جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة

د. أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

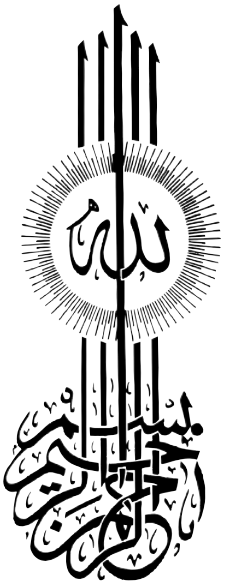

ⓒ (٢٠١١)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa
Copyright© (2011) Naif Arab University
(for Security Sciences (NAUSS
ISBN 4- 50 - 8006- 603- 978
KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966
.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

ⓒ (١٤٣٢هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

التويجري، أسماء بنت عبدالله بن عبدالمحسن
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة/ أسماء بنت عبداله بن عبدالمحسن التويجري، الرياض ١٤٣٢هـ
٢٥٤ ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٤ ـ ٥٠ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ الجريمة والمجرمون ـ السعودية
٢ ـ الجريمة والمجرمون ـ الجوانب الاجتماعية أ ـ العنوان
ديوي ٣٦٤,٣ ١٤٣٢/١٧٢٢
رقم الايداع: ١٤٣١/١٧٢٢
ردمك: ٤ ـ ٥٠ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـــات

المقدمة ٣

الفصل الأول: موضوع الدراسة ٧

١ .١ مشكلة الدراسة ٩

١ .٢ أسباب اختيار الموضوع ١٢

١ .٣ أهمية الدراسة ١٣

١ .٤ أهداف الدراسة ١٤

١ .٥ تساؤلات الدراسة ١٥

١ .٦ مفاهيم الدراسة ١٦

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ٣٧

٢ .١ الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود للجريمة ٣٩

٢ .٢ عوامل العود للسلوك الإجرامي ٦٠

٢ .٣ الدراسات السابقة ٧٠

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة المنهجية ١٠٥

٣ .١ نوع الدراسة ١٠٨

٣ .٢ منهج الدراسة ١٠٨

٣ .٣ مجتمع الدراسة ١١٠

٣ .٤ عينة الدراسة ١١١

٣ .٥ وحدة التحليل ١١٢

٣ .٦ حدود الدراسة ١١٢
٣ .٧ التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة ١١٤
٣ .٨ أداة جمع البيانات ١١٥
٣ .٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل ١٢١
٣ .١٠ الصعوبات التي واجهت الباحثة ١٢٢
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها ١٢٥
٤ .١ وصف عينة الدراسة ١٢٨
٤ .٢ الإجابة عن تساؤلات الدراسة ١٥٤
٤ .٣ دراسة الحالة ١٨٧
الفصل الخامس: موجز الدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات ٢٠١
٥ .١ موجز الدراسة ٢٠٣
٥ .٢ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.. ٢١١
٥ .٣ التوصيات ٢٣٠
المراجـــــــع ٢٣٣
الملاحـــــــق ٢٤٣

المقدمـــة

حمايـة البشر أمـر ضروري ومهم تعد له الـدول كل طاقاتها واهتماماتها؛ والتنميـة البشريـة هـي مسـتقبل الأمـة وعـماد نهضتهـا وعدتهـا في مواجهة التحديات الحاضرة والمسـتقبلية. لذا فإن دراسـة الجريمة عموماً، والعائدين أو العائدات لها خصوصاً يعد الشغل الشاغل للاختصاصيين في مجال العلوم الاجتماعيـة والتخطيط والتنمية لتدعيم الإيجابي منها وتعديل السـلبي. ولقد انتقـل المجتمع السـعودي خلال العقود الأخـيرة من التقليديـة إلى الحداثة، ولمـس هذا الانتقال كل جوانب البناء الاجتماعـي، وما نتج عنه من تحولات ثقافية وتغيرات جذرية في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وما نتج عنها من خصائص جديدة على حركة الحياة بصورة عامة. فقد واكبت عملية التحضر السريع، ونمو المدن بسـبب الهجرة الخارجية الوافدة إليها، والنزوح المسـتمر من البادية والقرى إلى المدن، إضافة إلى عديد من الأسـباب الأخرى المتمثلة في الاتصـال بالثقافـات والحضـارات الأخـرى من خلال وسـائل الإعلام، ووسـائل التقنيـة الحديثـة في مجـال الاتصـالات مـن الإنترنـت، والقنـوات الفضائيـة، والاحتـكاك بالعمالـة الوافـدة من مختلـف الجنسـيات والثقافات وغيرهـا، ظـروف أدت إلى تغيـيرات في أنـماط سـلوك الأفراد بصفـة عامة، وكذلك فيما يتعلق بنسق القيم لديهم بصفة خاصة.

وقـد أحـدث هذا التغـير فجـوة في البنـاء الاجتماعي القديـم بضوابطه غـير الرسـمية، والحديـث بضوابطـه الرسـمية، ومـن ثم انعكـس كل ذلك على حسـاب الجوانب الاجتماعية والإنسـانية في المجتمـع. فوجود المتغيرات السـابقة الذكر، أدى بالطبع إلى ظهور صور متباينة من السلوكيات المنحرفة، ومن تلك الصور ارتكاب الجريمة بشتى أنماطها، بل تكرار ممارستها.

والجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يكاد يخلو منها مجتمع إنساني، كما أن لها آثاراً سلبية على مشروعات الحكومات في حركة التغير الاجتماعي والتنمية، وعلى الأمن والاستقرار الاجتماعي. لذا فقد احتلت دراستها حيزاً واسعاً في التراث السوسيولوجي الاجتماعي المعاصر، وحظيت باهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ورجال القانون، والمتخصصين في علوم الإجرام.

لذا نلحظ أن الدراسات العلمية الخاصة بهذه الظاهرة تعمل على تقصي العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، ومعرفة البيئة التي تؤدي إلى انتشارها، إضافة إلى معرفة أنماطها وأساليبها، والطرق والأدوات التي تستخدم في ممارستها، بهدف الوصول إلى أنجع الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها للحد من انتشارها.

وعليه فإن دراسة ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة تبدو ذات أهمية كبيرة، وذلك لمجموعة من العوامل: أولها أن ظاهرة العود إلى الجريمة تشير إلى أن الأساليب والوسائل المستخدمة في مواجهتها أو التغلب عليها يتخللها بعض النقص، أو تعاني بعض الثغرات، وعلى ذلك فإن تقصي الظروف والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى تكرار الجريمة ربما يقود الحكومات والدول إلى إعادة النظر في الأساليب والوسائل المستخدمة في محاربتها والقضاء عليها. ثانيها أن ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة وخزينتها نتيجة لما تتحمله الدولة من أعباء التعامل مع المجرم نفسه لأكثر من مرة، كون ذلك يتطلب توفير الكوادر المؤهلة والمدربة في المؤسسات الإصلاحية، وتوفير التسهيلات والخدمات المادية والاجتماعية للمسجونين في المؤسسة الإصلاحية، إضافة إلى الخسارة التي تتكبدها

الدولـة، ويتكبدها المجتمع جراء تعطيل الطاقـات البشرية الإنتاجية المتمثلة في المسجونين أو المحكوم عليهم.

ولعل للطفرة السـكانية الهائلة التي تشـهدها المملكة التي نمت بشـكل كبـير في الآونة الأخيرة بشـكل لم تشـهده مـن قبل في أي عصر مـن العصور السـابقة ـ حيث نجد في آخر إحصاء سـكاني في عـام (١٤٢٥هـ) أن إجمالي سكان المملكة العربية السعودية حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن بلغ (٢٢٦٧٣٥٣٨ نسـمة) مقارنة مع سـبعة ملايين عـام ١٣٩٤هـ، وزهاء ١٧ مليونـاً عـام ١٤١٣هـ، وبين عامـي ١٤١٣ ـ ١٤٢٥هـ، بلغت الزيادة العددية للسـكان (٥٧٢٥١٥٠ نسـمة)، أي أنه كان يضاف لسـكان المملكة في المتوسـط (٤٧٧٠٩٦ نسمة) سـنوياً طيلة فترة الاثني عشر عاماً (الربدي، ١٤٢٦، ٣٨٧) ـ دخـلاً في ظهور ممارسـات وسـلوكيات دخيلـة لم يعهدها المجتمع السـعودي من قبل. ولا شـك أنـه الآن في عـام (١٤٣٠) قد يكون قارب الـ (٢٥) مليون نسمة. وقد كان من ضمن نتائج تلك التغيرات ظهور بعض السلوكيات الإجرامية ومنها ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع السعودي الذي لم يكن مألوفاً سابقاً؛ ولا تقتصر مشكلة إجرام المرأة على ممارسة السلوك الاجرامي بل محاولة العود للجريمة مرة أو أكثر.

ويعد السـلوك الإجرامي أحد المشـكلات التـي تواجهها جميع الأنظمة العقابيـة على مسـتوى العـالم، وتحظى ظاهـرة العود إلى الجريمـة باهتمام بالغ حيـث تسـير جنبـاً إلى جنب مع ظاهـرة الجريمة نفسـها لما يشـكله العائد إلى الجريمة من خطورة على مصالح المجتمع تكشـف عـن تأصل نزعة إجرامية عميقة لديه، وعدم ارتداعه من عقوبته السابقة.

وقـد بدأ الاهتمام بظاهرة العود لكونها أصبحت ظاهرة إجرامية منتشرة بـين أفراد المجتمعات الإنسـانية، ولكون السـلوك الإجرامي للعائد يشـكل

خطـراً يهدد مصالح المجتمعات، نظراً لما يسـببه من خسـائر للإنسـانية. وقد اهتمـت غالبيـة الدول ـ من خلال عقد المؤتمرات ـ بمناقشـة جرائم العود من خلال دراستها قانون العقوبات، بهدف الحد منها، مثل المؤتمر الذي عقد (بلنـدن عـام ١٩٢٥م) للعائديـن، ومؤتمـر (بـراج ١٩٣٠م) الذي خصص لبحث التدابير الاحترازية التي تتخذ حيال المجرمين العائدين، ومؤتمر (برلين ١٩٣٥م) وقد تعرض لبحث كيفية المعاملة والإفراج عن المجرمين المعتادين، ومؤتمر (لاهـاي ١٩٥٠م) الذي بحث أيضا الموضوع نفسـه، ومؤتمر (لندن ١٩٥٥م)الـذي دعـت إليـه الجمعيـة الدولية لعلـم الإجـرام؛ وقد خصص لمناقشـة موضوع العـود والاعتياد على الإجرام؛ ما يشـير إلى الأهمية المتزايدة والمسـتمرة التي تبذلها الدول والمجتمعات الدولية لدراسـة ظاهرة العود إلى الجريمة.

ومع تقدم المجتمعات والدراسات الإنسانية في مجال السلوك الإجرامي انتقـل الاهتـمام مـن الفعل الإجرامي إلى شـخصية الفاعل نفسـه، شـخص العائـد، والعوامل الاجتماعية والبيولوجية والنفسـية التي تدفعه إلى أن يعود للسلوك الإجرامي.

وتتنـاول الدراسـة الحالية الخصائـص الاجتماعية والاقتصاديـة للمرأة التي تدفعها لارتكاب السلوك الإجرامي والعود إليه مرة أخرى.

الباحثة

الفصل الأول

موضوع الدراسة

١. موضوع الدراسة

١ .١ مشكلة الدراسة

تعد مشكلة العود للجريمة من المشكلات التي تشغل كثيراً من المهتمين بأمور الجريمة وظاهرة الإجرام. فعلماء الإجرام والعقاب يعطون في دراستهم للجريمة وعوامل ظهورها وانتشارها اهتماماً خاصاً بظاهرة العود، وذلك لأن العود يعتبر مؤشراً على خطورة المجرم وعدم فعالية العقوبة التي تلقاها في ردعه. فالفرد العائد إلى الجريمة يمثل خطورة كبيرة على أمن المجتمع ومصالحه، وذلك لتأصل الإجرام في نفسه، واكتسابه سلوكاً إجرامياً خطيراً، وهو تكرار الفعل الإجرامي.

وإذا أخذنا في الاعتبار مقولة لمبروزو Lambroso الشهيرة أن المجرم العائد هو القاعدة وليس الاستثناء، فإنه يجب علينا ـ عند دراسة السلوك الإجرامي ـ أن نتوجه بالدرجة الأولى إلى دراسة المجرم العائد والعوامل التي أدت إلى عدم تكيفه الاجتماعي بعد الإفراج عنه. لأن هذا التوجه قد يفيد في علاج المشكلة كلها ألا وهي مشكلة السلوك الإجرامي، كون السلوك الإجرامي لا يرتكب من دون وجود دافع، سواءً كان شخصياً، اجتماعياً، اقتصادياً، أو غيره (عبد السلام، ١٤٠٩هـ، ١٥).

كما أن العائد للسلوك الإجرامي يشعر بأن المجتمع يميزه بوصمة الجرم الذي ارتكبه، وذلك بعدم صداقته، والخوف منه، وتجنبه، وتحقيره اجتماعياً، مما يجعله يشعر بالدونية، وأن نظرة المجتمع تجاهه سلبية، وذلك بعدم تقبله ومد يد العون له ماليا أو معنوياً (الرويلي، ٢٠٠٨م: ٤).

وهناك عدة عوامل اجتماعية وغير اجتماعية قد تؤثر في العود إلى الجريمة والبقاء في عالم الإجرام. ومع أن الهدف من السجن هو تعديل سلوك النزيل وتحقيق توبته، وإقلاعه عن الجريمة ليخرج عضواً صالحاً في المجتمع. إن تزايد أعداد العائدين للجريمة أصبح سمه بارزة وتتفاوت من سجن لآخر، ومن مجتمع لآخر.

أما في المملكة العربية السعودية ـ مكان الدراسة الحالية ـ فقد أوضحت نتائج تحليل البيانات الرسمية الخاصة بالجرائم النسوية في الفترة (١٤٠٠ ـ ١٤١٦هـ) أن مؤشرات الجريمة النسوية في المملكة تذبذب اتجاه معدلاتها بين الهبوط والارتفاع من سنة إلى أخرى. إلا أن المؤشرات الإيجابية الدالة على الصعود تفوق بكثير المؤشرات السلبية. فعند المقارنة بين سنة الأساس (١٤٠٠هـ)، وسنة النهاية (١٤١٦هـ) يتضح أن حجم الجريمة النسوية ارتفع من (٤١٨) حالة في عام (١٤٠٠هـ) إلى (١٨١٥ حالة) في عام ١٤١٥هـ، و(١٩٦٠ حالة) في عام ١٤١٦هـ، مما يعني أن العدد قد تضاعف حوالي أربع إلى خمس مرات خلال الستة عشر عاما، (عسيري، ٢٠٠٤م).

وتشير هذه النتيجة، بوضوح، إلى تنامي حجم الجرائم النسوية، وقد يكون دافع هذه الجريمة بما لها من هدر اجتماعي واقتصادي لمصادر المجتمع وتصارع في الأدوار الاجتماعية للأنثى، أو غيرها، وكل ذلك يعد خرقاً للأعراف الاجتماعية التي تعد الأنثى من أكثر الفئات الاجتماعية امتثالاً لها (البداينة،١٩٩٧م، ٨٥).

وترى (الدوسري، ١٤١٦هـ) أن ظاهرة العود توجد بشكل ملحوظ في سجني النساء بمدينة الرياض، وجدة، كونهما مدناً ذات كثافة سكانية عالية، حيث يوجد كثير من النزيلات العائدات للجريمة، وكانت النسبة

٣٣٪ في أواخر عام ١٤١٥هـ لمدينة الرياض، وبنسبة مقاربة ـ لها تقريباً ـ في مدينة جدة. وحسب آخر إحصائية توصلت إليها الباحثة اتضح أن عدد النزيلات في سجن الرياض ٣٧٧ منهن ٣٢ سعودية، و ٣٤٥ غير سعوديات. العائدات منهن ٦٩، وبلغت نسبتهن ٤٢٪ سنة ١٤٢٤هـ، والعائدات منهن مرة واحدة، والعائدات مرتين ١٦٪، وثلاثاً فأكثر ٩٪ (وزارة الداخلية، ١٤٢٤هـ، ٧٣).

من خلال المؤشرات السابقة الذكر رأت الباحثة أنه ينبغي التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات وغير العائدات للجريمة، وذلك لمعرفة الخصائص المرتبطة بالعود للجريمة، والأسباب التي تدفع المرأة لارتكاب السلوك الإجرامي لأول مرة أو العود له، وأسباب معاودتها له مرة أخرى، وهل العود للجريمة ضمن العود الخاص وهو ارتكاب جريمة جديدة تتماثل وتتشابه مع الجريمة السابقة التي حكم فيها، أو هو العود العام بارتكاب جرائم جديدة، حتى ولو كانت مختلفة عن الجريمة السابقة، وما هي الجرائم الأكثر ارتكابا من قبل المبحوثات. كما رأت الباحثة أيضاً أنه قد تكون هذه الدراسة إضافة جديدة للباحثين والدارسين لسد النقص في مثل هذه الدراسات، أو الدراسات المشابهة لها؟.

وتأمل الباحثة أن تساعد هذه الدراسة في إبراز أسباب مشكلة العود والعوامل المؤدية لها، ما قد يؤدي إلى تحديد أنسب الطرق لمعالجة العود للجريمة والدخول إلى الإجرام في البداية.

١ . ٢ اسباب اختيار الموضوع

١ ـ تعد مشكلة العود إلى الجريمة من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة، لأنها تمثل مشكلة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعانيها أغلب المجتمعات، لما للجريمة من آثار سلبية عظيمة على المجتمع وتقويض أمنه واستقراره.

٢ ـ مشكلة العود عند النساء من إحدى المشكلات الاجتماعية التي لا تزال الدراسات العلمية فيها قليلة على مستوى الوطن العربي، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، كون غالبية الدراسات التي أجريت تتناول العود عند الأحداث، أو العود عند الرجال.

٣ ـ يتميز المجتمع السعودي بأن ثقافته مستقاة أساساً من الشريعة الإسلامية السمحاء ما يعني أن هذه الثقافة أصبحت جزءاً رئيساً في ثقافة المجتمع السعودي، لهذا نجد أنه يراعي حقوق الله في جميع تعاملاته. إلا أن هناك ثقافة جزئية خاصة لبعض أفراد المجتمع ـ شأنه في ذلك شأن المجتمعات البشرية ـ تختلف مع الثقافة العامة في بعض السمات، وهذا ـ من وجهة نظر الباحثة ـ ربما يعد دافعاً للعود للجريمة؛ ومن هنا تبرز أهمية التعرف على الخصائص العامة للعائدات للجريمة، مما يساعد في الوصول إلى نتائج تكون أكثر دقة، وبالتالي الخروج بتوصيات مهمة بناءً عليها.

١ . ٣ أهمية الدراسة

١ .٣ .١ الأهمية النظرية

١ ـ تظهر أهمية الدراسة في أنها ستساعد في فهم أفضل لأكثر العوامل ارتباطاً بظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع السعودي.

٢ ـ من المؤمل أن يكون لنتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع العود رصيد معرفي يسهم في تسهيل مهمة البحث العلمي للبحوث اللاحقة في هذا المجال ـ إن شاء الله ـ.

٣ ـ الكشف عن الأسباب الاجتماعية التي تدفع بعض النساء لمعاودة السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي بعد الخروج من السجن.

٤ ـ تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في أنها تتناول موضوع العود إلى الجريمة عند النساء السعوديات، نظراً لأن أغلبية الدراسات التي تناولت ظاهرة العود للجريمة تركز على الذكور، حسب علم الباحثة.

١ . ٣ . ٢ الأهمية العملية

١ ـ يساعد تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة في المجتمع السعودي كثيراً في التنبؤ بالظاهرة موضوع البحث وتشخيصها في مرحلة مبكرة، مما يؤدي بالتالي إلى إمكانية وضع الحلول المناسبة لمشكلات العود للجريمة.

٢ ـ يمثل تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة خطوة مهمة في معرفة موقع الخلل في التنشئة الاجتماعية، وفي

التربية، ومن ثم تعديل البرامج التربوية، سواء على نطاق الأسر أو المجتمع.

٣ ـ سوف يمهد هذا البحث ـ بإذن الله ـ السبيل لإجراء بحوث تتبعية، تأخذ أعماقاً اختصاصية، وتتناول متغيرات أخرى لتحديد أبرز السلوكيات المضادة للمجتمع، وعوامل انتشارها بين النساء، وأساليب تعديلها.

٤ ـ قد تحفز نتائج هذا البحث القائمين على صانعي القرارات، وواضعي السياسات المتعلقة بمشكلات العود للجريمة ومكافحتها لبذل مزيد من العمل الجاد لمواجهة تلك المشكلة.

٥ ـ قد تساعد هذه الدراسة المسؤولين على معرفة أنماط الجرائم التي يكثر فيها العود، وهل يأخذ العود طابع العود العام أم الخاص، حتى تسهل عملية محاصرتها قدر الإمكان.

٦ ـ اعتبارها محاولة علمية تلقي الضوء على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الدافعة إلى العود للجريمة، ما قد يساعد الجهات ذات الاختصاص في وضع أو تعديل البرامج الوقائية المناسبة التي تحد، أو تمنع انتشار هذه الظاهرة في المجتمع.

١ . ٤ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على عدة جوانب، هي:

١ ـ تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للممارسات للسلوك الإجرامي، سواء كُنَّ عائدات أو غير عائدات.

٢ ـ معرفة ما إذا كانت العائدات للفعل الإجرامي يتصفن بخصائص اجتماعية واقتصادية مخالفة لخصائص غير العائدات.

٣ ـ تحديد الأسباب التي تدفع النساء العائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيهن العقوبة التأديبية والإصلاحية من وجهة نظرهن.

٤ ـ الكشف عن أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات.

٥ ـ طبيعة العود للجريمة لدى العائدات العود العام أو الخاص.

٦ ـ تحديد عدد مرات العود بالنسبة للعائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

٧ ـ التعرف على العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات للجريمة ولغير العائدات.

١ . ٥ تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١ ـ ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للممارسات للسلوك الإجرامي سواء كُنَّ عائدات أو غير عائدات ؟.

٢ ـ هل تتصف العائدات للفعل الإجرامي، بخصائص اجتماعية واقتصادية مخالفة لخصائص المرتكبات للجريمة لأول مرة ؟

٣ ـ ما الأسباب التي تدفع النساء العائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيهن العقوبة التأديبية والإصلاحية من وجهة نظرهن؟

٤ ـ ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات ؟

٥ ـ هل العود للجريمة يأخذ طابع العود العام أم الخاص؟

٦ ـ ما عدد مرات العود بالنسبة للعائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي؟

٧ ـ ما العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات للجريمة ولغير العائدات؟

١ .٦ مفاهيم الدراسة

١ .٦ .١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

الخصائص مأخوذة من خصه بالشيء واختصه، أي أفرده بدون غيره (ابن منظور، ١٣٧٤هـ، ٣٩). وحددها رشوان بأنها سمات اجتماعية تميز أفراد المجتمع، وتؤثر في سلوكهم تجاه موقف معين. وتتركز الخصائص والروابط في متغيرات مثل: الحالة الزواجية ـ مستوى التعليم ـ مستوى المعيشة ـ الروابط الأسرية (رشوان، ١٩٨١،٦٥).

ومع أن هناك اختلافاً بين المدارس الفكرية في تفسير السلوك الإجرامي، واهتمام بعضها بالخصائص الاجتماعية فقط، وتركيز الآخر على الخصائص النفسية أو الخصائص الاقتصادية، نجد أن تشابك الحياة وتعقدها يؤكد ترابط الخصائص المؤثرة كافة في السلوك البشري؛ والتقسيم لغرض التحليل والدراسة فقط.

وفي هذه الدراسة يشير مصطلح الخصائص الاجتماعية إلى مايلي:

الجنسية ـ العمر ـ التعليم ـ المهنة ـ عدد الإخوة والأخوات ـ الترتيب العمري ـ الحالة الاجتماعية ـ مهنة الوالد ـ تعليم الوالدين ـ معاملة الوالدين ـ الأصدقاء ـ إشراف الأهل والعلاقة بهم ـ نوع ولي الأمر ـ .

والمقصود بالخصائص الاقتصادية في هذه الدراسة هو كل ما يتعلق بما يلي:

الحي ـ الدخل ـ نوع السكن ـ إعالة الغير ـ عدد من تعول ـ وجود مساعدات من الغير ـ نوع المساعدات مؤقتة ـ دائمة.

١ .٦ .٢ العَوْدُ

تختلف مفاهيم العود تبعًا لاختلاف خلفياتها العلمية، ومن أهم المجالات العلمية التي تناولت مصطلح العود: اللغة العربية، الشريعة الإسلامية، علم الإجرام، علم العقاب، والقانون وعلم الاجتماع. وسوف يتم استعراض مفاهيم العود المختلفة على النحو التالي:

١ ـ العود في اللغة

العود بفتح العين وسكون الواو من عاد يعود عودًا بمعنى يرجع ، وعاد الرجل إلى مكانه وعاد فيه أي رجع إليه، والعود الرجوع إلى الشيء بعد تركه.

وعاد الطبيبُ الرجلَ زاره مرة أخرى، والعائد ما يعود من ربح على المشترك (والعود) كل خشبة تسمى عودًا. والعود الرجل كبير السن، والجمل يسمى عوداً، ولها معان كثيرة في اللغة ؛ ومضمونها اعتياد الفعل والرجوع إليه مرة أو مرارًا (أنيس وآخرون، ١٩٨٧، ٣٨٦)(الفيروز آبادي، ١٤٠٧، ٣٨٦، ٣٨٧).

٢ ـ العود في الشريعة الإسلامية

وردت كلمة العود في القرآن الكريم والسنة ، وجاءت في كثير من الآيات بمعنى التكرار ، وإتيان الأمر عدة مرات، منها قوله تعالى : ﴿ ...كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ (سورةالأعراف). وقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ...﴿٢٧﴾﴾ (سورةالروم).

ويعد تنفيذ العقوبة على الشخص المنحرف المعيار الفاصل بين العائد وغير العائد، نظرًا لأن تكرار السلوك المنحرف يعد في ذاته مظهرًا لإرادة مصرة على الشر، ما يتطلب تشديد العقوبة في الجريمة التالية. ويستدل على مفهوم العود بهذا المعنى من بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٩٥﴾﴾ (سورة المائدة).

وقد أشار فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أنه يعني «من نفذت عليه العقوبة السابقة قبل ارتكابه لجريمة جديدة، فصدور حكم بات بالعقوبه على الجاني لايكفي، بل يقتضي التنفيذ ليتم التيقن من الارتداع من العقوبة من عدمه « (السماك، ١٩٨٥،٢٦م)

٣ ـ العود من وجهة نظر علم الإجرام

أما مفهوم العود من وجهة نظر علم الإجرام فهو مفهوم شامل يتضمن الوقاية والعلاج باعتبار علم الإجرام يدرس الجريمة كحقيقة واقعة، والعمل على دراسة أسبابها، والتوصل إلى أنسب الوسائل للوقاية منها (بنهام، ١٩٧٨م، ٢٣١).

فالعائد في مفهوم علم الإجرام هو من: تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع. وقد جاء في توصيات المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام في لندن أن العود يتضمن صورتين، هما:

الشـخص الذي سـبق الحكم عليه قضائيًا بجريمة، ثـم ارتكب جريمة جديدة، سواء ثبتت عليه رسميًا أم لم تثبت.

الشـخص الذي سـبق الحكم عليـه قضائيًـا في جريمة ثم صـدرت منه بعـض الأفعـال المتعلقة بنشـاطه الإجرامـي نظـرًا لحالته الخطيرة (السـماك، ١٩٨٥م، ٢٨).

٤ ـ العود في رأي علم العقاب

العائد هو ذلك الشـخص الذي نفذت فيه العقوبة بسبب جريمة سابقة مدعمـين رأيهـم بأن الحبس هو الوسـيلة الوحيدة التي يمكـن أن تظهر عدم قابلية الجاني للإصلاح (سلامة،١٩٧٩م، ٣٤).

٥ ـ العود من وجهة نظر القانون

يعتـبر اشـتراط وجـود حكم سـابق عـلى الجريمـة الجديدة هـو المحور الأسـاسي لتوافـر حالـة العـود في القوانـين. فالعـود في القانون هـو : «حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيًا من أجل جريمة سابقة» (عبد الملك، ١٩٦٤م، ٢٧٠).

٦ ـ العود من وجهة نظر الاجتماع

العائد هو الشـخص الذي تكرر خروجه عـلى القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع (السماك، ١٩٨٥م، ٢٨).

العود هو لجوء شـخص ما لارتكاب جريمة أخـرى بعد أن حكم عليه بسـبب جريمة سـابقة. ويمكن أن يرتكب المجرم العائد جرائم متكررة، ولا يعتبر من الناحية القانونية عائدا إلا إذا كان قد صدر بحقه حكم أو أكثر عند الحكم عليه في الجريمة الأخيرة (خليل، ١٩٨٨م، ١١٦).

فالعـود العام (هو الذي تتحقق صورتـه لمجرد عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة أياً كان نوعها، أي دون أن يشترط فيها أن تكون مماثلة في نوعها أو طبيعتها للجريمة الأولى التي سبق الحكم على المجرم من أجلها) (راشـد، ١٩٧٤م). أمـا العـود الخاص (هـو أن يقترف المرء جريمة يحكـم عليها نهائياً بسببها، ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى شبيهة بها). (بدوي، ١٩٧٧م).

أما النوع الثاني من أنواع العود فهو العود المؤبد، والعود المؤقت، وأساس التفرقة بين النوعين هو: «الزمن». فينقسـم العـود من حيث الزمن الذي تقع فيه الجريمة وسابقتها إلى عود مؤبد وعود مؤقت. فالعود المؤبد يعني أن المتهم يعتبر عائداً أياً كان الزمن الفاصل بين الحكم السـابق والجريمة التالية. أي أن الزمـن بين الجريمة الأولى والثانية ليس بذي شـأن. أما العود المؤقت فيقتضي ارتكاب الجريمة التالية في خلال فترة محددة تحسـب من تاريخ هذا الحكم، أو مـن تاريـخ انقضاء تنفيذ العقوبـة التي قضي بها. فـإذا كان ارتكابها بعد مضي هذه الفترة فلا يعتبر العود بذلك متحققاً (خليل، ١٩٨٨م).

كـما أن العـود، من حيـث عـدد الجرائم السـابقة على الجريمـة الجديدة، ينقسـم إلى عـود بسـيط وعـود متكرر. فالعـود البسـيط هو ما يكون تشـديد العقوبة الجديدة فيه مبنياً على وجود حكم سابق واحد، وذلك قبل أن يرتكب جريمتـه الجديـدة التي يعتبر بموجبهـا عائداً. أما العود المتكـرر فهو ما يكون تشديد العقوبة الجديدة فيه مبنياً على وجود أكثر من حكم سابق.

أما النوع الأخير من أنواع العود فهو العود المقصود والعود غير المقصود، ويمكن تقسيمه، من حيث توافر القصد الجنائي أو عدم توافره في الجرائم التي يعتـبر الجاني بموجبهـا عائداً، إلى: عود مقصود، وعـود غير مقصود. فالعود المقصود: هو ما تكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم باتٌّ والجريمة

الجديدة مقصودتين، أما العود غير المقصود فهو ما يكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم باتٌّ والجريمة الجديدة غير مقصودتين، أو أن تكون إحداهما غير مقصودة (السماك، ١٩٨٥م).

أما بالنسبة لصور العود فقد استعانت الباحثة بالتصنيف الذي قدمه (السماك،١٩٨٥)، لأنه قسمه بالصورة السابقة نفسها ، مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها عمدية، وهي:

الصورة الأولى : عود عام مؤبد بسيط مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية، بعد أن يصدر عليه حكم باتٌّ سابق في جريمة عمدية سابقة، دون أن يشترط المماثلة بين الجريمتين، ودون أن يشترط وقوع الجريمة الثانية في زمن معين.

الصورة الثانية : عام مؤبد بسيط غير مقصود

وهي بالصورة السابقةنفسها ، إلا أنها لا يشترط فيها أن تكون الجريمتان عمديتين، كما يجوز أن تكون إحداهما عمدية، والأخرى غير عمدية.

الصورة الثالثة : عام مؤبد متكرر مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد صدور أكثر من حكم باتٌّ سابق في جرائم عمدية سابقة دون اشتراط المماثلة فيما بينها أو اشتراط وقوع الجريمة اللاحقة في زمن معين.

الصورة الرابعة : عام مؤبد متكرر غير مقصود

وهي بالصورة السابقة نفسها ، غير أنه لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها عمدية؛ فيجوز فيها أن تكون كلها غير عمدية، كما يجوز أن يكون بعضها عمديا ، وبعضها الآخر غير عمدي.

الصورة الخامسة : عام مؤقت بسيط مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء تنفيذ الحكم الباتّ الصادر عليه في جريمته العمدية السابقة دون اشتراط المماثلة بين الجريمتين.

الصورة السادسة: عام مؤقت بسيط غير مقصود

وهي بالصورة السابقة نفسها ، إلا أنها لا تشترط كون الجريمتين عمديتين.

الصورة السابعة : عام مؤقت متكرر قصدي

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور، أو انتهاء آخر حكم باتٍّ من الأحكام الصادرة عليه في الجرائم العمدية السابقة، دون اشتراط المماثلة بينها.

الصورة الثامنة : عام مؤقت متكرر غير مقصود

وهي الصورة السابقة نفسها، إلا أنها لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها عمدية. بعبارة أخرى فإنه يتعين ـ حتى يعتبر الجاني عائداً ـ أن يرتكب أكثر من جريمة غير عمدية، ثم يعود فيرتكب جريمة أخرى غير عمدية في خلال مدة معينة من وقت صدور آخر حكم باتٍّ.

الصورة التاسعة : خاص مؤبد بسيط مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة الثانية دون اشتراط وقوعها في زمن معين.

الصورة العاشرة: خاص مؤبد بسيط غير مقصود

وهي الصورة السابقة نفسها، مع عدم اشتراط كون الجريمتين عمديتين

الصورة الحادية عشرة : خاص متكرر مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية بعد الحكم عليه في أكثر من جريمة عمدية سابقة مماثلة للجريمة اللاحقة، دون اشتراط وقوعها في زمن معين.

الصورة الثانية عشرة: خاص مؤبد متكرر غير مقصود

وهي بالصورة السابقة نفسها ، مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها عمدية.

الصورة الثالثة عشرة: خاص مؤقت بسيط مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء الحكم السابق عليه في جريمته العمدية السابقة، مع اشتراط المماثلة بين الجريمتين.

الصورة الرابعة عشرة: خاص مؤقت بسيط غير مقصود

وهي بالصورة السابقة نفسها ، مع عدم اشتراط كون الجريمتين عمديتين.

الصورة الخامسة عشرة: خاص مؤقت متكرر مقصود

كان يشترط لاعتبار الجاني عائداً أن يرتكب جريمة عمدية في زمن معين من صدور أو انتهاء آخر حكم صدر عليه في جريمة من جرائمه العمدية السابقة المماثلة لجريمته اللاحقة.

الصورة السادسة عشرة: خاص مؤقت متكرر غير قصدي

لا تأخـذ ظاهرة العـود نمطاً واحـداً، بل يتخذ عدة أنـماط. وقد حاول كثـير من علماء الإجرام الكشـف عن معيار محدد يمكن على أساسـه التفرقة بـين الأنـماط المختلفة للعـود، ولكنهـم رفضـوا اتخاذ المعيـار القانـوني نظراً لاهتمامـه فقـط بالأحكام الصـادرة ضد العائد مبـدأ لهذه التفرقـة، مدعمين اعتراضهـم ورفضهم بأنه معيار تحكمي. لذلك أوصوا بضرورة البحث عن معيار عن طريق دراسـة التاريخ الشـخصي للعائدين. ويقدم بعض الباحثين بعض الاقتراحات التي توصي باتخاذ الوظيفة التي يؤديها السلوك الإجرامي للعائـد، والعامـل الغالـب المسـبب لهذا السـلوك أساسـاً للأنـماط المختلفة (الألفي، ١٩٦٥م).

وقد جرت عدة محـاولات من أجل إيجاد تصنيف للعائدين؛ على النحو التالي

أ ـ تصنيف ركلس (Reckless)

يعـد تصنيف «ركلس» (Reckless) مـن التصنيفات المهمة ضمن هذا المجـال؛ وقد ميز بموجبه بين نمطين مـن العود. أما النمط الأول فهو النمط الذي يعتبر فيه السـلوك الإجرامـي مهنة أو تجارة؛ ويدخل ضمن هذا النمط الفئات الآتية من العائدين: (الألفي، ١٩٦٥م).

١ـ ذوو السـلوك الإجرامي العادي؛ وهؤلاء يرتكبون مزيجاً من جرائم الأموال مثل السرقة والسـطو. ويرجع هذا السلوك إلى فساد البيئة، والنقـص في إشـباع الحاجيـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، والرفقة السيئة، والوصمة الاجتماعية التي تلحق بالمجرم.

٢ ـ بعض الأفراد من جماعات خاصة تتخذ من الاتجار في الأشياء الممنوعة تقليداً يسود في تلك الجماعات، مثل الجرائم التي يرتكبها أفراد بعض القبائل في الهند.

٣ ـ المجرمون الذين ينتظمون في جمعيات إجرامية، مثل رجال العصابات الأمريكية. وهذا النمط من العود يتوقف على الظروف والتقاليد السائدة في أي بلد من البلاد.

٤ ـ المجرمون المحترفون مثل المزورين، ومزيفي النقد، ولصوص المجوهرات. ويعتبر احتراف الإجرام أعلى مراتب السلوك الإجرامي.

٥ ـ مرتكبو الجرائم الخاصة. كان سذرلاند أول من لفت الأنظار إلى هذا النمط من الجرائم التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى طبقة اقتصادية معينة، ويشغلون مراكز اجتماعية لها مكانة ، مستغلين هذه المراكز في ارتكاب جرائمهم، وفي تكرار ارتكابها، نظراً لعجز القانون عن ملاحقتهم لما يتمتعون به من مكانة، ولضعف الرقابة عليهم.

٦ ـ ذوو العاهات، وهؤلاء يجذبون للجريمة بسبب شعورهم بالنقص، ولما يصادفونه من عقبات تحول بينهم وبين سبل العيش الشريف، وهؤلاء المجرمون ليسوا ـ في الواقع ـ إلا نتاج رفض المجتمع لتقلبهم فيه.

النمط الرئيس لأنماط العود

١ـ المجرمون المعتادون ذوو الشخصيات المعادية للمجتمع، وهم مجموعة الأشخاص الذين يكررون ارتكاب الجرائم، ويرفضون تحمل الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية، وغالباً يدمن هؤلاء

الكحول والمخدرات، ويتميزون بضعف الأنا، والقوى الداخلية الضابطة التي تحول بينهم وبين اندفاعاتهم.

٢ ـ المجرمون المعتادون ذوو الشخصيات العصابية، وهؤلاء ترجع تصرفاتهم عادة لدوافع قهرية، مثل مرض السرقة والحريق والقتل العمد، كما أنها أحياناً ترجع لما يعانونه من توتر وقلق، وتظهر في صور جريمة الفعل الفاضح، والجرائم الجنسية.

٣ ـ العائدون الذين يرجع سلوكهم الإجرامي لظروف مرضية، مثل الصرع والمصابين بجروح في المخ، والذين يعانون الزهري، والعائدون من هذا النوع عددهم قليل، لقلة عدد الأشخاص الذين يصابون بهذه الأمراض.

٤ ـ العائدون الشواذ الذين يرجع شذوذهم للذهان، أو إلى اضطرابات عقلية، وهؤلاء نسبتهم قليلة بالقياس إلى مجموع العائدين (الألفي، ١٩٦٥م).

ب ـ تصنيف معهد علم الإجرام

أجرى أخيراً معهد علم الإجرام التابع لجامعة كمبردج بحثاً على مائة من المجرمين العائدين للتعرف على خصائصهم، وقسّمهم إلى فئات وفقاً لهذه الخصائص. وقد انتهى البحث إلى تقسيم العائدين موضوع الدراسة إلى ثلاث فئات تبعاً لدرجة انحراف شخصياتهم، على النحو التالي:

١ ـ غير المنحرفين. وهؤلاء يكوّنون ١٢٪ من المجموع الكلي، ولا يعاني أفراد هذه الفئة أية أمراض نفسية أو عقلية، وفي استطاعتهم تكوين علاقات سوية مع الوسط الذي يعيشون فيه، كما أنهم يوفون بالتزاماتهم الأبوية والعائلية، ويتخصص هؤلاء في ارتكاب جرائم

الأمـوال التي يعـدون لها قبل إقدامهم على ارتكابهـا. ولذلك فإنهم ينجحون ،غالباً، في ارتكاب كثير من الجرائم قبل اكتشـاف أمرهم. ومن هذه الفئة المجرمون المحترفون.

٢ـ المنحرفـون العدوانيـون النشـيطون، وتبلـغ نسـبتهم ٣٦ ٪. ويبـدو عـلى أفراد هـذه الفئة علاقات الشـخصية السـيكوباتية واللامبالاة الانفعاليـة، وتتميـز علاقاتهـم بضيـق نطاقهـا، وعدم اسـتمرارها، وتأخذ جرائمهم طابع العنف والجرأة.

٣ ـ المنحرفـون الخاملـون السـلبيون. وهـؤلاء أكثر أفـراد المجموعات الثـلاث عدداً وتبلغ نسـبتهم ٥٢٪. وتتكون هـذه الفئة من الأفراد ذوي الشـخصيات الضعيفـة الذيـن ليسـت لهـم قدرة عـلى التأثير في غيرهـم، وهم عـادة يرتكبون سرقات بسـيطة، كـما أن من بينهم مرتكبـي الجرائـم الجنسـية، والشـذوذ الجنسي، ويتصـف هـؤلاء بانخفاض ذكائهم عن أفراد المجموعتين السابقتين.

وأخـيراً خصـص المؤتمر الثالث لعلـم الإجرام الذي عقد في لندن سـنة ١٩٥٥م، أحـد أقسـامه لدراسـة صـور العـود المختلفـة، وذلك كـما جاء في توصياتـه لأهمية هذه الدراسـة في الوقاية مـن العود، وفي معاملـة العائدين. وذهبـت هـذه التوصيات إلى أنه يمكـن التمييز بين مجموعتين رئيسـيتين من العائدين. تضم الأولى العائدين الذين يرتبون حياتهم على أسـاس نشـاطهم الإجرامـي، وتشـمل الثانيـة العائدين الذين يتكـرر ارتكابهم لجرائم لسـوء تكيفهم اجتماعياً ونفسياً (الألفي، ١٩٦٥م).

ولعل الإسـهاب في تعريف العود للجريمة في الفقرات السـابقة، رغبة مـن الباحثة في الوصـول إلى تعريف إجرائي يكون أكثر شـمولية وأكثر دقة.

وتعـرف الباحثـة العود إجرائيًـا في هذه الدراسـة بأنه ارتكاب المرأة سـلوكًا إجراميًا أدى إلى عودتها للسـجن بعد خروجها منه، سـواء كان هذا السـلوك دوافعـه العوامـل الاجتماعيـة أو الاقتصاديـة أو غيرهـا، سـواءً ارتكب مرة واحدة، أو عدة مرات، أو كان مخالفاً للسـلوك القديم أو نفسـه، أو سـلوكًا جديدًا يشمل العود العام والخاص.

جـ ـ الجريمة

الجريمـة كظاهـرة عُرفت في كل المجتمعات. فهـي من حيث الجوهر لا تختلف باختـلاف المجتمعات، ولكن كمفهوم لا يوجـد مفهوم محدد ودقيق متفـق عليـه في جميع الأزمنة، وجميع المدارس؛ والاتجاهات ما دفع مكسـويل (Maxwell) إلى القـول إن الإجـرام: «هو عمل نسـبي غير قابـل للتعريف بصـورة عامة ومطلقـة» (العوجي، ١٩٨٣م)، إلا أن ذلك لا يمنع من تحديد أهـم الخطـوط العامة لمفهـوم الجريمة، والتي مـن خلالها نتوصـل إلى الفهم العلمي الدقيق لمفهوم الجريمة، وهي:

- تعريف أهل اللغة لمفهوم الجريمة.
- الاتجاه القانوني لتعريف مفهوم الجريمة.
- الاتجاه الاجتماعي لتعريف مفهوم الجريمة.

ـ تعريف أهل اللغة

فمن الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من الجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، وهو الجريمة؛ ويقال جُرِّمَ فلان أذنب وأخطأ فهـو مجرم وجريـم. (الخطيب، ١٩٦١م) أما في اللغـة الإنجليزية فتدل كلمة (Crime) على الجريمة، وأصلها (Crimen)، وهي كلمة لاتينية اشتقت من

(Cernere) التـي أتـت بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشـذوذ عن السلوك العادي. أما المجرم فهو شذَ عن السلوك العادي (سعفان، ١٩٦٦م).

نلاحـظ من هذا التعريف، سـواء كان في اللغـة العربية أم الإنجليزية ما هـو شرحٌ وتوضيحٌ لمعنى الكلمة فقط، وكذلـك تقديم شرح واضح لأصل الكلمة، وبالتالي لم يقدم لنا تفسيراً واضحاً عن هذا التعدي من حيث ماهيته وحجمه. وبما أن التعريف اللغوي اكتفى بهذا القدر من التوضيح فلا بد من اكتـمال صورة هذا التعريف في ذهن القارئ مـن زاوية أخرى تعزز التعريف اللغوي، كمحاولة للوصول إلى تعريف علمي دقيق لمفهوم الجريمة.

ـ الاتجاه القانوني لتعريف الجريمة

هـو الاتجـاه الكلاسـيكي القديـم المرتبط أصـلاً بالدراسـات التقليدية للجريمـة التـي انطلقت في أوروبـا في القرن الثامن عشر. وهـو أيضاً الاتجاه الذي يعطي لرجال القانون ـ بالدرجة الأولى ـ حق تحديد السلوك السوي، من غير السوي وليس فقط تحديد مفهوم الجريمة (طالب، ١٩٩٧م).

فالجريمـة مـن الناحيـة القانونيـة هي كل عمـل مخالف لأحـكام قانون العقوبـات، وقانون العقوبات هـو الذي يتضمن الأفعـال المجرَّمة، ومقدار عقوباتها (عريم، ١٩٧٥م).

وتُعـدّ أيضـاً الفعل أو الترك المخالف لنص القانـون الجزائي المشرع من قبـل الهيئة السياسـية للمجتمع، والذي يتطلب بالـضرورة النص على عقوبة مقـررة ومحـددة، أو غير ذلك من الإجـراءات الاحترازيـة أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة ضد المرتكب للفعل دون سـواه من قبل سـلطة شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام (كاره، ١٩٨٥م).

ومـن تعاريف مفهوم الجريمة قانونياً أيضـاً التعريف الذي يقدمه محمد نجيب حسني «الجريمة فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون عليه عقوبة أو تدبيراً احترازياً» (حسني، ١٩٧٧م).

نلاحظ من خلال ما تقدم أن هنالك مآخذ تؤخذ على التعريف القانوني للجريمة، يمكن استخلاصها مما جاء في شرح السراج لها عندما قال:

«إن الظاهـرة الإنسـانية والاجتماعيـة سـابقة في وجودها عـلى الظاهرة القانونية، ومهما كان القانون الجزائي واسـعاً فإنه لا يسـتطيع شمول الحقيقة الإنسـانية والاجتماعية بكاملها. كما أن الحكم القيمي على أفعال الإنسان هو نتيجة للشروط الخاصة بتطور كل مجتمع من المجتمعات البشرية وليس تعبيراً عـن القواعد التي تحكم هذا المجتمع. أما الأفعال التي يعاقب عليها القانون فليست أكثر الأفعال خطورة وضرراً اجتماعياً؛ وإن عدداً من الأفعال التي لا يعتبرها القانون جريمة هي أشد خطورة على المجتمع من بعض الأفعال التي يحظرهـا المشرّع ويعاقب عليهـا بعقوبة جزائية. ويضيف عبود السراج قائلا: «إن الفـرد لا يُعـدُ مجرمـاً في نظر القانـون إلا إذا أدين أمـام القضاء بارتكاب جريمـة جزائيـة. وهذا الموقـف يضيّق من ميدان دراسـة الجريمـة من جهة، ويلحق بالمجتمع ضرراً بالغا من جهة أخرى؛ لأن هنالك بعض الأشخاص قـد نكشـف عن خطورتهم مع أنهم لم يرتكبوا أيـة جريمة، وترك هؤلاء دون معالجتهـم، واتخـاذ إجـراءات وقائية لحمايـة المجتمع منهم فيـه خطر كبير لا يمكن إهمال قدره» (السراج، ١٩٨١م).

كـما انتقد دونالد كريسي أيضاً التعريفـات القانونية للجريمة، ورأى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تخضع لمجموعة من المفاهيم الفكرية والدينية والأخلاقية إلى جانب المفهوم القانوني، والاقتصار على دراسـة الجريمة ،من

وجهة نظر قانونية، يجعلنا لا نرى المشكلة إلا من زاوية واحدة (حمدان، ٢٠٠١م).

وبصورة عامة يمكن إجمال ما تقدم بما يلي:

١ ـ تشير التعريفات السابقة إلى اتفاق واختلاف في الوقت ذاته. فقد جاء الاتفاق واضحاً لدى أهل القانون من حيث الجوهر والمضمون، وجاءت معظم التعريفات تحتوي على ركنين أساسيين في عملية التعريف أولهما (وجود فعل) والآخر (وجود قانون). فإذا اقترن الفعل بمخالفة لهذا القانون سمي هذا الفعل جرماً، وبالتالي يستحق مرتكبه عقوبة تتناسب وحجم المخالفة. أما الاختلاف فكان من حيث الصياغة حيث نرى كل تعريف مختلفا عن الآخر، ولكن الجوهر واحد.

٢ـ إن القانون الأساس في عملية تجريم أي فعل أو سلوك؛ وعلى هذا الأساس فإن الفعل الإجرامي هو الفعل الذي يراه المشرّع للقانون.

٣ ـ جاءت الانتقادات التي وجهت للتعريف القانوني انتقادات واضحة وشاملة شملت مختلف عناصر التعريف؛ فجاءت بحقيقة أساسية هي أن بعض الأفعال والأشخاص يمارسون أفعالاً إجرامية، ولكن نظراً لعدم نص القانون على ذلك لا تعتبر جريمة.

٤ ـ على الرغم من هذه الانتقادات وغيرها للتعريف القانوني للجريمة إلا أن هناك حقيقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي أن أغلب المجتمعات لا تعد فرداً مجرماً إلا إذا صدر بحقه حكم قانوني مهما بلغ حجم الرفض والاستهجان الذي يواجهه من قبل أفراد المجتمع.

٥ ـ إنه من الصعوبة الاكتفاء بتعريف مفهوم الجريمة من زاوية أهل القانون فقط، لأننا بذلك نرى المشكلة من زاوية واحدة. لذلك لا بد من طرح رؤية مكملة للرؤية القانونية ألا وهي الرؤية الاجتماعية أو المنظور الاجتماعي.

ـ الاتجاه أو المنظور الاجتماعي

وهو الاتجاه المرتبط أصلاً بالدراسات الحديثة والوضعية (العلمية) للجريمة التي بدأت في أوروبا في القرن التاسع عشر وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو أيضاً الاتجاه الذي ينظر إلى الجريمة نظرة شمولية اجتماعية.(طالب، ١٩٩٧م).

لقد صنفت تعريفات الجريمة، من وجهة النظر الاجتماعية، إلى ثلاث فئات وفق اهتمامات علماء الاجتماع ومتطلبات مجتمعاتهم وبيئاتهم الاجتماعية المختلفة (الربايعة، ١٩٨٤م).

الفئة الأولى تتضمن التعريفات التي تربط بين الجريمة وانتهاك القوانين. ومن العلماء الذين أخذوا بهذا التعريف ديفز (J. Davis) الذي عرّف السلوك الانحرافي بأنه السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي. والمقصود بالمجتمع السياسي هو ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً. أما الفئة الثانية فهي التعريفات التي تربط بين الجريمة والأفعال التي تسبب أذى للمجتمع، وقد تبنى هذا التعريف «سالن» «Salin» الذي يعرف الجريمة بأنها «انتهاك للمعايير الاجتماعية». أما الفئة الأخيرة فهي التي تركز على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية، وانتهاك القانون في الوقت ذاته. وفي ضوء هذا المنظور فقد عرف (كلينارد) الجريمة بأنها « سلوك مؤذ وضار اجتماعياً ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة» (السعد، ١٩٩١م).

وإذا حاولنا التمعن بتعريفات الفئات الثلاث نجد ما يلي:

إن تعريف الفئة الأولى يحجّم من ظاهرة الجريمة، وذلك من خلال اقتصار وجودها في المجتمعات التي يحكمها القانون المكتوب، وبالتالي تجاوز الحقيقة الأساسية، وهي أن الجريمة ظاهرة وجدت في كل المجتمعات، سواءً أكانت بدائية تحكمها العادات والتقاليد غير المكتوبة بشكل رسمي وإنما متعارف عليها، أم متطورة تخضع لوسائل الضبط الرسمي (القانون واللوائح). كذلك نلحظ أن هذه الفئة تقترب من التعريف القانوني للجريمة. وبالتالي فإن المآخذ التي تؤخذ على التعريف القانوني تؤخذ عليها.

أما الفئة الثانية فهي تلك التي تحاول الربط بين الجريمة والأفعال التي تسبب أذى أو ضرراً للمجتمع، ونلاحظ افتقار هذه الفئة إلى معيار نستطيع الحكم من خلاله على حجم هذا الضرر، وما هي المصالح التي تعتبر في نظر المجتمع مصالح لا بد من الدفاع عنها وحمايتها، وبالتالي فإنّ من ينتهك هذه المصالح التي تعتبر في نظر المجتمع مصالح لا بد من الدفاع عنها وحمايتها يكون قد أوقع نفسه ملحقاً الضرر بالمجتمع. وربما يكون تعريف الفئة الأخيرة أكثر قبولاً، ففيه محاولة الجمع بين الناحية الاجتماعية والناحية القانونية.

ومن جملة التعريفات الاجتماعية أيضاً تعريف (دور كايم) الذي اعتبر الجريمة في البداية كل عمل معاقب عليه، ثم أشار بعد ذلك إلى أن ما يجعل من هذا الفعل جريمة معاقبا عليها هو ردة الفعل الاجتماعية عليه وليس الفعل نفسه، وأن من يعطي هذه الصفة (الجريمة) هو التعريف الذي يصوغه الضمير الجماعي وليست الخصائص الداخلية لفعل ما. (الفاضل، ١٩٧٦م).

أمـا بونجـر (W. Bonger) فيعـرّف الجريمـة بأنها فعل يقـترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضهـا الأخلاقـي (William, 1969). نلاحـظ أن تعريـف بونجـر يربط الضرر بمصالح الفئة الحاكمة المسيطرة أكثر من أي فئة أخرى.

وفي الحقيقـة لم تخـل هـذه التعاريـف مـن انتقـادات وملاحظـات. فيقول حسـن طالـب في هذا الصـدد: «إن المفهوم الاجتماعـي للجريمة غير واضـح، وفيه كثـير من الغموض، وهو راجع لغمـوض الظاهرة الاجتماعية وتشـابكها، وتشـابك القواعـد والمصالح في المجتمـع بصورة عامـة، كما أن المفهـوم الاجتماعـي لم يسـتطع تحديد معيـار مناسـب أو طريقـة أو ميكانزم لقيـاس الأضرار الاجتماعيـة الناتجة عن العمل الإجرامـي ونوعيته، وبذلك فإن المفهوم الاجتماعي لم يستطع التخلص من الذاتية في إطلاق الأحكام على السلوك والأفعال»، (طالب، ١٩٩٧م).

ونلحـظ من خلال ما سـبق أن التعريفـات الاجتماعية لمفهـوم الجريمة تتسم ببعض السمات، هي :

١ ـ إن معظـم هـذه التعريفات تركز على الأفعال والسـلوكيات المخالفة للقوانـين والأنظمة واللوائح المكتوبة، وغيرهـا من عادات وتقاليد وأعراف ومعايير وقيم اجتماعية سائدة غير مكتوبة.

٢ ـ نجـد أن أسـاس التجريم هو المجتمع. فالفعـل الإجرامي هو الفعل الذي يرى المجتمع أنـه كذلك، بغض النظر عن موقف القانون من هذا الفعل هل يجرمه أم لا.

٣ ـ كما أن هذه التعريفات تتصف بالعمومية وعدم الثبات فلا يمكننا أن نطلق على فعل ما أنه ضار بمصالح المجتمع في كل زمان ومكان؛ فما هو ضار في زمن معيّن قد لا يكون كذلك في زمن آخر أو في مجتمع آخر؛ فربما يكون ذلك الفعل مقبولاً لدى جماعة، ويكون في الوقت نفسه مرفوضاً لدى جماعة أخرى، نظراً لتعارضه مع مصالحها ومعتقداتها وأفكارها، وبالتالي يصعب الوصول إلى تعريف واحد شامل، نظراً لغياب المعيار الذي نحتكم إليه في التعريف.

لذا ترى الباحثة أنه لا يمكن أن نعرّف الجريمة من الوجهة القانونية دون الاجتماعية وبالعكس دون القانونية، ولهذا يجب التوصل إلى معيار يتضمن كلا من الوجهتين القانونية والاجتماعية، لأن هذين المفهومين يكملان بعضهما بعضاً، وبالتالي يمكن إدراك مفهوم الجريمة من خلال ارتباطها بالبيئة الاجتماعية التي أوجدتها؛ وكذلك موقف القانون الذي يجرّمها.

كما ترى الباحثة أن الجريمة وفق هذه الدراسة، من الناحية الإجرائية، هي: كل فعل يلحق الضرر بمصالح الفرد والجماعة والمجتمع، وهذا الفعل يعد خروجاً على تلك القواعد والمعايير التي ارتضاها المجتمع لأفراده ثم صاغها في قوانين ويعاقب على هذا الخروج بعقوبة جزائية.

أما المجرم بناء على هذا التعريف فهو الشخص البالغ الراشد الذي يرتكب هذا الفعل الضار المنصوص عليه في قانون محدد، ويستحق بالتالي عقوبة جزائية يحددها هذا القانون.

ـ في الشريعة الإسلامية

تعرف الجرائم بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير؛ والمحظورات في الشريعة هي إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به (الماوردي، ٣٦١هـ).

ـ الجريمة من الناحية النفسية والاجتماعية

سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية (منصور، ١٤١٠هـ، ١١).

ـ من الناحية القانونية

الجريمة فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون عقوبة أو تدبيرًا احترازيًا (طالب، ٢٠٠٢م، ٢٥).

ـ التعريف الاجتماعي

سلوك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة (الطخيس، ٢٠٠٤م، ٤٢).

كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة (الصيفي، ١٤١٦هـ، ٦٨).

خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده (سعفان، ١٢٢، ١٩٦٢م).

ـ تعريف الجريمة إجرائيًا في هذه الدراسة

الفعل المتعمد المعاقب عليه بنص شرعي أو قانوني، وصدور حكم محكمة فيه والذي تقوم به المرأة الراشدة والذي يعتبر مخالفًا للقانون المعمول به في المجتمع السعودي، مما يؤدي إلى وقوع عقوبة السجن على مرتكبة هذا الفعل.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢. الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . ١ الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العود للجريمة

انصب اهتمام المنظرين في علم الاجتماع على تفسير السلوك الإجرامي باعتباره محصلة العوامل المتعلقة بالفرد اجتماعياً وثقافياً، بالإضافة إلى الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه. وعلى ضوء ذلك ظهرت كثير من النظريات الاجتماعية التي تناولت السلوك الإجرامي من جوانب عدة، ما أدى إلى تعدد الآراء والطروحات النظرية التي تهدف إلى الوصول لتفسير واقعي للسلوك الإجرامي.

ويمكن تناول الجريمة ـ من المنظور الاجتماعي ـ على أنها نتاج تفاعل بعض الأفراد مع بعض من ناحية، وبينهم وبين البيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

ومن أهم النظريات الاجتماعية التي يمكن على ضوئها تفسير ظاهرة العود إلى الجريمة ما يلي:

٢ . ١ . ١ نظرية الوصم Labeling Theory

تفترض هذه النظرية أن الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم. ويعد إدوين لمرت Edwin Lemert من أبرز من يمثل افتراض هذه النظرية. وقد ذكر أن الانحراف يتأكد ويثبت نتيجة معاودة الفرد الانحراف فترة بعد أخرى، ونتيجة خبرته الفردية وإدراكه لردود فعل المجتمع إزاءه. ويضع «لمرت» في نظرية الوصم الإجرامي تحليلاً خاصاً

لعمليـة تبلور الانحـراف، والمراحل التي تجري بها كحلقـة بعد أخرى حتى تكتمل الحلقات، ويصبح الانحراف ثابتاً دائماً ترسخ أصوله ومكوناته، هذه المراحل كما يراها، «لمرت» هي:

١ ـ مرحلة الانحراف الأولي، وهو أول سـلوك يصدر عن الفرد كبادرة لاختبار فعل المجتمع إزاءه.

٢ ـ مرحلـة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شـكل عقوبات اجتماعية معينة.

٣ ـ مرحلة تكرار الانحراف الأولى وزيادة نسبته أو كميته.

٤ ـ مرحلـة قيـام المجتمـع باتخاذ ردود فعل رسـمية تأخذ شـكل وصم المنحرف بوصمة الانحراف والإجرام.

٥ ـ مرحلـة زيادة الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف، ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة.

٦ ـ المرحلـة الأخيرة هـي المرحلة التي يقبل المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد كشـخصية مجـرم أو منحـرف، ومحاولة هـذا الفـرد التوافق مع شـخصيته الجديـدة ودورة الجديد كشـخص منبـوذ من مجتمعه (الدوري، ١٩٨٤م، ٢٦٦).

وقـد افترض «تاتنبوم» أحد رواد نظريـة الوصم الإجرامي أن ما يؤدي إلى خلـق المنحرف إنما هو الكيفية التـي يعامله بها الآخرون، ووصف عملية وصم المنحرف بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفـات، تقوم الجماعة بإلصاقها بالشـخص. وتـؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمـة أغراض الجماعة، وتحقيق بعض أهدافها، كونها تسـاعد على بلورة

نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف، وأيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وبالتالي إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، ما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الجماعي.

وتنحدر عملية الوصم ـ من وجهة نظر تاتنبوم ـ من عنصرين أساسيين، هما:

أ ـ عنصر المفاضلة والتمييز، وهو وضع الموصوم في جهة، وباقي أفراد المجتمع في جهة أخرى.

ب ـ بلورة الهوية المستجدة التي تؤدي إلى إحداث تحول في شعور الفرد ذاته أو تقييمه لذاته، وينتج هذا من الفجوة والهوة بعلاقته مع الآخرين (جابر، ١٩٨٨م، ١٩٥).

وحتى يمكن فهم دور هذه النظرية في العود للجريمة أن مثل هذا الوضع الذي يجد الشخص نفسه فيه وقد وسم بالجريمة والانحراف ليصبح إنساناً لا يؤمن جانبه، وكأنه قد طبع على الإجرام إلى الأبد. إن مثل هذا الوضع يقوده مرة أخرى ـ تحت وطأة هذه الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة ـ إلى الوقوع في الانحراف، والخروج مرة أخرى عن الطريق السوي الذي يقبله المجتمع (الرفاعي، ١٤١٦هـ، ٤١).

ومن هنا كان لا بد من تكريس الجهود وتضافرها معاً لإلغاء ما يقابل العائد عند خروجه من السجن، ووجوب التفهم الكامل للعائد وظروفه، وعدم وصمه بما مضى.

خلاصة القول فإنه يمكن إبراز أهمية هذه النظرية في رسم الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال قدرتها على إلقاء الضوء على أن أهم عناصر

عمليـة تكوين السـلوك المنحرف تكمن في وصم الفـرد بوصمة الانحراف، وجعلهـا علامة فارقة له تفوق كل صفاته الأخـرى. وبذلك فإن الانحراف والعود للسـلوك الإجرامي يكون نتاجا للتفاعـل الاجتماعي والوصم الذي يضعه المجتمع ويطلقه على المرأة المنحرفة، وقد يكون الوصم سـببا لمعاودتها السلوك الإجرامي.

وهـذا ما يؤكـد أن الأفراد يرتكبون السـلوك الإجرامـي نتيجة رد فعل المجتمـع نحوهـم، كوننا نجد أن بعض علماء الاجتـماع الذين يرون أن هناك عوامـل اجتماعيـة عديـدة تـؤدي إلى الانحـراف، لأن الفعل في حـد ذاته لا يعد سـلوكا انحرافيـا، وإنما يوصم الفعـل بأنه كذلك إذا تولت المؤسسـات المجتمعية وصف هذا الفعل وتصنيفه بأنه نمط من السلوك المنحرف.

ولعلنـا نـدرك أن الوصم قـد لا ينتهي أو يتوقف عند حدود الشـخص الموصوم نفسـه، ولكنـه قد يتعدى لبقية أفراد أسرتـه ـ بل إن ذلك ما يحدث فعلا، خاصة في المجتمعات القروية، البدوية... إلخ ـ . كما أن عملية الوصم إنـما تطبق في الواقع بكيفيـة متمايزة متفاوتة قد تكون منحازة ضد أشـخاص معينين ينتمون إلى حرفة أو مجموعة أو عقيدة أو طبقة تختلف عن الطبقة التي تقوم بتطبيق مفهوم الوصمة أو الطبقة السائدة في المجتمع، فالانحراف ليس للفعـل الـذي يقوم به الشـخص، وإنما نتيجـة لرد فعل المجتمع بالنسـبة لهذا الفعل.

٢ . ١ . ٢ نظريـة الاختلاط التفاضـلي Differential Association Theory

وهي نظرية تعلم اجتماعي وضعها العالـم الأمريكي ادويـن سذرلانـد E. Sutherland، ومؤادهـا أن السـلوك الإجرامـي ليـس سـلوكاً وراثيا أو نفسـياً أو خلقياً، وإنما هو سـلوك مكتسب ومتعلم مثله مثل أي سلوك آخر، يتـم تعلمه عن طريق مجموعة من الاتصالات والعلاقات الشـخصية داخل جماعات تتميـز بالتقارب والألفة بين أفرادها والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معـين في مواقف معينة. فإذا كانت هذه المواقف مواقف سـلبية نحو الجريمة فلـن يقع الفرد في السـلوك الإجرامي؛ أما إذا كانت مواقـف إيجابية نحوها، أي تحبذ ارتكاب الجريمة فإنها تدفع الفرد إلى الانخراط في ممارسـة السـلوك المنحـرف. ولذا فإن محور نظريـة الاختلاط التفاضلي يدور حول «إن الفارق الأساسي بين سلوكيات الأفراد يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الأشخاص الذيـن يختلطـون بهم، وإن كل شـخص ينطبـع بالطابع الثقـافي والاجتماعي المحيط به (الحديثي، ١٤١٦هـ، ١٠٢).

وبنـاء عليـه تتمثـل نقطـة البـدء في نظرية سـذرلاند في رفض التفسـير البيولوجي للسلوك الإجرامي، وكذلك رفض التفسير النفسي، وأيضاً رفض التفسـير الاجتماعي الذي يهتم بأشياء مادية محسوسة، على أساس أن التفسير العلمي للسلوك الإجرامي يتم إما وفقاً للعوامل التي يحدث أثرها وقت تحقق الظاهـرة، أو طبقاً للعناصر التي قد توافرت في تاريخ سـابق. والحالة الأولى تمثل تفسـيرا ديناميكيا للموقـف. أما الحالة الثانية فإنها تمثل تفسـيراً تاريخيا. وقـد أوضح سـذرلاند أن التفسـير الديناميكـي للسـلوك الإجرامي لم يحقق نجاحا بشـكل ملمـوس، لأنه يتطلب عزل العوامل الشـخصية والاجتماعية

بين المجرمين، في حين أن التفسير التاريخي تصل أهميته إلى درجة أنه هو الذي يهيئ الفرصة لارتكاب السلوك الإجرامي، على أساس أن الميول والروادع إزاء سلوك معين في موقف معين تعد حصيلة للتاريخ السابق للفرد؛ وضرب مثلاً على ذلك في أن اللص ذا التجارب الإجرامية السابقة يسهل عليه أن يسرق من محل تاجر الفاكهة إذا كان هذا التاجر غائباً، بينما يرى شخص آخر أن غياب هذا التاجر لا يدعو إلى ارتكاب جريمة السرقة(سذرلاند، ١٩٦٨م، ١٠٠).

تتضمن نظرية الاختلاط التفاضلي افتراضات أساسية تهدف إلى توضيح كيفية وقوع الفرد في السلوك الإجرامي. وتتمثل هذه الافتراضات في أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث؛ بمعنى أن الشخص غير المدرب على الجريمة لا يستطيع ابتداع السلوك الإجرامي؛ وأن تعلم هذا السلوك يتم من خلال التفاعل والاتصال مع أشخاص آخرين، ويحدث هذا التفاعل أو هذا الاختلاط عن طريق الاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية الشائعة، أو بالاتصال غير اللفظي بالإشارات، والإيماءات، والحركات أحياناً؛ وأن عملية تعلم الفرد أنماط السلوك الإجرامي تشمل جانبين هما تعلم أساليب وارتكاب الجريمة التي تكون معقدة أحياناً، وفي غاية البساطة أحياناً أخرى، وتعلم الكيفية التي يمكن بها توجيه اتجاهاته وميوله وبواعثه ومبرراته إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. تشبه عملية التعلم هذه أي عملية تعلم أخرى؛ ويتم إتقانها باستخدام واتباع خطوات وآليات التعلم العادية. والجزء الأساسي منها يتم في الجماعات الشخصية التي يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة. وهذا يعني أن وسائل الاتصال غير المباشر مثل الصحف والمجلات والسينما لها دور ثانوي وغير هام في إحداث السلوك الإجرامي.

ومـن افتراضـات نظرية الاختـلاط التفاضلي أيضـاً أن التوجيه الخاص للدوافـع والبواعث يتـم تعلمه من خلال تعريفات للقواعـد القانونية. ففي بعـض المجتمعات يجد الإنسـان نفسـه محاطـاً بجماعة تؤيد احـترام القانون، وفي مجتمعـات أخرى يجد الإنسـان من حوله جماعات تسـوغ انتهاك القانون والاعتداء عليه. فالشخص ينحرف حين ترجح لديه جماعات كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي لا تحبذ انتهاكها. ويعتبر هذا أساس نظرية الاختلاط التفاضلي. فالأشخاص المجرمون في نظر سذرلاند أصبحوا كذلـك بفعل احتكاكهم وعلاقاتهم بأنماط سـلوكية إجراميـة، وعزلتهم عن الأنـماط المناهضة للسـلوك الإجرامي، كون الشـخص من طبيعتـه يميل إلى تمثيل الثقافة المحيطة به. كذلك من افتراضات نظرية سـذرلاند أن السـلوك الإجرامـي يعبر عـن قيم واحتياجـات عامة. ولكن يجـب ألا يفسر في ضوء ذلـك، لأن كل سـلوك يعكس أيضـاً قيماً واحتياجات مشـتركة. فاللصوص ـ مثـلاً ـ يسرقون لحاجتهـم إلى المال. وكذلك التاجر في تجارته، والعامل في عمله، والحرفي في حرفته يتفانون في أعمالهم لحاجتهم إلى المال أيضاً. ويختلف الاختـلاط التفاضلي بحسـب التكرار، والاسـتمرار، والأسـبقية، والعمق؛ فكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة أو كانت مدة اتصاله بالآخرين طويلة زادت نسبة استجابته لنمطهم السلوكي، ويكون التأثير أكبر لمن يسبق احتكاكـه بهـم، وهذا غالبـاً ما يكـون في المراحل الأولى من الحيـاة، وكذلك يكون التأثير أكبر إذا كان الاحتكاك أشد، وهذا غالباً ما يكون بين الأقارب، وبين الرؤسـاء والمرؤوسـين، وبـين الأعلى والأدنـى (سـذرلاند، ١٩٦٨م، ١٠١ ـ ١٠٣).

وتكمـن أهمية نظرية الاختلاط التفاضلي في تفسـير السـلوك الإجرامي في اعتبارهـا أول محاولة لعالم اجتماع تقدم تفسـيراً نظرياً متكاملاً في موضوع

سببيه الجريمة والجنوح، وتستخدم كثيرا من المصطلحات الشائعة التي لا خلاف حول دلالتها بين معظم علماء الاجتماع، بالإضافة إلى تناولها مفهوم الجريمة من منطلق اجتماعي بحت بناء على وصف العلاقات الاجتماعية المتداخلة والمتبادلة من حيث تكرارها واستمراريتها وشدتها، وكذلك إلى تأكيدها عملية انتقال الأساليب الإجرامية من شخص لآخر (الدوري، ١٩٩٨م، ٢٥٢).

خلاصة القول إن علاقة هذه النظرية ـ كما ترى الباحثة ـ بالنسبة للعود للجريمة أنها تبرز ضحية ارتكاب الفرد المخالط للمجرمين للجريمة، وأنه في الواقع لا يمثل افتراضا صحيحا متكاملا، فهناك من يخالط المجرمين بصور مختلفة إلا أنه لا يرتكب أي سلوك إجرامي وعكسه صحيح، ومن جهة ثالثة فإن (سذر لاند) يلغي إرادة الفرد عندما يقول بحتمية ارتكابه للجريمة نتيجة مخالطته المجرمين، وهذا رأي خاطئ ـ من وجهة نظري ـ لأن الفرد يمتلك إرادة يستطيع بها توجيه سلوكه وأفعاله. وإن كان من فضل لهذه النظرية فإنها توجه النظر نحو أثر العوامل الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي وتكراره، مع عدم المبالغة المؤدية إلى اعتبارها الحتمية الوحيدة المؤدية إلى ارتكاب الفرد السلوك الإجرامي والعود له.

٢ . ١ . ٣. نظرية الأنومي Theory of Anomy

تعد نظرية الأنومي إحدى النظريات المفسرة للجريمة. ويشير مصطلح الأنومي أو فقد المعايير إلى الحالة التي تغيب فيها المعايير الاجتماعية وتنعدم فيها القواعد المسؤولة عن توجيه السلوك، وغالباً ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الأفراد واختلال إدراكهم السليم للتمييز بين ما هو ممكن، وغير ممكن وبين ما هو عادل، وظالم ومشروع وغير مشروع. وأول من قدم هذا

المصطلح Anomy هو عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم Durkheim Emile في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) عام ١٨٩٣م، واتخذه أداة نظرية لتحليل الانحراف الاجتماعي حيث طبق هذا المفهوم في دراسته عن الانتحار وقسم الانتحار إلى ثلاثة أقسام منها الانتحار الأنومي الناتج عن فقدان المعايير، والقلق ويحدث هذا الانتحار عندما يفقد الفرد الأمل في الاستمرار في الحياة كون مجتمعه قد فقد الروابط الاجتماعية التي تجمع أعضاءه جميعاً بسبب التفكك الأسري أو السياسي أو الديني (الطخيس، ١٩٩٠م، ٨٤).

وبشكل عام يعزو دوركايم الانحراف والإجرام إلى اللامعيارية، واختلال السلوك، وفقدان التكافل الاجتماعي، واضطراب القيم المنظمة للحياة. ففي نظره هناك خمسة أسباب تؤدي إلى حالة الأنومي تتمثل في فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعنى، وغياب الهدف الموجه للحياة، وفقدان المعايير الواضحة التي توجه سلوك الفرد، بالإضافة إلى الاغتراب الاجتماعي أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافياً، والاغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية مما يؤدي إلى الانسحاب والعصيان (الحديثي، ١٤١٦هـ، ١٠٧).

تطورت نظرية الأنومي بشكل أكبر على يد عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون Robert Merton الذي تناول فكرة دور كايم في الانتحار، وأكسبها طبعاً نظرياً جديداً في مجال تفسير السلوك الجانح، وخرج بنظرية متوسطة المدى لتفسير السلوك المنحرف. يرى ميرتون أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنها على العكس من ذلك تشكل انحرافاً اجتماعياً هو

حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع التي تشجع على نشوئه وتطويره.

يشرح ميرتون فكرته بالقول إن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية هما:

١ ـ الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع ويشترك في هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع ويطمحون إلى تحقيقها.

٢ ـ الوسائل الاجتماعية المشروعة التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة.

وتبرز المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الانحراف عن السلوك السوي عندما يختل التوازن بين هذه الأهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات، ما يعرض المجتمع إلى حالة اضطراب، وعدم استقرار، وعدم تنظيم، وبروز الانحرافات.

وقد أعطى ميرتون مثالاً بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث مثل هذا الاختلال. فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافا، كبيرة ولا يتيح لهم من الجهة الأخرى الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف. وبطبيعة الحال فإن الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم بشكل غير مشروع ما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع.

ولوصف تأقلم الأفراد مع ما وضعه المجتمع من أهداف، وما حدده من وسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف فقد حدد ميرتون خمسة أنماط لذلك التأقلم على النحو التالي :

١ ـ التوافق: ويعني قبول الفرد للأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع، وقبول الوسائل المشروعة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف. إن هذا النمط هو الشكل السلوكي الأكثر انتشاراً في معظم المجتمعات الإنسانية والقوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وغياب الظاهرة الانحرافية فيها.

هذا ومع غياب التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الأفراد بالضغط (الأنومي)؛ وللتخلص من هذا الضغط فإنهم يلجؤون إلى إحدى الأنماط الأربعة الأخرى التي تنتج عنها أربعة أشكال رئيسية للانحراف الاجتماعي، هي:

٢ ـ عملية الابتكار: وتعني قبول الأهداف التي حددها البناء الثقافي للمجتمع، ورفض الوسائل المشروعة لتحقيقها.

٣ ـ التعلق بالطقوس: وتتمثل في قبول الأفراد الوسائل المشروعة في تحقيق الهدف، ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف.

٤ـ الانسحابية: وتقوم على أساس رفض الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع، ومثل لهذه الفئة بمدمني المخدرات.

٥ ـ العصيان والتمرد: وهما رفض الأهداف والوسائل المشروعة والسعي لابتكار أهداف ووسائل مشروعة جديدة مختلفة عن أهداف ووسائل المجتمع (اليوسف، ٢٠٠٤م، ٤١ ـ ٤٣).

يختلف السلوك الإجرامي وفقاً لهذه النظرية باختلاف نمط الأنومي نفسه. ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين يلحظ انتشار إدمان المخدرات والخمور لدى الانسحابيين، بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات، ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار والعصاة. وحتى يمكن فهم دور

هـذه النظرية في العـود للجريمة هو أن الجريمة والانحـراف يأتيان عن طريق الخلـل البنائي في المجتمع، أي أنهما ردة فعل فـردي أو جماعي ناجم عن طبيعة الظـروف المحيطة بالمجتمع، كالنظام الاجتماعي والثقافة السـائدة، فإذا نشـئ الناس تنشئة ملائمة، اشتركوا في قيم وأهداف مشتركة، وعملوا خلال قنوات شرعيـة لتحقيقهـا، إضافـة إلى أن من واجـب المجتمع توفير الفـرص الكافية للأفـراد لتحقيـق أهدافهم من خلال هـذه القنوات. وإذا حصل فشـل في أي مسـتوى، كعدم اندماج أفراد معينين مع قيم ومعايـير اجتماعية مهمة، أو عدم حصولهم على فـرص النجاح، فعندئذ يحتمل وقـوع الجريمة والانحراف، أي أن هنـاك خللاً في النسـق الاجتماعي يفضي إلى وجود أشـخاص غير متكيفين كلياً مع المجتمع.

وقـد تفـسر هذه النظريـة جرائم العود لـدى المرأة في المجتمع السـعودي مـن خلال أن العائـدات للجريمة تخلين عـن دور القيم و المعايـير الاجتماعية والأخلاقيـة في تحقيـق التكامل الاجتماعي، وأن درجة انسـجام سـلوك الفرد مـع الجماعة تتباين تبايناً مباشراً مع قوة العامل الاجتماعـي، هذا بالإضافة إلى الحالـة العقلية للفرد التـي تتألف من عنصرين أحدهمـا اجتماعي و الآخر غير اجتماعي، أو أن الوسـائل التي يرضى عنها المجتمع للوصول إلى الغايات التي يردنها ليست ميسرة أمام الجميع، مما يجعلهن يلجأن لمعاودة السلوك الإجرامي.

٢ .١ .٤ نظريـة الثقافـة الفرعية الجانحـةDelinquent Subculture Theory

تدور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتصفون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية

الوسـطى بخصائص ثقافية معينة، تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف.

وارتبطت هذه النظرية باسـم كل من ألـبرت كوهن Albert Cohen، وولـتر ميلـر Walter Miller؛ وقد اسـتفاد منظـرو هذه النظريـة من بعض مفاهيم نظرية الأنومي السابقة الذكر (الخليفة، ١٤١٣هـ، ١٠٧).

يفسر كوهن الانحراف بأنه حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير أحدهمـا تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسـطى، والآخر تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى؛ وتشكل معايير الطبقة الوسـطى الهيكل العام للثقافة التي تسـود المجتمع الكبير. أما الأخرى فهي تشـكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تسـتمر أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير، ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها ويوافق غاياتها، ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

يمكن إيجاز أبرز فرضيات هذه النظرية على النحو التالي:

- إن انحـراف الأحـداث في الطبقـة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشـديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها. وكون الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسـطى فإنهم لا يسـتطيعون التكيف السـليم معها، وبالتالي يكون الانحراف.
- إن معايـير التقـدم والصعود في السـلم الاجتماعي مرتبطـة بتمثل قيم الطبقة الوسـطى في المجتمـع والالتزام بمعاييرها، والمسـاهمة الفعالة

والجادة في أنشطتها، بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.

- تتميز القيم والمعايير التي تشيع بين أفراد الطبقة المتوسطة في الرغبة في الصعود إلى أعلى، وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح، وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها، واحترام الوقت والتخطيط السليم.
- وكون الصفات المذكورة سابقاً لا تتوفر في أبناء الطبقة الدنيا بسبب نمط التنشئة الاجتماعية التي يمرون بها يجعلهم يفشلون في تحقيق الطموح الذي يصبون إليه.
- وبما أن المجتمع يخضع أبناء الطبقة العاملة إلى قيم الطبقة الوسطى وفقًا لمعايير هذه الطبقة، التي لم يعهدها أبناء الطبقة الدنيا في تنشئتهم السابقة، فإنهم يجدون أنفسهم في منزلة اجتماعية أقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في ثقافة وقيم لم ينشؤوا عليها.
- نتيجة لذلك يشعر أبناء الطبقة الدنيا بعدم الجدوى في السعي وراء طموحات لا يستطيعون تحقيقها من خلال انتمائهم إلى طبقتهم الدنيا، ولذلك يخلدون إلى اقتناعهم بالبقاء حيث هم.
- يشكل هذا الشعور بعدم استطاعتهم مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى السبب الجوهري في نشوء الانحراف وعصابات الأطفال الجانحة، ما يؤدي إلى سعي هؤلاء الأطفال إلى تنظيم أنفسهم في تنظيمات اجتماعية تجمع أفرادًا متجانسين في غالبية خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية، ويعانون إحباطات متشابهة.
- يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصبة الجانحة جزءًا من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح، لأنها تحقق بالنسبة

إليه ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العاملة، وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة.

وبذا يصبح الانحراف والجنوح محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الطفل الجانح في إطار العيش في طبقته، ولذلك فإن انحراف المراهقين هنا يمثل ثورة على معايير الطبقة الوسطى وثقافتها من قبل أبناء الطبقة العاملة.

ومجمل القول إن هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين ثقافتين إحداهما ثقافة عامة، والأخرى سفلية فرعية تقوم على هامش الثقافة العامة، ممثلة في ثقافة أبناء الطبقة العاملة (اليوسف، ٢٠٠٤م، ٤٥ ـ ٤٧).

ووفقًا لميلر تتمثل العناصر الأساسية لثقافة الطبقة الدنيا (العاملة) التي تقود إلى الانحراف فيما أسماه ميلر الاهتمامات المحورية؛ وقد حددها في ستة اهتمامات أساسية، هي:

١ ـ افتعال المشاكل والشغب: يتضمن ذلك الاصطدام مع المسؤولين عن الأمن، كما يتضمن الأنشطة الجنسية المصحوبة بالسكر والإدمان.

٢ ـ القوة وشدة المراس: يتضمن الاهتمام بالشجاعة والقوة الجسمانية، والمبالغة في إبراز السمات الذكورية.

٣ـ الدهاء والمكر: يتمثل في التغلب على الشخص المنافس بالقدرات العقلية.

٤ ـ الدهشة والسرور: يتمثل في الاهتمام بإبراز النشوة والسرور الذي يشعر به الجانح عند تعاطي الخمور، ولعب القمار، وممارسة الجنس.

٥ ـ القدر: ويتمثل ذلك في شعور المنحرف بأن مستقبله ليس في متناول يديه، كما أنه ليس بالضرورة خاضعًا للقوى الدينية، وإنما لأسباب حتمية أو بسبب السحر.

٦ ـ الاستقلالية: يرى ميلر أن هذا الاهتمام يحتوي على عناصر متناقضة؛ فهي تعني ظاهريًا بالنسبة لأفراد العصابة الاستقلال عن الضوابط الخارجية كالالتزامات في العمل، أو الالتزامات المنزلية، بينما تعني داخليًا خلاف ذلك، وربما تعني أيضًا لجوء المنحرف إلى الانطواء والعزلة فترة ما بعد مرحلة من افتعال المشاكل والدهشة والسرور.

وحتى يمكن فهم دور هذه النظرية في العود للجريمة فإن أسباب الانحراف لدى أبناء الطبقة الدنيا يعود إلى غياب دور الأب في الأسرة، وقيام الأم بذلك، بالإضافة إلى أن الانخراط في عصابة من المنحرفين يساعد المنحرف على تطوير الحاجات والسلوكيات التي تتفق مع الاهتمامات المحورية للطبقة الدنيا وتنميتها وبذا فإن انحراف أبناء الطبقة الدنيا لا يرجع إلى اضطرابات نفسية يعيشونها. ويرى ميلر أن المنحرفين يمثلون الشباب الأكثر قدرة في الحي من حيث القدرات الجسمية والشخصية (الخليفة، ١٤١٣هـ، ١١١ ـ ١١٢).

وخلاصة القول إنه يمكن إبراز أهمية هذه النظرية في أنها تساعد في تفسير جرائم العود من خلال الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للعائدات، واللاتي قد يكن سرن في الخطوات نفسها التي تشير إليها الثقافة الفرعية الجانحة.

٢ .١ .٥ نظرية الضبط الاجتماعي

مـن أبـرز روادها (ركلـس) و(بيلي) و(هـيرشي)، ومن أهـم فرضيات هـذه النظريـة أن الانحـراف ناجم عن فشـل الضوابط الشـخصية الداخلية والاجتماعية الخارجية في إيجاد الاتساق بين السلوك وبين المعايير الاجتماعية، ويعنـي الضبط الشـخصي الداخـلي، قدرة الفرد عـلى الامتناع مـن أن يقابل حاجاته بطـرق يخالف بها المعايير في جماعتـه، كـما يعني الضبـط الاجتماعـي الخارجـي، قـدرة الجماعـة أو النظـم الاجتماعيـة عـلى أن تجعـل لمعاييرهـا الاجتماعية الأثر الفعال على أعضائها (عارف ١٩٧٥م).

يمكننـا أن نسـتنتج من ذلك أن الضوابط تضغـط على الفرد من الخارج فتحيـط به وتضيق عليه وتقيده في حركاته وسـكناته وأفعاله، هذا من جهة، ومـن جهة أخرى نجـد أن الحياة الاجتماعية تكسـب الأغلبية السـاحقة من الأفـراد نوعاً خاصـاً من الشـعور الجمعي يطلـق عليه اصطلاح الحساسـية الاجتماعيـة، فالحساسـية الاجتماعية تؤدي إلى اكتسـاب الفـرد والجماعة على السواء سمعة طيبة في أعين الأفراد الآخرين والجماعات الأخرى التي تتعامل مع المجتمع، وتجنب السمعة السيئة (البلوشي، ٢٠٠٣م).

والمـرأة تندفع للجريمة نتيجة لسـوء التربية، أو سـوء الظروف المحيطة بهـا في البيـت أثناء نموها، أو بعد فترة تنشـئتها ومواجهتهـا للحياة (حلاوة، ١٩٩٣م).

كما يقول (هيرشي) إن الرباط الاجتماعي الذي تعمل التنشئة على توثيقه هو المسؤول عن امتثالنا للمجتمع، وإن الانحراف والجريمة مظاهر لضعف هذا الرباط، والامتثال والانضباط مظاهر لقوته وفعاليته.

وإن السؤال الذي يجب أن نطرحه دائماً ونحاول الإجابة عنه بصفتنا مهتمين بالجريمة، هو لماذا لا يرتكب الأفراد الجريمة؟! والإجابة التي يقدمها (هيرشي) هي قوة الضبط الاجتماعي الناجمة عن التنشئة الفاعلة المتوجهة نحو تقوية صلات الفرد بالمجتمع وتعميقها من خلال التعلق، ويقصد به علاقة المحبة والاحترام والصلة الناشئة بين الفرد والأشخاص المهمين بالنسبة له، كالآباء والأمهات، والمدرسين والرفاق، ويحتل التعلق بالوالدين أهمية عالية، وذلك لأهمية الدور الذي يؤديه الوالدان في تنشئة الأبناء، وتعليمهم المعايير الاجتماعية.

ويرتبط مفهوم الالتزام بالقيمة التي يضيفها الفرد على الأهداف التي يضعها المجتمع. كالالتزام بالمعايير التي تحكم الفئة العمرية التي ينتمي لها الأفراد والأهداف التي تضعها الثقافة للفرد كالتحصيل العلمي، والانخراط في عمل، والاحتفاظ بسمعة جيدة. أما المساهمة فتستند على حقيقة أن كلاً من الوقت والجهد محدودان، وأن الأفراد المنشغلين بأنشطة إيجابية ليس لهم أي وقت لاستغلاله في الانحراف، والإيمان هو العنصر الرابع الأخير من عناصر الرباط الاجتماعي، ويقصد به مدى اعتقاد الفرد بمشروعية المعايير الاجتماعية، ويستند على فكرتين، الأولى أن كل الأفراد، بغض النظر عن مواقعهم في البناء الاجتماعي، يحملون قيماً أخلاقية. والثانية أن التعلق بالوالدين يؤدي إلى احترام القانون والقائمين عليه (البلوشي، ٢٠٠٣م).

ونخلص إلى أن نظرية الضبط الاجتماعي تنظر إلى الجريمة باعتبارها سلوكاً إنسانياً طبيعياً يبرز كمشكلة اجتماعية عندما تفشل مؤسسات المجتمع الأولية غير الرسمية (الأسرة ـ الأصدقاء..الخ)؛ والرسمية (الشرطة و القانون..الخ)في ضبطه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو من

خلال الضبط الذاتي، و أنه بالإمكان الحد من الجريمة أو العود لها من داخل المجتمع بربط الفرد بمجتمعه من خلال العمليات الرابطة عند (الارتباط ـ الالتزام ـ الاندماج ـ الاعتقاد). و بارتباط الفرد بالمجتمع نستطيع ضبط سلوك الأفراد، و الحد من الجريمة، والعود لها.

٢ . ١ . ٦ النظرية الاقتصادية

أسس كل من ماركس وأنجلز في سنة (١٨٥٠م) المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام. وقد أكدت هذه المدرسة الرابطة بين ظاهرة الجريمة والأوضاع الاقتصادية السائدة؛ وتعتمد هذه المدرسة كلية على الوسط المادي. فظاهرة الجريمة،بمقتضى ذلك، هي نتاج الظروف الاقتصادية، فانعدام المساواة الاقتصادية، أو بتعبير أكثر دقة تركيب النظام الرأسمالي هو الذي ينتج الجريمة، وكانت الجريمة بحد ذاتها هي الوليد لهذا النظام الرأسمالي، وهي بمثابة رد فعل ضد اللاعدالة الاجتماعية السائدة فيه.

ويعتبر بونجيه أكثر العلماء الذين هاجموا النظام الرأسمالي؛ وقال إن المجتمع الرأسمالي له أمثلة عديدة متجسدة في الاستغلال والطبقية؛ فهناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ماثل في استخدام الأطفال الصغار، وتشغيل النساء والبطالة، وكل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وأهمها البيت والمدرسة. لذلك يرى بونجيه أن كثافة السكان، والعيش في ظروف صحية منحطة، ورداءة الحالة المعيشية، وانخفاض مستوى الدخل، وفقدان العناية بالأطفال، ونقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغير هذا وذاك من الظروف والأزمات الاجتماعية يؤدي إلى انفكاك عرى الأسرة، وانعدام

التكامل الاجتماعي، وهـذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود حتماً إلى الانحراف والجريمة.

كـما أكـد بونجيـه وجـود علاقـات واسـعة مـن الظـروف الاقتصادية وظاهـرة الجريمة؛ فقال إن التطور من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي كان مصحوبـاً بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة، فبعدما كان طابع الجريمة العنـف أصبـح طابعهـا الجديد الخبث والدهـاء. وإن النظام الاشـتراكي هو البديل الذي يكفل القضاء على جميع المشكلات الاجتماعية بوجه عام، وعلى الجريمة بوجه خاص. (السعد، ١٩٩١م).

كـما أكد بعض العلـماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة؛ فهناك ظواهر عدة تربط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد، وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي. وهذا ما أكدته الدراسات في كل من إنجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة؛ ومن هذه النتائج التي أسـفرت عنها تلـك الدراسـات ارتفاع نسـبة الجريمة في أوقات يسـود فيهـا العسر. كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي، وهذا ما أكدته دراسـة بوتز Booth›s في إنجلـترا. (علي، ١٩٨٠م)، (عبدالرحيم، ١٩٨٠م).

وقد أكد أنصار هذه النظرية أيضا أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى مشـاكل اجتماعية وشـخصية كثيرة. فسـوء التغذية يؤثر في مدى سـلامة الفـرد من الوجهة العضوية والنفسـية، كـما أن تلك الظروف كثـيراً ما تدفع المرأة إلى العمل؛ الأمر الذي ينعكس بدوره سلبا على مدى إشرافها وتوجيهها لأبنائها، ويبدو أثر ذلك في سـلوك الأطفال مسـتقبلاً وقدرتهم على التكيف مع المجتمع على الوجه الصحيح (علي، ١٩٨٠م)، (عبدالرحيم، ١٩٨٠م).

كما يرتبط بظاهرة الجريمة من الناحية الاقتصادية مفهوم البطالة. والبطالة هي التوقف عن العمل عن غير رغبة الفرد، وهي من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثيراً في ظاهرة الجريمة. والواقع أن البطالة، خاصة تلك التي تدوم لفترة طويلة من الوقت تكون لها نتائج جسيمة إذا كان الفرد عائلاً لأسرة. ومنها الآثار النفسية، والآثار الاجتماعية التي تتعلق بالأسرة التي يعولها هذا الفرد. فكثيراً ما تؤدي البطالة إلى الطلاق أو «التصدع الأسري». وفي جانب آخر فإن العالم Sutherland فحص نتائج الدراسات المختلفة التي تناولت موضوع الفقر والسلوك الانحرافي، ورأى أن غالبية هذه الدراسات تشير عموما إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة. وهذا يشير بوجه خاص إلى حالة المجرمين الذين تناولتهم هذه الدراسات، أي الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة وأدينوا بها ووصلوا إلى المؤسسات الإصلاحية العقابية المختلفة؛ كما لاحظ أن هذه الدراسات تشير بوجه خاص أيضاً إلى بطالة هؤلاء المنحرفين قبل ارتكاب الانحراف، أو عدم كفاية الدخل لهم ولأسرهم. (غباري، ١٩٨٦م).

ونخلص إلى أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، لأنها تعتبر الجريمة رد فعل للفرد، خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعد من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل المرض، والبطالة، والتشرد، وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة، منها الجريمة، أو العود لها.

٢ .٢ عوامل العود للسلوك الإجرامي

العائـد للجريمة قد لا يعود إليها بسـبب عامل واحـد فقط، وإنما نتيجة تداخـل عوامـل عديـدة ومتشـابكة يصعب ـ أحيانـاً ـ الفصـل بينها. وقد حاولت الباحثة استعراض بعض هذه العوامل فيما يلي.

٢ .٢ .١عـدم تقّبـل المجتمع للمفرج عنهـم ومعاملتهم بالنفور والإهمال

يعتـبر عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسـات الإصلاحية من عوامـل العـود لارتـكاب الجريمة، ويتضـح ذلك من خلال شـعور مطلقي الـسراح بالعزلـة عـن الجماعة المحترمـة للقانـون. ونتيجة لهـذه العزلة ولهذا النفور والإهمال، والصعوبة التي يجدها الأشخاص المفرج عنهم في الاندماج في البيئـة الاجتماعية، فإنها كثيراً مـا تدفعهم للعود لارتكاب الجريمة. والحق أنه متى خرج النزيل من سـجنه فإنه يواجه مشـكلات متعـددة، منها، ما هو اجتماعي، وما هو نفسي؛ بينما يكون في أشـد الحاجة إلى من يأخذ بيده ويعينه على تخطي الهوة التي تفصل بين حياته التي كان يحياها داخل السـجن وحياة المجتمـع الحـر الـذي يقف عـلى أبوابه، فـإذا وجد هـذه المعونة مـن المجتمع تكيـف معـه واندمـج فيـه. أمـا إذا صادفته المتاعـب ولاحقتـه الصعاب، أو وجـد تنكراً من البيئة ونفوراً وصداً من المجتمع، وأوصدت في وجهه سـبل العيـش الشريـف، فليس لنا أن نتوقع منه سـوى عداء سـافر للنظم والمعايير الاجتماعيـة، وعود سريع إلى الإجرام ليثأر لنفسـه من إهمـال المجتمع لأمره واحتقار شأنه (حمدان، ٢٠٠١م).

وتظهـر مظاهـر عـدم تقبـل المجتمـع للمفـرج عنهـم من المؤسسـات الإصلاحية بما يلي:

١ ـ يواجه المفرج عنه قضية أساسية وهي صحيفة السوابق. حيث يذكر المرصفاوي أنه في كثير من المجتمعات ـ إن لم يكن في أغلبها ـ تقضي الأعراف والممارسات الاجتماعية بأن المتهم الذي تثبت إدانته ويصدر بحقه الحكم الجزائي المناسب عادة ما ينال مزيدا من العقاب إجرامياً واجتماعياً؛ مما يزيد من درجة عقابه، فيحرم من العمل المناسب، ويحرم من الحياة الكريمة، رغم تكفيره عن خطئه ورغم توبته؛ بل إن الأمر لا يتوقف عند الرفض المجتمعي فقط، وإنما يسهم الرفض الحكومي أيضاً في ممارسة هذا الدور.

٢ ـ عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم كشركاء في عمل أو تجارة، وهذا ما يؤكده الغامدي في دراسته؛ حيث وجد أن المبحوثين جميعاً (١٠٠٪) أعلنوا عن رفضهم مشاركة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في عمل أو تجارة مهما كانت الفوائد والمزايا التي ستعود من شراكتهم، لأنهم ـ كما رأى المبحوثون ـ غير أمناء.

٣ ـ عدم تقبل مصاهرة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية، وهذا ما أبرزته لنا دراسة الغامدي أن ١٠٠٪ من أولياء الأمور (المبحوثين) رفضوا تزويج بناتهم من المفرج عنهم، وعللوا ذلك بفقدهم للثقة فيهم، إلى جانب الخوف من العار والفضيحة.

٤ ـ عدم تقّبل صداقة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية. يشير الغامدي إلى أن جميع المبحوثين رفضوا صداقة المفرج عنهم، لأنهم سيكونون ـ في رأي المبحوثين ـ عبئاً ثقيلاً باعتبارهم محل شك دائم، ومصدر قلق مستمر.

٥ ـ عدم قبول تشغيل المفرج عنه من مؤسسة إصلاحية، وهي مقولة متعلقة أيضاً بمأزق صحيفة السوابق. يقول المرصفاوي في بحثه

إن الأحكام القضائية التي ترد في تذكرة سوابق الفرد تسد أمامه مسالك الاندماج في حياة المجتمع العادية، وتجعل أفراد المجتمع يتحرزون منه، وينأون من إلحاقه بأعمال لديهم؛ فالمفرج عنه إذا رغب في عمل، فإن صاحب العمل لن يقبل إدخاله في زمرة عماله.

ويؤكد هذه المقولة ما جاء به كاره في الدراسة الميدانية التي قام بها، وخرج بنتائج، مؤداها أنه يصعب أن يجد المفرج عنه من السجن أي عمل مناسب. وأهم من هذا أن الباحث قد أشار إلى اعتقاد النزيل ـ حتى قبل الإفراج عنه ـ بأنه لا جدوى للبحث عن عمل مناسب بعد الإفراج عنه، وهو بذلك يعبّر عن استيائه ويأسه وتخّوفه من المستقبل.

وفي المقولة ذاتها يوضح الغامدي في دراسته الميدانية أيضاً أن السجن كان سبباً رئيساً لعدم حصول الغالبية العظمى من المبحوثين على عمل بعد خروجهم من السجن. كما بين الباحث أن جميع المبحوثين (١٠٠٪) قد أقروا بأن المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية لا يمكن الاستفادة منهم في أعمال ووظائف نافعة. كما أن هذا الرأي أبداه أولياء أمور المفرج عنهم أيضا (بدر، ١٩٩٨م).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر مكافحة الجريمة في البلاد العربية الذي نظمته الأمم المتحدة في دمشق خلال شهر أيلول في عام (١٩٦٤م) قد أشار إلى الصعوبة التي يجدها مطلقو السراح في المجتمع نتيجة تضافر المواطنين أصحاب الأعمال والصناعات على نبذ المجرم في مجتمعه، وهذا ما يوقعه مجدداً في هاوية الانحراف، وهذه الصعوبة التي يشعر بها مطلقو السراح، اعتبرها،كذلك، المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام عاملاً مهماً من عوامل العود إلى الجريمة (صالح، ١٩٨٤م).

٢ . ٢ . ٢ اختلاط المجرم بجماعات إجرامية أو إفرادية من المجرمين

يرى سذرلاند أن احتمال لجوء الشخص إلى السلوك الإجرامي يزداد إذا اختلط بجماعة من الناس تسودها الميول الإجرامية، وبانفصاله عن الجماعات التي يسودها الحرص على احترام القانون، وهذا الاختلاط بمجموعة من المجرمين هو الذي يدفع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به، على اعتبار أن السلوك الإجرامي يُتَعَلَّمُ عن طريق التعامل مع أشخاص آخرين تجمعهم علاقات ودية وثيقة. (عبدالستار، ١٩٧٧م).

ولمزيد من الإيضاح حول أثر هذا العامل ودوره في ظاهرة العود للجريمة فقد تم شرح الطريقة التي يصبح بها الفرد مجرماً إذا اختلط بجماعات إجرامية من خلال ذكرنا نظرية سذرلاند (الاختلاط التفاضلي).

وما يؤكد هذه العلاقة، هو ربط العلماء بين انتشار الجريمة والسلوك الإجرامي لبعض أفراد أسرة المجرم. وقد استخلص العالم (بيرة) من دراسته أن نسبة الإجرام في أسر المجرمين الأحداث تزيد خمسة أمثال عن نسبة أسر الأحداث غير المجرمين (برقاوي، ١٩٩٥م).

وفي دراسة أخرى تم إثبات أن (٨٧٪) من المجرمين الأحداث تمت تربيتهم في عائلات اتصفت بأن بعض أفرادها مجرمون؛ ومن هنا تم التوصل إلى أن الأسر التي يربى فيها المجرمون هي في الغالب أماكن توجد فيها نماذج إجرامية. (حمدان، ٢٠٠١م).

وقد أكدت نتائج الدراسة التي قامت بها (صالح) أهمية هذا العامل في عملية العود للجريمة. فقد وجدت الباحثة وجود علاقة قوية بين عود المرأة إلى الإجرام، واختلاطها بجماعات إجرامية، واستمرارها في مخالطة أفراد من

المجرمين، بحانب نشأتها في أسرة يمارس أعضاؤها الجريمة. كما وجدت أيضاً أن هناك علاقة طردية بين ميل المرأة إلى الإجرام وبين زواجها من أشخاص من المجرمين، بل إن زوج المرأة العائدة يكون له تخطيطها الإجرامي نفسه وهو يقف عادة موقفاً إيجابياً من ارتكابها آخر جريمة أدينت فيها. من حيث سلوكهن الإجرامي وجد أن (٣, ٦٥٪) من النساء العائدات كن يقمن مع أشخاص من المجرمين،سواء الزوج أو زميله تتكسب من الجريمة، أو مع مستغل، أو مع أقارب ارتكبوا الجريمة (صالح، ١٩٦٢م).

٢ .٢ .٣ التفكك الأسري

الأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل؛ فهي العامل الأول في صياغة سلوكه الاجتماعي، وهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، وتشرف على النمو الاجتماعي للطفل في تكوين شخصيته، وتوجيه سلوكه. ومن الأسرة يستقي الطفل ما يرى من ثقافة، ومن قيم وعادات. ويتشرب الفرد ثقافة الجماعة، بما تتضمن من قيم وعادات واتجاهات اجتماعية، فكرة الصواب والخطأ. كما أن فكرته عن هذا العالم تتشكل نتيجة تفاعله الأسري منذ ولادته. وكقاعدة عامة فإن الأسرة غير المستقرة هي التي لا تشبع فيها حاجات أفرادها الأساسية وخلت من الجو العاطفي السليم، واتسمت الحياة والعلاقات فيها بالاضطرابات والخلافات والمشاجرات، لهذا فإنها تشكل بيئة يمكن أن تساهم في انحراف الأبناء، وبذلك تكون الأسرة من أهم العوامل البيئية المسببة للانحراف. ومن أهم المظاهر الأسرية التي تساهم في انحراف الأبناء التفكك الأسري الذي تعرّفه عبدالستار بالقول: «إن التفكك الأسري يتخذ شكلين يتمثل الشكل الأول بالتفكك المادي المتمثل بوفاة معيل الأسرة، أو بسجنه، أو هجر أسرته، أو غيابه الطويل عن

المنـزل. كـما أن غيـاب عنـصر الحنـان الأول في الأسرة (الأم)، إذا ماتت، أو طلقت، أو سجنت، يعتبر من مظاهر التفكك المادي».

أما الشـكل الآخر الذي يتخذه التفكك الأسري فهو التفكك المعنوي، ويقصد به أن تسود الأسرة ـ رغم وجود الأبوين ـ علاقات سيئة تنجم عن العلاقات السـيئة الناجمة عن المشـاجرات الدائمة بين الأبويـن، أو قد يكون أحدهمـا، أو كل منهما قدوة سـيئة للأبنـاء، كإدمـان الأب أو الأم على تناول المسـكرات أو المخدرات، كما يتمثل التفكك المعنـوي كذلك بأن يكون أحد الأبوين قد سلك سبيل الجريمة (عبدالستار، ١٩٧٧م).

أمـا النتائـج المترتبة على هذا التفكك ـ بشـكليه المادي والمعنوي ـ فإنه يتضح من خلال التوتر بين الأبوين الناتج من الخلافات والمشاجرات الدائمة بينهـما، والـذي قد يجعـل جو المنزل متوتـراً، ويصبح بيئة غير صالحة لتنشـئة الطفل، وهنا يكون الطفل حائراً بين خضوعه للأب أو للأم؛ وهذا التوتر في الجو الأسري يعوق نمو الشـعور بالأمان، الذي قد يهيئ الطفل للانحراف. كما أن البيوت المحطمة بسبب فقدان الأبوين أو أحدهما، بالموت، أو السجن، أو المرض، أو الانفصال، تصبح ضعيفة الرقابة والسـيطرة على الأبناء الذين تتنازعهـم سـلطتان سـلطة الأم أو الأب (في حالة الطـلاق)، مما يترتب عليه اختلاف في المعاملة وتذبذبها في اسـتخدام السـلطة الضابطة، وفقدان الأمن والطمأنينـة، ممـا يؤدي بهم إلى البحـث عنها في أماكن أخـرى غالباً ما تكون منحرفة (غباري، ١٩٨٦م).

ومـن الدراسـات التـي أكدت العلاقـة بـين التفـكك الأسري والعود دراسـة (هادي). أظهرت الدراسـة أن ما نسـبته (٧١٪) من العائدين كانت العلاقـة بين والديهم سـيئة، وأن أغلـب العائدين قد عوملـوا، من والديهم،

معاملة متطرفة ما بين القسوة واللين (التدليل). وتبين أن لتلك الأجواء العائلية التي نشأ في ظلها العائدون تأثيراً سلبياً في سلوك نسبة كبيرة منهم في تلك الفترة (فترة الحداثة). أما فيما يتعلق بعلاقة العائدين لعوائلهم في فترة الكبر فقد تبين أن (٦٦٪) من العائدين كانت تربطهم بعوائلهم علاقات سيئة (هادي، ١٩٨٤م).

إن فوضى التحضر التي نعيشها اليوم بكل وسائلها وأساليبها وتطوراتها تشكل سبباً فاعلاً ومؤثراً في زعزعة البنى الاقتصادية والأسرية، وخلط القيم الاجتماعية، وتباين المفاهيم والمعتقدات، وتعمل على توفير المناخ المناسب لإفراز أنماط سلوكية مستحدثة في غياب الرقابة الاجتماعية وتراجعها (السعد، ١٩٩٩م).

٢ .٢ .٤ العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية والعود للجريمة

أكد بعض العلماء أن الوضع الاقتصادي السيئ من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، سواء من حيث الفقر، وانخفاض الدخل، أو الاضطراب الاقتصادي، وعدم الشعور بالأمن، هذا كله من شأنه أن يؤثر في تماسك الأسرة وتكاملها، لأن كلاً من الصغار والكبار يتعرضون إلى مختلف الخبرات والتجارب القاسية المؤلمة، خاصة حينما تكون هذه التجارب بين أفراد الأسرة الواحدة، التي يكون لبعض أفرادها تأثير كبير في الآخرين نتيجة للعلاقة المباشرة بينهم (المغربي، ١٩٨٧م).

فللفقر أثر غير مباشر على الظاهرة الإجرامية. فالفقر تصحبه آثار شخصية واجتماعية. والأسرة الفقيرة لا تولي أبناءها من الرعاية والتربية

القـدر الـلازم لهم كما قـد تصاب بالتفكك وتشـتت أفرادها، عـلاوة على أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الأسرة تؤثر في تكوين أفرادها الجسـمي والنفـسي، وتؤثـر في عدم اسـتقرار الأسرة، ويصاحـب ذلك عدم التكيف الاجتماعي والانطواء. هذه الظروف الاجتماعية الشخصية المصاحبة للفقر قد يتولد عنها السلوك الإجرامي متى تضافرت معها العوامل الأخرى المؤدية إلى هذا السلوك (نجم، ١٩٩١م).

كـما يرتبط بظاهرة الجريمة مفهوم البطالة، وهي التوقف عن العمل عن غير رغبة الفرد. وتعتبر ظاهرة البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسـانية، وتتعـدد آثارها بالنسـبة للفرد والأسرة والمجتمـع. أما آثارها على الفرد، فإن ذلك يتمثل في فقدانه الدخل، والحركة، والعيش في فراغ، والنقمة عـلى الآخريـن، أما خطورتها عـلى الأسرة فتتمثـل في فقدان العائل شـعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية وما ينجم عن ذلك من فقدان الشعور بالاطمئنان على المسـتقبل، والثقة بعائلها، ومواجهـة حالات التوتر والقلق والخوف من المستقبل المجهول. أما بالنسبة للآثار على المجتمع، فإن ذلك يكمن في تعطيل الطاقات الانتاجية، وتفشي الـشرور والجرائم، كون ذلك يؤدي إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة، وتناول المخدرات، والقتل، والالتفاف حول الرفقة السيئة التي تدفع إلى الانحراف الأخلاقي (عبدالمولى، ١٩٩٤م).

كـما يجب ألا ننسـى أن انخفاض الأجـور، ومن ثم حالـة الفاقة والفقر والعوز التي يعيشـها عدد كبير من سـكان المدن، تنعكس على حياتهم المادية، خاصـة من ناحية المسـكن الملائم. فالمسـاكن قـد تكون ضيقـة إلى حد كبير، وغـير صحيـة، بل قد يضطر عدد كبير من أفـراد العائلة إلى العيش في حجرة واحـدة وكل هذا قد تترتب عليه أنواع من العبث والاعتداء الجنسي. ومما لا

شـك فيـه أن الحياة في المدن ـ حيث تسـود القيم الماديـة، وما ينجم عنها من الرغبة في الحصول على أسـباب الرفاهية ـ تقوي النزعة إلى ارتكاب الجرائم بقصد الكسـب المادي (السبيعي، ١٤١٧هـ، ٥٢).

كـما أكدت النظريات الحديثـة أهمية العامل الاقتصـادي وأثره البالغ في إجـرام المرأة، وأنه أخـذ الدور الرئيس في ذلك. فالباحثـة الأمريكية (كلاين Dorie Klein) بينـت أن مـا يـتراوح بين(٤٠ و ٨٠٪) من النسـاء قد يحكم عليهن بجرائم السرقة البسـيطة، كالسرقة مـن المخازن. أما جرائم السرقات الكبرى كالسطو والسلب، فحتى مع قلة نسبتها في جرائم النساء فإن الدافع الرئيس لها كان دافعاً اقتصاديا.

أما الباحثة (جونس Jennifer Jones) فقد بينت في دراستها حول البغاء أن (٩ , ٨٤٪) من المبحوثات كانت إجاباتهن: «نمارس البغاء للحصول على المال بسهولة، أو الحصول على أشياء أخرى كالملابس وغيرها».

فالضغط الاقتصادي على النساء، خاصة الأرامل والمطلقات كان عاملاً رئيساً في جريمة المرأة، لأنه وسيلة خاصة لتوفير حاجات الأسرة. أما دراسة (Clowadtohlin) فقـد أوضحت أن جنوح الفتاة هو نتيجة لغلق الوسـائل الشرعيـة لتحقيـق الهدف المـادي، وتوافر الوسـائل غير الشرعيـة. فالجنوح والجريمة هما الوسيلة لتحقيق الهدف (الجميلي، ٢٠٠١م).

ويؤخـذ عـلى هـذه الدراسـة أنـه لا يمكـن تعميـم نتائجهـا عـلى كل المجتمعـات. فحتـى مع أهمية العامـل الاقتصادي فإنه يعتـبر بمفرده العامل الوحيد المسـبب للجريمة، بل يظهر دوره حين يكون لدى الفرد من الأصل تكويـن إجرامي، فهو بمثابة عامل مسـاعد أو مهيئ لارتـكاب الجريمة، مع

الوضع في الاعتبار العوامل الأخرى التي تتدخل وتتفاعل جميعها، فتدفع الفرد لارتكاب الجريمة (إبراهيم، ١٩٩٣م).

على أية حال، فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وغيرها لها إسهامات كبيرة في تفسير العلاقة المعقدة بينها وبين الجريمة، ومن الممكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية:

أولاً: إن الذين يجنحون إلى طريق الجريمة إنما يندفعون إليها بسبب ما يحيط بهم من ظروف اقتصادية واجتماعية، كضيق موارد العيش، وانحطاط مستوى التعليم، وما يصحبه من تفشي الخرافات، وشيوع العادات الاجتماعية السيئة (الصالح، ٢٠٠٠م).

ثانياً: إن ضعف الروابط الأسرية، وروابط العمل، وضعف روح المشاركة في الأسرة والعمل والمجتمع الكبير يؤدي إلى انتشار الانحرافات السلوكية بين النساء (غباش، ١٩٩٨م).

ثالثاً: إن ظاهرة الانحراف ترتبط بمتغيرات أوسع نطاقاً من المتغيرات الشخصية. إنها ترتبط بالبناء الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ فيه الفرد، وبالعوامل المشكلة لهذا البناء وتلك الثقافة (غباش، ١٩٩٨م).

رابعاً: التربية والتنشئة الاجتماعية من العوامل الرئيسة وراء الفعل الانحرافي لدى المرأة.

تستخلص الباحثة مما سبق أن العود للجريمة له ارتباط كبير بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه ـ من وجهة نظر الباحثة ـ هو أيضاً مسؤولية الأسرة، لأنها هي التي ترسم شخصية الفرد وتحددها منذ كان طفلاً، وهي التي تحدد بناءه الاجتماعي والثقافي.

٢ .٣ الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع إليها الباحث، فهي تثري التراث النظري للبحث، وتمكن الباحث من الاطلاع على الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، ما يفتح له آفاقا جديدة.

والدراسات في موضوع الجريمة تعددت على اختلاف أشكالها وأنواعها؛ غير أن الدراسات الخاصة بالعود إلى ارتكاب الجريمة عند النساء ليست بالوفيرة، وإن كانت هناك بعض الدراسات المحلية التي تعالج موضوع العود، ولكن فيما يخص تكرار جنوح الأحداث، أو العود عند الرجال، أو التطرق له من زوايا أخرى. أي أنها ليست كافية ولا تفي بالغرض، ومازلنا بحاجة لمزيد من الدراسات المتخصصة حتى نتمكن من تحديد حجم هذه المشكلة، والحد من خطرها على المجتمع.

ونستعرض فيما يلي أهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، التي يمكن الاستفادة منها في معالجة نتائج الدراسة، نحاول من خلالها الوصول إلى الموضوعية، ومحاولة إضفاء الصبغة الاجتماعية الأكثر عمقاً على نتائج هذه الدراسة. وتم تقسيمها وفقاً لعدد من المتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

٢ .٣ .١ متغير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين مقارنة بغيرهم

بما أن هذه الدراسة تتناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجريمة فقد رأت الباحثة أن يكون المحور الأول من هذه الدراسات هو استعراض تلك الخصائص، لأن الجريمة عادة لها ارتباط وثيق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية. ومن تلك الدراسات ما يلي:

أجرى تركي (١٩٦٨م) دراسة حول سيكولوجية المجرم العائد، بهدف التعرف على علاقة العود إلى الإجرام ببعض سمات الشخصية، وما إذا كان المجرم العائد يختلف في السمات عمن يرتكب الجرم أول مرة، وما مدى هذا الاختلاف. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، منها أن المجرمين العائدين أعلى درجات في الانحراف من المجرم لأول مرة، وأنه لا توجد علاقة بين العود إلى الإجرام وبين تصدع الأسرة أو الحرمان من الأم، إضافة إلى وجود فروق بين المجرمين العائدين وغير العائدين في العدوانية، لأن المجرمين العائدين أكثر عدوانية من غير العائدين.

كما أجرى المجدوب (١٩٧٢م) دراسة تناولت المجرمين العائدين وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد نسبة العود بين نزلاء السجون المصرية، والتعرف على سمات العائدين وخصائصهم، ومقارنة ذلك بخصائص غير العائدين وسماتهم. ومن هذه السمات ما يتعلق بالنوع على الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعًا بين العائدين. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة العود في السجون المصرية تتراوح بين (٤٠٪ و ٥٠٪)، وأن هناك سمات تميز المجرمين العائدين عن غيرهم. وتبين أن أكبر نسبة من النزلاء كانوا من العائدين أو المجرمين لأول مرة وهم من مرتكبي جرائم السرقة، وأن النسبة الكبرى من العائدين من مواليد القاهرة، إضافة إلى أن العائدين تبلغ نسبتهم أعلى درجة لها في فئة المطلقين (٢ , ٣٠٪)؛ يلي ذلك فئة المتزوجين بنسبة (٧ , ٢٩٪).

أما العوامل المتمثلة في مرافقة أصدقاء السوء، ودمج الجانحين الخطيرين مع غير الخطيرين في الإصلاحية فهي العوامل البيئية الأكثر أهمية في وجهة نظر الفئات الأربع.

أما العوامل المتمثلة في عدم شعور الطفل بالمسؤولية تجاه أفعاله، وعدم شعور الطفل بالأمن والاستقرار في العائلة، وفشل الطفل في إقامة علاقات إيجابية مع العائلة، والعدوانية الزائدة لدى الجانح، ووجود اضطرابات عقلية عند الطفل فهي العوامل الذاتية الأكثر أهمية في تكرار السلوك الجانح من وجهات نظر الفئات الأربع السابقة الذكر.

كما أجرى إبراهيم وحمودي وآخرون (١٩٧٤م) دراسة حول العائدين، وأرباب السوابق المحجوزين في العراق شملت جميع العائدين، وأرباب السوابق المحجوزين في سجن أبي غريب المركزي. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص العائدين المتمثلة في مكان الولادة، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل. كذلك التعرف على الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بين العائدين وعدد الجرائم التي ارتكبها العائدون.

توصلت الدراسة إلى أن غالبية العائدين هم من مواليد محافظة بغداد، وتتراوح أعمارهم ما بين (٢٠ ـ ٤٥) سنة، أنهم من الأميين. كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة العود في صفوف العزاب. وتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة (العائدين) كانوا يمارسون مهناً عمالية، كما تبين من الدراسة أن (٦٥,٦٪) من العائدين كان دخلهم الشهري يتراوح ما بن العشرة دنانير والأربعين ديناراً عراقياً. أما بالنسبة لنوعية الجرائم المرتكبة فقد كانت جرائم ضد المال (سرقة، نشل، تزوير، احتيال،...). وأشارت الدراسة إلى أن (١٣,٦٪) من العائدين ارتكبوا جريمتين، و(٢٠٪) ارتكبوا ثلاث جرائم، و(٤١,٦٪) للعائدين الذين ارتكبوا الجرائم أكثر من أربع مرات.

وفي جانب آخر أجرت الألفي (١٩٨٠م) دراسة عن شخصية المجرم العائد في ضوء العوامل السيكولوجية والاجتماعية؛ بهدف إلقاء الضوء على بعض العوامل السيكولوجية والاجتماعية المكونة لشخصية المجرم

العائـد، حتى يتم وضع المعايير الوقائية اللازمة من جهة، وأسـاليب العلاج التي من شـأنها أن تسـاعد المجرم العائد في التوافق مع المجتمع أو الاندماج فيه والمشـاركة في سـيرته عملاً وإنتاجًـا من جهة أخـرى. وخلصت الباحثة في دراسـتها إلى عدد من النتائج أهمها عـدم وجود علاقة بين إهمال الوالدين في الطفولـة الناتـج عن كثرة الخلافـات بين الوالديـن وانفصالهما وبين العود للجريمة، وعدم وجود علاقة بين الحرمان من الوالدين أو أحدهما في الطفولة بـين العـود إلى الجريمة؛ كذلك عـدم وجود علاقة بـين الإسراف في التدليل المسـتخدم في أسـلوب التربية وبين العود إلى الجريمة. كما أن هناك علاقة بين كل مـن رفقة السـوء وتعاطـي المخدرات والفقـر وبين العـود للجريمة. كما توصلت الباحثة ـ في خلال دراسـتها ـ إلى أن شـخصية المجرم العائد تتميز بالعدوان والسـيطرة، وأنه يعاني صراعات نفسـية وشعورا بعداء المجتمع له وسيطرته عليه، ويشعر أيضًا بالضياع، والتعرض للأخطار.

كما أجرى صالح (١٩٨٤م) دراسـة حـول عوامل العود إلى الجريمة في المجتمـع العراقي، هدفت إلى البحث عن العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة، ذاتيـة كانـت أم اجتماعيـة، أو مـا يتعلق منها بالوسـائل الآليـة في الإصلاح. توصـل الباحـث إلى عـدة نتائـج، منها أن أغلـب العائدين كانـوا يقيمون في مناطـق حضريـة، كما أن أكثر مـن نصف أفراد العينة مـن العائدين يقعون في الفئات العمرية (١٨ ـ ٤١) سـنة. بمعنى آخر أن العود يظهر بنسـبة أعلى بين صفوف الشباب. وتبين أن (٩٠٪) من العائدين كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية. وبذلك أثبتت الدراسة أن العود يظهر بنسبة أعلى بين الأشخاص من ذوي التعليم المنخفض، مقارنة بذوي التعليم المرتفع. وأظهرت الدراسة أن أعلى نسـبة للعود ظهرت في صفوف العزاب وكذلك انتشرت أعلى نسـبة للعوْد بين أصحاب المهن العمالية. وكشفت الدراسة أن نسبة العائدين الذي

عادوا عوداً بسيطاً «سابقتين فقط» تشكل (٨٨٪) مقابل ١٢٪) للذين عادوا عـوداً متكـرراً «ثلاث سـوابق فأكثـر»، كما أن أغلـب العائدين عـادوا عوداً خاصـاً. وفيـما يتصـل بالعوامل الاجتماعية المتمثلة بسـوء الأوضـاع العائلية التـي عاش في ظلها العائدون في فـترة الحداثة والكبر تبين أن أكثر من نصف العائديـن كانـت حالتهم الاقتصاديـة في تلك الفترة متدنية، وأن المسـتويات التعليمية لوالديهم كانت منخفضة، وأن علاقتهم مع آبائهم كانت سيئة.

كذلك تبـين أن معظم العائدين كان لهم أقارب وأصدقاء مجرمون، وأن (٧٩٪) مـن العائدين كانت جرائمهم مختلفة مع جرائم السـجناء المخالطين لهـم أثناء المحكوميـة الأولى، وأن (٧٥٪) من العائدين اختلطوا مع سـجناء تباينـوا معهم في العمر. وتبين أن نسـبة العائدين الذين عوملوا معاملة إهمال من قبل أفراد المجتمع أعلى من نسبة العائدين الذين عوملوا معاملة ودية.

وأجـرى الظاهـر (١٩٨٥م) دراسـة عـن العوامـل المسـاهمة في تكـرار السـلوك الجانـح عنـد الأحـداث الجانحـين المكرريـن في المجتمـع الأردني، بهدف التعرف إلى العوامل الذاتية والعائلية والبيئية المحيطة بالحدث الجانح، التي تسـاهم في تكرار السـلوك الجانح مـن وجهة نظر الجانحـين المكررين، وأوليـاء أمورهم، والعاملين في المدارس التي درس فيها الجانحون المكررون والعاملون في المؤسسات الإصلاحية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة نتائج أبرزهـا أن العوامـل التالية: الحرمان مـن الأم في فـترات الطفولة، والطلاق والانفصـال، والهجر المتكرر بين الوالدين هـي العوامل العائلية الأكثر أهمية في تكرار الجنوح من وجهة نظر الفئات الأربع السابقة الذكر.

أما العوامل المتمثلة في عدم شـعور الطفل بالمسؤولية تجاه أفعاله، وعدم شـعور الطفل بالأمن والاستقرار في العائلة، وفشل الطفل في إقامة علاقات

إيجابية مع العائلة، والعدوانية الزائدة لدى الجانح، ووجود اضطرابات عقلية عند الطفل فكانت العوامل الذاتية الأكثر أهمية في تكرار السلوك الجانح من وجهات نظر الفئات الأربع السابقة الذكر.

كما أجرى عبد السلام (١٤٠٩هـ) دراسة حول العَوْد للجريمة من منظور نفسي اجتماعي في ثلاث دول عربية هي الصومال والأردن والسعودية بهدف دراسة المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمجرم العائد، ودراسة بعض السمات النفسية والعقلية للمجرم العائد والعلاقة بين المتغيرات الاجتماعية من جهة والنفسية من جهة أخرى لتبيين دور المتغيرات الاجتماعية في ظهور السمات النفسية، توصل في خلالها إلى أن المجرم العائد تنطبق عليه الصورة التقليدية للمجرم العادي، وهذا يعني أنها تنتمي ـ من حيث الخلفية الاجتماعية ـ إلى الطبيعة الاجتماعية الدنيا التي تعاني عدم الوفرة الاقتصادية، وشيوع الأمية، وسوء الأحوال الأسرية.

وأجرى هياجنة دراسة (١٩٩٣م) حول العوامل المساهمة في عَوْد الأحداث إلى الجنوح من وجهات نظر مختلف الفئات ذات العلاقة في المجتمع الأردني. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل الذاتية والعائلية والاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح من وجهة نظر الجانحين العائدين وأولياء أمورهم والعاملين معهم، والمقارنة بين وجهات النظر هذه حول درجة مساهمة هذه العوامل في عود الأحداث إلى الجنوح. اختار الباحث عينة عشوائية بسيطة من الفئات السابقة؛ وقد توصل إلى النتائج التالية: إن أهم العوامل الذاتية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح تتمثل في عدم شعور الجانح بالأمن والاستقرار في الأسرة، وشعور الجانح بأنه غير مقبول من الآخرين، وأن الناس يكرهونه، وفقدان الجانح الثقة بأسرته، والعدوانية الزائدة لدى الجانح، وتدني المستوى التعليمي لديه، وقلة

شعوره بالمسؤولية تجاه أفعاله. أما أهم العوامل العائلية فتمثلت في رفض الجانح من قبل الوالدين أو أحدهما بعد ارتكابه الجنحة الأولى، وقلة العطف والحب والحنان داخل أسرة الجانح، وكثرة النزاع والشجار بين الوالدين، وغياب رب الأسرة المتكرر، والانحراف الخلقي داخل أسرة الجانح.

أما بالنسبة لأهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح فهي:

١ ـ النظرة الاجتماعية للأحداث الجانحين المفرج عنهم على أنهم أصحاب سوابق.

٢ ـ دمج الجانحين الخطيرين مع غير الخطيرين في دور الإصلاح والتأهيل.

٣ ـ تأثير رفاق السوء.

٤ ـ عدم توفر قسم للرعاية اللاحقة.

٥ـ عرض مظاهر العنف والجريمة في برامج التلفاز.

٦ ـ عدم إرشاد الأسرة وتوجيهها لتعزيز دورها التربوي والاجتماعي.

كما أجرى السبيعي(١٤١٧هـ) دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة في سجون المنطقة الشرقية، بهدف معرفة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرم العائد، ومعرفة ما إذا كانت هذه الخصائص تميز المجرم العائد عن غيره من المجرمين، ومدى تأثير هذه الخصائص في العَوْد للجريمة. من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن العود يكثر في المدن، وفي البيئات الحضرية، كما أن معظم العائدين ينحدرون من أسر تتصف بالتفكك الاجتماعي، وأمية الوالدين،

بالإضافة إلى وجود علاقة بين جماعة الأصدقاء المنحرفين والعود، وأن جرائم المسكرات والمخدرات، والسرقات، والأخلاقيات هي الطابع العام للعود الخاص لدى فئة العائدين.

وأجرى العتيبي (١٤٢٣ هـ) دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث العائدين للانحراف توصل في خلالها إلى مجموعة من النتائج، منها: تدني المستوى التعليمي لمعاودي الانحراف مقارنة بالمنحرفين لأول مرة، بالإضافة إلى تدني مستوى تعليم والدي هؤلاء الأحداث كذلك. كما وأثبتت الدراسة وجود خلافات أسرية داخل أسر الأحداث المعاودين للانحراف وأن العلاقة بين الحدث المعاود للانحراف، ووالديه يشوبها التوتر والصراع الدائم.

كما أجرى العتيبي (١٤٢٤هـ) دراسة عن العود للجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية في عينة من نزلاء السجون بمحافظة جدة هدفت إلى معرفة الخصائص المميزة للأشخاص العائدين للجريمة فيما يتعلق بالعمر، والمستوى التعليمي والاقتصادي، والحالة الاجتماعية والمهنية، معرفة العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة لأول مرة، إضافة إلى معرفة العوامل التي تؤدي بالشخص المجرم للعود إلى الجريمة واستمرار ارتكابها، ومعرفة أكثر هذه العوامل تأثيرًا، وهل المجرم يعود إلى الجريمة السابقة أم إلى جريمة جديدة، الكشف عن الجريمة التي تعتبر أكثر ارتكابًا من قبل المجرمين العائدين. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: بالنسبة للعمر (٣٥٪) من العائدين للجريمة تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي أظهرت الدراسة أن (٩٪)من المبحوثين أميون، (٢٦٪)تلقوا التعليم الابتدائي، و(٣٠٪) تعليمهم متوسط، وبلغت نسبة

مـن أكملـوا تعليمهم الثانـوي (٢٠٪). أما من تلقوا تعليـما جامعيا فبلغت نسـبتهم في حـدود (٦٪)من أفـراد العينة. وبالنسـبة للمسـتوى الاقتصادي أظهرت نتائج الدراسة أن العائدين إلى السلوك الإجرامي يتسمون بانخفاض دخولهم الشـهرية؛ وكذلك فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية أظهرت الدراسة أن نصف العائدين للجريمة لم يسـبق لهم الزواج (عـزاب). وبخصوص الحالة المهنيـة يتبـين أن (٤٨٪)مـن أفـراد العينة عاطلـون عن العمـل. وفيما يتعلق بالعوامـل الاجتماعيـة التي دفعت المبحوثين إلى ارتكاب السـلوك الإجرامي لأول مرة ذكر (٤٩٪) من العينة أن الأوضاع الاجتماعية غير المستقرة كانت السـبب، وأن العلاقات الاجتماعية في الأسرة تشوبها الخلافات وغياب أحد الوالدين عن المنزل؛ وفيما يتعلق بالعامل الثاني وهو التأثر برفقاء السوء اتضح أن (٨٥٪) من المبحوثين ارتكبوا الجريمة الأولى بمشاركة أصدقائهم؛ وذكر (٩٠٪)مـن المبحوثـين أن أفراد أسرهـم قابلوهم بازدراء وتحقـير، وتعاملوا معهـم بوصفهم مجرمين. أما من ناحية العود الذي يمارسـه أفـراد العينة فهو عود عام لا يقتصر على نوع معين من الجريمة، أما جرائم السكر والمخدرات فهي أكثر الجرائم ارتكابًا من قبل العائدين إلى الجريمة وترتبط بعلاقة طردية مع عدد مرات العود إلى السـجن، أي أنه كلما زاد عدد مرات دخول السجن زاد عدد مرتكبي هذه الجرائم في مقابل ارتباط جرائم العنف، والجرائم ذات السـمة الاقتصادية، والجرائم الأخلاقية بعلاقة عكسية مع عدد مرات العود إلى الجريمة. وكشـفت نتائج الدراسـة أنه كلما زاد عدد مرات دخول السجن انخفض عدد مرتكبي هذه الجرائم من أفراد العينة.

وأجـرى اليوسـف (١٤٢٥هـ) دراسـة وصفيـة عـلى مسـتوى المملكة حـول الخصائـص الاجتماعيـة للمسـتفيدين مـن العفـو الملكـي وعـادوا إلى ارتـكاب الجريمـة. وقد توصلـت الدراسـة إلى مجموعة من النتائـج، منها أن

المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة هما أكبر المناطق التي توجد بها نسب عود مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى. وكشفت عن تركز العود في الأعمار التي تتجاوز ٢٥ سنة، وأن العود ظاهرة مرتبطة بحياة المدن في المجتمع السعودي، والعزاب أكثر ممارسة لسلوك العود من المتزوجين، وأن غالبيتهم من أصحاب التعليم المنخفض. كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المعاودين للسلوك الإجرامي كانوا يشغلون وظائف، مما ينفي وجود علاقة بين البطالة والعود للسلوك الإجرامي، إضافة إلى دخولهم المنخفضة، وانحدارهم من أسر مفككة، إضافة إلى أن معاودة السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي تأخذ طابع العود الخاص وليس العود العام، وتراوحت فترة بقاء المبحوث خارج السجن بين شهر واحد وخمسة أشهر، مما يعكس أن غالبية المبحوثين يعاودون السلوك الإجرامي بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع المجتمع الخارجي.

وفي دراسة أجرتها وزارة الداخلية بدولة الكويت (د. ت) حول النزلاء العائدين للسجون هدفت إلى فهم ظاهرة العود للإجرام ووضعها في إطارها الصحيح، حتى تساعد المسؤولين في تخطيط السياسة الإصلاحية، ومدى نجاحها في السجون الكويتية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن (٢,٩٧٪) من العائدين للإجرام من الذكور مقابل (٧,٢٪)من الإناث، وأن (٧,٦٣٪)من العائدين إلى الإجرام تقع أعمارهم ما بين (١٨ ـ ٣٥ سنه)، وأنهم من ذوي التعليم المتوسط، وأن (٤١٪)من العائدين إلى الإجرام من العزاب، و(٤٠٪)من المتزوجين. وقد بينت الدراسة أيضاً أن الظروف الاقتصادية والأسرية التي تنتج عن قفل أبواب العمل أمام السجين بعد الإفراج عنه لم تكن هي السبب المباشر في العود للإجرام، إلا أنها كانت سببًا مساعدًا دفع بعضهم إلى سلوك طريق الجريمة مرة أخرى.

مناقشة الدراسات الخاصة بالمحور الأول

من خلال استعراض للدراسات الخاصة بالمحور الأول « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة»والتي تهتم بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والشخصية كعوامل مهمة ومؤثرة وباعثة لارتكاب الجريمة أو العود لها، تبين من تلك الدراسات ـ رغم الاختلاف فيما بينها في أهدافها، والدوافع التي أدت لها ـ ما يلي :

- إن غالبية مرتكبي السلوك الإجرامي هم من مواليد المدن وأن العود للجريمة يكثر بين فئة الشباب.
- إن أعلى نسبة للعود للجريمة تظهر بين أصحاب المهن العمالية، وهناك علاقة بين رفقة السوء وتعاطي المخدرات والفقر وبين العود للجريمة.
- بينت بعض تلك الدراسات أن المجرم العائد تنطبق عليه الصورة التقليدية للمجرم العادي.
- بينت بعض تلك الدراسات أن النظرة الاجتماعية السيئة تساهم في العود للجريمة، كما أن معظم العائدين ينحدرون من أسر تتصف بالتفكك الاجتماعي، وأمية الوالدين، بالإضافة إلى وجود علاقة بين جماعة الأصدقاء المنحرفين والعود، وأن جرائم المسكرات والمخدرات والسرقات والأخلاقيات هي السمة المميزة للعود الخاص لدى فئة العائدين.

وبطبيعة الحال يتبين لنا من تلك الدراسات التي تم عرضها في المحور الأول أنها تتقاطع مع هذه الدراسة (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السلوك الإجرامي والعود له). وعموما يمكن القول إنه حتى مع

اختلاف البحوث والدراسات السابقة التي تم عرضها في زمان ومكان إجرائها واختلاف طبيعتها والمجتمعات التي أجريت فيها، وكذلك اختلاف الاتجاهات والمناحي التي أخذت بها، فإن هناك كثيرا من النقاط اتفقت عليها، ومنها أن ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له مرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى البيئية، فقد بينت تلك الدراسات أن الفقر والبطالة، ونظرة المجتمع السيئة تجاه المجرم لها إسهامات كبيرة في ارتكاب السلوك الإجرامي أو العود له.

٢ .٣ .٢ متغير أسباب العود للجريمة

تشير دراسة العتيبي (١٩٩١م) بعنوان: «التنشئة الأسرية وعلاقتها بظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية»، إلى أن حالة العود بين الأحداث من الأمور التي يمكن أن تتحمل الأسرة مسؤولية وقوعها. كون الحدث لا يزال في دور التوجيه والتعليم، والأسرة هي أهم المؤسسات الرسمية التي تعلم الحدث القيم والأخلاق والمعتقدات وغيرها. لذا فإن الباحث أراد في بحثه هذا دراسة دور التنشئة الأسرية في الإسهام في انحرافات الحدث وعوده إليه، وتساءلت الدارسةعن وجود أو عدم وجود علاقة بين التنشئة الأسرية والعود إلى الانحراف، وجود أو عدم وجود علاقة بين الظروف الاقتصادية للأسرة وبين العود للانحراف، وجود أو عدم وجود علاقة بين المشكلات الأسرية وبين العود والانحراف، وما هي أهم العوامل التي يتم انحراف الأحداث من خلالها. وقد توصل الباحث إلى أن نوعية أساليب التنشئة، والظروف الاقتصادية للأسرة، والمشكلات الأسرية من العوامل التي تدفع الأحداث إلى العود إلى الانحراف. كما بينت الدراسة أن ظاهرة العود إلى الانحراف تكثر بين

أولئك الأحداث المنحدرين من أسر لا تولي اهتماما يذكر لتنشئة أطفالها، والأسر الفقيرة والمتسمة بالمشاكل مثل الخلافات الزوجية... الخ. هذا على عكس الأسر التي تولي اهتماما بالتربية، وتلك المتميزة بمستوى اقتصادي متوسط وتخلو من المشاكل الأسرية. ومن الانحرافات التي يكثر فيها العود بين هؤلاء الأحداث الانحرافات المتمثلة في السرقة والجنس والتشرد. كما أن لعامل التعليم دورًا في انحراف الأحداث وعودهم له، وتبين أن معظم العائدين ينتمون إلى المستويات الدراسية الابتدائية، أو من المتأخرين في تحصيلهم الدراسي.

وفي جانب آخر أجرى الرويس (١٩٩١م) دراسة حول التفكك الأسري وعلاقته بعودة الأحداث للانحراف؛ وتوصل إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن غالبية الأحداث المعرضين للانحراف يعيشون في أسر مفككة لظروف اجتماعية، أو بسبب وفاة أحد الوالدين والطلاق.

هدفت دراسة الريس (١٤١٥هـ)بعنوان: «العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعود إلى تعاطي المخدرات بعد العلاج». هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية للعائدين ورصفائهم من غير العائدين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غالبية العائدين هم من العزاب، ومن ذوي التعليم المنخفض نسبيًا، وأنهم لم يتلقوا مساعدات بعد خروجهم من العلاج، وأنهم يواجهون مشاكل عائلية، وأن أغلبهم أكثر اختلاطًا بأصدقاء السوء، وأن غالبيتهم ممن لا يرغب أفراد المجتمع في التعامل معهم بعد خروجهم من السجن.

وأجرت الدوسري (١٤١٦هـ) دراسة حول ارتباط العوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية وبيئة السجن بالعود للجريمة توصلت الباحثة في

خلالها إلى أن غالبية العائدات للإجرام تقع أعمارهن بين (٣٠ـ ٤٠ سنة)، وغالبيتهن من المطلقات بنسبة (٣, ٦٣٪)،، ومعظمهن من الأميات (٧, ٣٦ ٪). كما اتصفت العائدات بنسبة (٥٠ ٪)منهن بأنهن الوسطى في الترتيب الأسري، وتسكن العائدات في أحياء شعبية ذات خصائص بيئية معينة منخفضة المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبخصائص التخلف والفقر والجهل وانتشار الجرائم فيها وقربها من الأحياء التجارية، واختلاف أصول سكانها وأجناسهم، كون نوع السكن من البيوت الشعبية، وهذه نتيجة طبيعية لتميز هذه الأحياء الشعبية بهذا النوع من المساكن، وتميزن بأن (٥٠ ٪)منهن كانت بيوتهن بالإيجار، أما الموطن الأصلي فإن غالبية العائدات تنحدر أصولهن من القرى بنسبة (٧, ٤٦٪)، ثم المدن (٣, ٤٣٪)، ثم البادية (١٠ ٪).

كما أجرى السدحان (١٤١٩ هـ) دراسة حول أسباب العود للجريمة لدى الأحداث في المملكة العربية السعودية. وقد توصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن العود العام أكثر انتشارًا بين الأحداث العائدين للانحراف من العود الخاص، وأن هناك علاقة بين عمر الحدث عند ارتكاب الجريمة الأولى والعود للانحراف، بالإضافة إلى وجود علاقة بين انحراف الأخوة ومعاودة السلوك المنحرف.

وأجرى القفاري (١٤٢٠ هـ) دراسة حول أثر انحراف الأحداث في ارتكاب الجريمة بعد الكبر، توصل إلى مجموعة من النتائج، منها أن كبر سن الأب، وانخفاض مستوى تعليمه والخلافات داخل الأسرة جميعها عوامل تدفع الحدث لمعاودة ارتكاب السلوك الإجرامي.

كما أجرى الشمري (١٤٢٣هـ) دراسة حول العوامل الاجتماعية والنفسية وعلاقتها بالعود للانحراف لدى الأحداث والمعاودين للسلوك الإجرامي في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الأحداث العائدين للسلوك الإجرامي تتراوح أعمارهم بين (١٧ و ٢ سنة) ورغم استمرار هؤلاء الأحداث في الدراسة وعدم انقطاعهم فإن النتائج تشير إلى تأخرهم عن أقرانهم من الأسوياء، وأن هناك تأثيرًا سلبيًا لأصدقائهم في العود للسلوك الإجرامي.

أجرى العمري (١٤٢٣هـ)دراسة عن العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية هدفت إلى الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى العود للانحراف، مع التركيز على العوامل التي تأخذ الصفة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، أوقات الفراغ، وما مدى تأثير هذه العوامل على عودة الحدث إلى الانحراف. وقد وجد أن جميع هذه العوامل لها تأثير على عودة للانحراف، ومعاودة السلوك الإجرامي. وتوصل إلى أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة يعيشون في أسر تسودها الخلافات الأسرية، وأن غالبية الأحداث العائدين يتغيبون عن الأسرة بنسبة (٥ , ٥٢ ٪)، وأن ظاهرة التغيب والهروب من المدرسة بلغت نسبة عالية بين الأحداث العائدين إلى الانحراف وعزا السبب في ذلك إلى معايير الأصدقاء، والذهاب مع الشلة، وتقليد الآخرين بنسبة كبيرة جدًا أيضًا، ويبدو أن تأثير جماعة الرفاق يطغى على غيره من العوامل الأخرى.

مناقشة الدراسات الخاصة بالمحور الثاني

من خلال استعراض الدراسات الخاصة بالمحور الثاني «متغير أسباب العود للجريمة» الذي تناول المتغيرات التي تسهم في ارتكاب الجريمة أو العود لها تبين ما يلي:

- إن التنشئة الأسرية لها علاقة وطيدة بالعود للجريمة، كون نوعية أساليب التنشئة، والظروف الاقتصادية للأسرة، والمشكلات الأسرية من العوامل التي تدفع البعض إلى العود إلى الجريمة والانحراف. كما بينت تلك الدراسات أن الأسر التي لا تولي اهتماما يذكر للتنشئة، وكذلك الأسر الفقيرة والمتسمة بالمشاكل مثل الخلافات الزوجية، والطلاق، والتفكك الأسري وغيرها لها تأثير كبير في العود للجريمة.

- هناك ارتباط وثيق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية وبيئة السجن بالعود للجريمة. كما ذكرت تلك الدراسات أن العائدات للجريمة من النساء يسكن في أحياء شعبية ذات خصائص بيئية معينة منخفضة المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبخصائص التخلف والفقر والجهل، وانتشار الجرائم فيها.

يتبين من تلك الدراسات التي تم عرضها في المحور الثاني أنها تتفق مع هذه الدراسة في (متغير أسباب ودوافع العود للجريمة). وحتى مع اختلاف تلك الدراسات التي تم عرضها من حيث كونها تتناول عاملا واحدا فقط لأسباب العود للجريمة (كالتنشئة الأسرية مثلاً)، فإن هناك كثيرا من النقاط اتفقت عليها، منها أن ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له مرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية، كون أسلوب التنشئة الأسرية، والتفكك الأسري من العوامل الاجتماعية التي تسهم في العود للجريمة، وهو في الدراسة الحالية يعد عاملا رئيسا في هذه الدراسة.

٢ .٣ .٣ متغير أنماط الجريمة

أما الدراسات التي استعرضت العود للجريمة لدى الكبار، فمنها:

دراسة الحمياني (١٤٠٤هـ) حول العود إلى الجريمة وتطبيقاتها بالمملكة العربية السعودية. وقد قام الباحث باستعراض هذه الدراسة نظريًا في أربعة مباحث ومقدمة تشتمل على مختصر لأهمية الموضوع، ومنهج الدراسة، ثم تطرق في المبحث الأول للعوامل المؤدية للعود، والمبحث الثاني لتعريف العود في القوانين الوضعية وفي علم الإجرام، وتطرق للتمييز بين العود والاعتياد. وفي المبحث الثالث تكلم عن شروط تحقيق العود العامة والخاصة، وذكر في المبحث الرابع اتجاهات التشريع الجنائي الإسلامي عن العود، مستشهدًا بنبذه عن العود للسرقة في الشريعة الإسلامية، والعود في اللواط. وتطرق الباحث لبعض الأنظمة في المملكة التي تشدد العقوبة أو تضاعفها مثل نظام الجمارك، ونظام المرور، ونظام الإقامة، ونظام المحكمة التجارية. ومن نتائج البحث أنه اقترح أن يأخذ القضاء بالتشديد الجوازي للعقاب على العود. وبمعنى آخر إعطاء القاضي سلطة كبيرة في معاقبة العائد إلى الجريمة حسب ظروف كل عائد.

كما أجرى كاره (١٤٠٨هـ)دراسة حول السجن كمؤسسة اجتماعية: دراسة ظاهرة العود بهدف الكشف عن مدى انتشار العود إلى الجريمة بصفته مؤشراً يدل على كفاءة المؤسسات الإصلاحية والعلاجية في إعادة تأهيل المجرمين والجانحين. وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إجراء استقصاء واستخلاص عدد من الاعتبارات والمؤشرات التي تسلط الأضواء على الظروف والحالات التي يتم فيها عود الجاني إلى الجريمة، كمعرفة نوع الجرائم المرتكبة، وعمر الجاني عند ارتكابها، وثقافة المجرم فقط، ومدى تكيفه

مـع الوضع الأسري والاجتماعي والاقتصادي، وحالته الصحية والنفسـية، ونضجه العقلي والعاطفي والجسمي. وقد توصل الباحث أنه كلما عاد النزيل إلى ارتكاب الجريمة كانت الجرائم المرتكبة أخطر، وكانت إسـهاماتها في رفع مستوى الجريمة مضاعفة، وقد يصل متوسـط ارتكاب الجريمة في حاله العود لأكثـر مـن مـرة (٧٣، ٢ ٪) و(٣٨, ٩٪)، جريمة للعائديـن لثلاث أو أربع مرات. أما المستوى الاقتصادي فقد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الجريمة والعود إليها ترتبط بالفئتين ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

مناقشة الدراسات الخاصة بالمحور الثالث

من خلال اسـتعراض الدراسـات الخاصة بالمحور الثالث «متغير أنماط الجريمة»، الذي تناول المتغيرات التي تسـهم في ارتكاب الجريمة أو العود لها تبين ما يلي:

- إن من المتغيرات التي تسـهم في ارتكاب السـلوك الإجرامي التساهل في التشـديد الجوازي للعقاب على العود. وترى تلك الدراسـات أنه يجب إعطاء القاضي سـلطة كبيرة في معاقبة العائد إلى الجريمة حسب ظروف كل عائد.
- كـما بينـت تلـك الدراسـات أن العود للجريمـة يتكرر مرتـين وثلاثاً وأربعاً، كما يرتبط بالفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ويتبين من تلك الدراسـات التي تـم عرضها في المحور الثالث أنها تتفق مـع هذه الدراسـة في متغـير أنماط الجريمـة، وبعضها يختلف عنهـا في تناولها لعوامـل غير العوامل الاجتماعيـة والاقتصادية، كون بعضها تطرق للعوامل العقابية وتساهلها، وارتباطها بالعود للجريمة.

٢ .٣ .٤ متغير تكرار الجريمة

أجرى العزة والفاعوري وزهران والقموس وقطوم (١٩٨٠م) دراسة حول ظاهرة تكرار الجنوح عند الأحداث في المجتمع الأردني هدفت إلى الوقوف على حجم ظاهرة تكرار جنوح الأحداث في المجتمع الأردني، ومعرفة فئات أعمار المكررين، وأهم التهم التي يتم تكرارها، ومعرفة العوامل الكامنة وراء ظاهرة التكرار. وقد توصل الباحث وزملاؤه إلى مجموعة نتائج أبرزها أن رفاق السوء يشكلون عاملاً أساسياً في تكرار الجنوح، كما احتل تهاون الأسرة وعدم اهتمامها بمسلك الأبناء المرتبة الثانية. أما عامل فقدان الثقة بالأسرة فقد احتل المرتبة الثالثة. وقد أظهرت النتائج أن الحالة المهنية والتعليمية للأحداث الجانحين وذويهم من العوامل التي تظهر أهميتها في سلوك الحدث. أما بالنسبة لمعدلات التكرار فقد كشفت النتائج أن نسبة المكررين مرتين (٦٥٪)، ونسبة المكررين ثلاث مرات (٢٣٪)، وأربع مرات (٩٪)، وخمس مرات (٢٪)، وست مرات (١٪). كما أظهرت النتائج أن مشكلة الانحراف اتجهت نحو الطابع الجماعي.

أجرى السماك (١٩٨٥م) دراسة عن ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي توصل فيها إلى أن المجرم العائد إلى الجريمة مرة أخرى والذي لم يرتدع من عقوبة جريمته السابقة تعتبر حالته أكثر جسامة وخطورة على أمن المجتمع وسلامته عن المجرم الذي يقع في الجريمة لأول مرة، ومن ثم يجب علاج هذه الظاهرة الخطيرة، على أمل التوصل إلى حل يقضي عليها أو يحد من انتشارها ضمانًا لسلامة المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يجب على القوانين في الدول الإسلامية أن تحدد العود تحديدًا دقيقًا يتماشى مع ما تشترطه الشريعة

الإسلامية من ضرورة تنفيذ العقوبة السابقة على العائد، عدم وضع حد أدنى للعقوبة مهما بلغت البساطة، كون الشريعة الإسلامية أجازت التشديد على العائد، ضرورة إنشاء مؤسسات خاصة لهذه الفئة من المعتادين، على أن يصنفوا بحسب نوع من لديه الاستعداد والاستجابة للإصلاح، وتعليمه مهنة تلائمه بعد قضاء فترة العقوبة، إضافة إلى عدم الإكثار وفي القصد مع وجوب النص على العود العام، وعدم اشتراط كون العقوبة السابقة أشد من العقوبة الجديدة؛ فالعبرة ليست بنوع العقوبة السابقة، وإنما بمسلك الجاني السابق ودلالته على خطورته الإجرامية.

وهناك دراسة حول عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض أجراها **الشهراني(١٤١٢هـ)** هدفت لمعرفة حجم ظاهرة العود في سجون منطقة الرياض، وتحديد العوامل التي تدفع الشخص للعود للجريمة، إضافة إلى تحديد مدى خطورة ظاهرة العود على المجتمع. ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن غالبية العائدين للجريمة هم من الشباب وأغلبهم قد ارتكب سوابق جنائية، وأن نسبة العود تنخفض عند التقدم في السن. وذكر أن نسبة العود تزداد عند الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين آباء العائدين وأمهاتهم، وكذلك تأثر السجناء لأول مرة بأصحاب السوابق والعائدين للجريمة، وهذا يعني تشجيع السجين لأول مرة لمعاودة الإجرام. وذكرت الدراسة أن العود في معظمه ظاهرة حضارية لوجود نسبة كبيرة من العائدين من سكان المدن، مقابل نسبة قليلة بين سكان البادية، وأن العود الخاص يتركز في جرائم السكر، والجرائم الأخلاقية، والمخدرات.

كما أجرى الشهراني (١٤١٨هـ)دراسة عن العود للجريمة كظرف مشدد في الشريعة الإسلامية والأنظمة في مدينة الرياض. وكانت الدراسة

عبـارة عن تحليل لأحكام قضايا صادرة من القضاء الشرعي بمدينة الرياض وعددها (١٤)قضيـة متنوعة بين قضايا الحدود والتعزيـر، وقضايا الاعتداء على النفس. وتوصل الباحث إلى أن أغلب معتادي الإجرام لا يمضي عليهم مدة طويلة بعد انتهاء العقوبة السابقة حتى يعودوا لارتكاب جريمة أخرى. وتوصل الباحث إلى أن نسب عود فئات الشباب ومدمني المخدرات مرتفعة.

أجرى القحطاني (١٤٢٠هـ)دراسة حول أثر العفو عن العقوبة لمن يحفظ كتـاب الله في الحد من العـود إلى الجريمة هدفت للتركيز على ثلاثة أمور، هي الكشـف عن مدى فعالية اسـتخدام أسـلوب تقوية الرقابة الذاتية عن طريق حفـظ كتاب الله تعالى في الحد من معاودة الفـرد للجريمة، وبيان الأثر الذي يقـوم به القـرآن الكريم وحفظه في تطهير النفـس وتزكيتها، إضافة إلى وضع قائمة تحتوي على نسـبة مئوية تبين مدى الاسـتفادة من العفو لحفظ كتاب الله أو بعض أجزائه، وذلك بهدف الوقوف على مدى فعالية حفظ القرآن الكريم في الحـد من العودة للجريمة. وقـد توصل الباحث إلى أن جميع النزلاء الذين حفظوا القرآن الكريم كاملاً لم يعودوا للسلوك الإجرامي بعد خروجهم من السـجن؛ كما توصلت الدراسـة إلى أن من حفظ أجزاء مـن القرآن الكريم لم يعـد منهـم غير نسبـة ضئيلة لا تتجـاوز (١٪)، وذلك يعكـس أهمية القرآن الكريم في تعديل سلوك النزلاء، والحد من نسب عودتهم للجريمة.

مناقشة الدراسات الخاصة بالمحور الرابع

من خلال اسـتعراض للدراسـات الخاصة بالمحـور الرابع «عدد مرات العود للجريمة» تبين ما يلي:

- إن رفاق السـوء يشكلون عاملاً أساسياً في العود للجريمة، وإن نسبة التكرار أكثر من مرتين.

- إن نسبة العود تزداد عند الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض، وإن العود الخاص يتركز في جرائم السكر، والجرائم الأخلاقية والمخدرات.
- إن أغلب معتادي الإجرام لا يمضي عليهم مدة طويلة بعد انتهاء العقوبة السابقة حتى يعودوا لارتكاب جريمة أخرى.

وبطبيعة الحال يتبين لنا من تلك الدراسات التي تم عرضها في المحور الرابع أنها تتقاطع مع هذه الدراسة (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السلوك الإجرامي والعود له). وعموما يمكن القول إنه حتى مع وجود اختلاف بينها والدراسة الحالية فإنها تتفق معها في معرفة طابع العود للجريمة هل يأخذ طابعا عاما أم خاصا، وقد بينت تلك الدراسات أن العود يأخذ طابع العود الخاص.

٢ .٣ .٥ متغير طابع العود للجريمة

أجرى الألفي (١٩٦٥م) دراسة عن العود إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام هدفها بيان خطورة ظاهرة العود إلى الجريمة، وإيضاح الجوانب القانونية لهذه الظاهرة، وبيان موقف التشريعات من العود والعائد وبيان تطور هذه الظاهرة في المجتمعات السابقة. ثم خلص إلى تعريف العود وأنواعه وشروطه والآثار المترتبة عليه. ومن النتائج التي توصل الباحث إليها أنه يجب تحديد حالات العود والاعتياد تحديدًا شاملاً، وعدم وضع حد أدنى للعقوبة السالبة للحرية، كون معنى إنذار الجاني قد يتحقق بأي قدر من هذه العقوبة. من جهة أخرى فإن عددًا من العائدين يحكم عليهم بعقوبات قصيرة المدة، مما يحول دون إخضاعهم لأحكام العود، إضافة إلى إعطاء المحاكم حق تطبيق أحكام العود على الشخص الذي يرتكب عددًا

مـن الجرائـم دون أن يحكم عليـه في أي منها وليس بالضرورة اشـتراط تماثل الجرائم المرتكبة حتى يعد الشخص عائدًا.

واهتمـت صالـح (١٩٦٩م) في دراسـتها عـن العـود إلى الإجـرام عند المـرأة بطبيعة ظاهرة العـود إلى الجريمة عند النسـاء، والخصائص التي تتميز بها العائدات من حيث ظروفهن الاجتماعية. وكان الغرض من هذه الدراسة هـو الكشـف عن صـور العـود إلى الإجرام عند المـرأة، والتعـرف على مدى انتشـار هذه الظاهرة وحدة انتشـارها، وكذلك الكشـف عن بعض العوامل الاجتماعيـة المؤديـة بشـكل مباشر أو غير مبـاشر إلى عود المـرأة إلى الإجرام. وحتـى تتوصـل الباحثة إلى هذه الأهداف طرحت تسـاؤلين همـا: لماذا تعود بعـض النسـاء إلى ارتـكاب الجريمـة، بينما لا يعـود بعضهن الآخـر، وما هو التفسـير الاجتماعـي لهـذه الظاهرة. ومـن النتائـج التي توصلت لهـا الباحثة أن هنـاك بعـض العوامل الاجتماعية المشـتركة بين المجموعتـين قد يكون لها علاقـة ببدايـة التاريخ الإجرامي لنسـاء المجموعتين، وأن العـود المتكرر هو الشائع (٦ , ٨٤٪)بين النزيلات. ومن الجرائم التي ترتكبها النساء العائدات جرائم المال، البغاء، المخدرات؛ وتوصلت الباحثة إلى أن الجريمة هي المصدر الاقتصادي الوحيد للنسـاء العائدات. كما توصلت الباحثة من خلال مقارنة الاختلافـات الموجودة بين العائدات وغير العائدات إلى أن هناك علاقة قوية بين عود المرأة إلى الإجرام وبين جنوحها في فترة حداثتها، أي أن المرأة العائدة تكـون في صباها جانحـة، وأن المـرأة العائدة نشـأت في أسره متصدعة، وفي ظـروف اجتماعية أسـوأ من غـير العائدة، إضافـة إلى أن المـرأة العائدة تخالط جماعات إجرامية وأفرادا من المجرمين.

وفي جانب آخر أجرى باسل عباس وأمل أحمد (١٩٨٠م) دراسة حول ظاهـرة العود دراسـة أوليـة في ضوء الظـروف التنموية الجديـدة في العراق،

هدفت إلى الكشف عن أهم العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة. وقد حصل الباحثان على العينة باستخدامها أسلوب الحصر الشامل، فقاما بدراسة جميع العائدين الموجودين في دائرة إصلاح الكبار في تلك الفترة. أما النتائج التي تم التوصل إليها فهي ما يلي:

لوحظ أن غالبة العائدين هم من العزاب، كما أن أعمار أغلب العائدين تتراوح ما بين (١٨ و٣٢) سنة، كما اتضح من نتائج البحث وجود علاقة بين العود وانخفاض المستوى التعليمي. واتضح أيضاً من نتائج الدراسة أن (٦٠٪) من العائدين كان دخلهم الشهري ضمن الفئة (١٠٠ فأقل) دينار عراقي. وظهر أن أغلب العائدين ارتكبوا جريمتين. كما تبين من نتائج الدراسة أن جرائم العود متنوعة، إلا أن جرائم الاعتداء على الأموال بصورة عامة والسرقة بصورة خاصة احتلت النسبة الكبرى بين هذه الجرائم. وكشفت نتائج الدراسة أن أغلب العائدين كانوا يسكنون في مدينة بغداد، وتبين أن مهنة العائدين تركزت في مجال المهن الحرة.

كما أجرى الحناكي (١٤٠٦ هـ) دراسة عن دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود للجريمة هدفت إلى معالجة ظاهرة العود للجريمة، ووضع الحلول المناسبة لها، باعتبارها مشكلة اجتماعية مؤثرة على بناء المجتمع. واتبع الباحث المنهج التجريبي، وحاول الإجابة عن بعض التساؤلات منها ما سبب الزيادة في حالات العود للجريمة بعد الإفراج، وما المشكلة التي تواجه السجناء المفرج عنهم، وما السبب في إخفاق جهود وبرامج الرعاية اللاحقة في تحقيق أهدافها. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه انطلاقًا من أن الرعاية اللاحقة تبدأ من صدور الحكم بالإدانة، وبالتالي فإن البرامج والخدمات التي تقدم للمذنب يجب أن تبدأ من لحظة صدور الحكم

عليه؛ وأنه رغم تأييد الباحث للاتجاهات التي تنادي بأن تكون مسؤوليه الرعاية اللاحقة إحدى مسؤوليات الدولة الأساسية إلا أن تنفيذ برامج هذه الرعاية يتطلب تعاون الهيئات التطوعية القادرة على التفاعل النشيط في أداء الخدمات، جنبًا إلى جنب مع الهيئات الحكومية.

وفي دراسة لمركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢هـ) حول العود للإجرام توصلت دراسة إلى أن اعتياد السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية تتفاعل بعضها مع بعض لتنتج شخصية معاودة للإجرام بالمملكة العربية السعودية هي ظروف التنشئة الأسرية السالبة التي خبرها المعاودون للسلوك الإجرامي خلال مراحل الطفولة والمراهقة، والسبب الثاني للانحراف لدى الفرد الذي يعيش في ظروف أسرية سالبة. أما السبب الثالث فهو متصل بمحيط سكن معتادي الإجرام الذي يتصف بالفقر والتخلف من حيث المرافق والخدمات.

كما أجرى العتيبي (١٤١٥هـ)دراسة حول أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة توصلت إلى عدة نتائج مثل عدم تساوي نسبة المتدربين في المهن الحرة حيث يظهر عدم الإقبال على بعضها مثل النجارة، السباكة، الحدادة، وحرص النزلاء على تعلم مهنة داخل السجن، عدم حصول هؤلاء على عمل بعد خروجهم من السجن لكونهم خريجي سجون، رغبة العائدين إلى الجريمة في العمل داخل الإصلاحية وتعلم مهنة أكثر من رغبة النزلاء الجدد. وذكر الباحث في النتائج عدم وجود إجابة صريحة حول كفاية هذا التدريب لسوق العمل خارج الإصلاحية.

وفي دراسة نصيب (١٤١٦هـ) عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة دراسة ميدانية على النزلاء العائدين

بالمؤسسة الإصلاحية بقطر توصل إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن نسبة (٨ , ٧٢٪)من المبحوثين غير متعلمين، وأن غالبيتهم من مناطق حضرية بنسبة (٧ , ٦٥٪)، ويقطنون في أحياء شعبية بنسبة (٩ , ٨٥٪). كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة (٤ , ٣٩٪) من المبحوثين سجنوا قبل ذلك ثلاث مرات، ونسبة (٣ , ٣٣٪) سجنوا مرتين، وأن أنواع الجرائم التي دخلوا بسببها السجن كانت المخدرات، السرقة، الجرائم الأخلاقية، شيكات أو تزوير. كما كشفت الدراسة أن ما يقارب نصف المبحوثين (٤ , ٤١٪)يرون أن المسؤوليات الأسرية كانت دائما هي الدافع إلى ممارسة السلوك المنحرف. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة (٤ , ٣٥٪)من المسجونين كان لهم أقارب بالسجن، وكانت نوعية علاقات قرابة السجين بهؤلاء هي: أخ، أب، خال، ابن خال، ابن الأخت، ابن العم. وكشفت الدراسة أن نسبة (٧ , ٧٠٪)لم يعودوا إلى عملهم السابق، وأن السبب في ذلك يرجع إلى النظرة الدونية من جانب الزملاء للسجين، ورفض أصحاب العمل رجوع السجين إلى عمله السابق. توصلت الدراسة أيضًا إلى أن نوعية المشكلات التي يعانيها المسجونون مرتبة حسب أهميتها تتلخص في الآتي: انخفاض المستوى الاقتصادي ـ وجود وقت فراغ كبير لديهم ـ النظرة الدونية من جانب المجتمع ـ مقاطعة الاقارب لهم ـ أن المسجون مصدر مشاكل للأسرة ـ فصله من الوظيفة السابقة ـ شعوره بالظلم ـ معاملة الشرطة السيئة ـ التوتر النفسي.

مناقشة الدراسات الخاصة بالمحور الخامس

من خلال استعراض للدراسات الخاصة بالمحور الخامس «طابع العود للجريمة» تبين ما يلي :

ـ إن العـود للجريمة له طابـع العوامل الاجتماعيـة، وإن العود المتكرر هو الشـائع، وله ارتباط وثيق بالمسـتوى الاقتصادي والنظرة الدونية للمجتمع تجاه المجرم.

ـ إن المرأة العائدة تكون في صباها جانحة، وإن المرأة العائدة نشـأت في أسرة متصدعة، وفي ظروف اجتماعية أسـوأ مـن غير العائدة؛ وهناك غالبية عادوا للجريمة أكثر من ثلاث مرات

وتتفـق تلـك الدراسـات مـع الدراسـة الحالية في أنهـا تتنـاول العوامل الاجتماعيـة والاقتصادية التي تؤدي إلى ارتكاب السـلوك الإجرامي والعود لـه، وتختلف مـع بعضهـا في طرحها حول التطـرق لمعرفة السـوابق الجانحة والقديمة التي حدثت لمرتكبة السـلوك الإجرامـي في الصغر وربطها بالعود للجريمة.

٢ .٣ .٦ الدراسات الأجنبية

أجـرى لكيك وألينـور (١٩٣٤ـ ١٩٦٣م) دراسـة بعنـوان: «العوامل الراجعـة إلى العـود» وأجرى الباحثـان مجموعة من الدراسـات على «٥٠٠» امـرأة مجرمـة، و(٥٠٠) رجل مجـرم، وقاما بمتابعـة العينتين لعدة سـنوات، واسـتنتجا عدة حقائـق تتعلق بالسـلوك الإجرامي، نوجز منهـا ما له علاقة بالعود إلى الجريمة.

١ ـ لاحـظ الباحثان أن علاقة المبحوثـين بعوائلهم لها أثر في العود. فقد لاحظا أن نسـبة العود للجريمة بين النسـاء اللواتي كانت علاقاتهن العائليـة حسـنة تبلـغ ٤٦٪ ونسـبتها بـين الرجـال الذيـن كان لهم علاقات عائلية حسنة بلغت ٣ ,٢٢٪.

٢ـ لوحظ أن لسوء التكيف في العلاقات الشخصية والاجتماعية أثراً في العود فقد بلغت نسبة العود بين النساء اللاتي كيفن أنفسهن بشكل مقبول على الأقل في جميع العلاقات الشخصية والاجتماعية ١٧,١٪، وبين اللاتي فشلن في التكيف في واحدة أو أكثر من هذه العلاقات فإن نسبة العود بلغت بينهن ٩٤,٤٪. أما بين الرجال الذين كانوا ناجحين كلياً أو جزئياً في هذه العلاقات فإن نسبة العود بينهم بلغت ٢٦,٨٪ وبين أولئك الذين فشلوا في واحدة أو أكثر في علاقاتهم الشخصية والاجتماعية كانت نسبة عودتهم إلى الجريمة ٩٨,٢٪.

كما أجرى ليتست (١٩٦٣م) دراسة حول إحصائية عن العود إلى الإجرام، استهدفت دراسة عينة تكونت من (٥٧٩) حدثاً من مطلقي السراح للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٨م) من مؤسسة بيركشير (Berkshire) في إنجلترا.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث، فهي:

١ ـ لاحظ الباحث أن ٥٤٪ من الأحداث جاؤوا من مدن يزيد تعدادها عن مائة ألف نسمة.

٢ ـ كانت أعلى نسبة لجرائم العود هي السرقة، فقد بلغت نسبة العائدين فيها ٨٦٪.

٣ـ كما تبين أن هناك علاقة دالة بين العود ونشأة الحدث نشأة غير مستقرة بسبب تصدع عائلته.

٤ ـ لاحظ الباحث وجود علاقة دالة بين العود والعمر. فقد تبين أن الأحداث الذين عادوا كانوا من ذوي الأعمار الصغيرة، سواء عند إيداعهم بالمؤسسة أو الإفراج عنهم.

وأجرى تايلر (١٩٧٣م) دراسة مقارنة لأوجه التشابه والاختلاف للأحداث العائدين من الريفيين والحضريين في ولاية أوكلاهما.

اختار الباحث العينة اعتمادا على سجلات الأحداث الذين أودعوا المؤسسات الإصلاحية في ولاية أوكلاهما Aklahoma، وأطلق سراحهم شرطياً، أو إطلاقاً مباشرا للسنوات. بلغ عدد الحالات التي قام الباحث بدراستها (١٧٢) حالة؛ ويمكن إيجاز نتائج هذه الدراسة بما يلي: لاحظ الباحث أن التصدع العائلي، الدخل المتدني، انفصال الوالدين، الهروب من المدرسة، هي حالات مر بها أو عاش في ظلها الأحداث العائدون من الريف والحضر، بنسبة أقل للريفيين. فقد لاحظ الباحث أن ٨٥٪ من العينة الريفية كان سبب عودها هو نقص البرامج الإصلاحية، عدم معالجتها على أسس منتظمة مقارنة بالحضريين.

أجرى كولن (١٩٩٩م) دراسة على مجموعة من السجناء المرتكبين جرائم خطيرة لمعرفة تأثير البرامج الإصلاحية داخل السجون على سلوك العود لديهم بعد تطبيق برامج خاصة عليهم للتأهيل أثناء السجن؛ وتوصلت الدراسة إلى عدم عودة أي منهم للسجن مرة أخرى خلال سنه من تاريخ الإفراج.

كما أجرت فنج (١٩٩٧م) دراسة توصلت في خلالها إلى أن إطلاق السراح المشروط يعتبر أمرًا مفيدا للأسرة والفرد المعتدي، كون النزيلات اللائي ليس عندهن الاستعداد الفطري نحو العودة إلى السجن هن اللائي

يمكن إطلاق سراحهن المشروط. ظل أخصائيو علم الجريمة يبذلون جهودا للتفريق بين النزيلات الراغبات في العود إلى السجن واللائي عندهن الميل إلى العودة إلى الحياة الطبيعية. ولم يتم التوصل إلى أفضل الوسائل لتقدير سلوك النزيلات في المستقبل. وهذه الدراسة مهمة على طريق الاستمرار في البحث عن النزيلات المستحقات لإطلاق السراح المشروط من النساء فقط. تم تطبيق عدة معايير إحصائية لمتابعة المتغيرات التي يمكن من خلالها التمييز. كان آخر الخطوات هو الانحدار المنطقي الذي قاد إلى نتائج توقع على خمسة من المتغيرات هي:

١ ـ التاريخ الإجرامي.

٢ـ العمر عند الاعتقال لأول مرة.

٣ـ تاريخ تعاطي المخدرات.

٤ـ الجريمة الحالية.

٥ـ المستوى التعليمي. تتسق النتيجة مع الدراسات السابقة حول توقع احتمالات العودة إلى السجن. كانت النتائج المميزة في الدراسة الحالية على النحو التالي:

أ ـ طول الفترة الزمنية في السجن قبل إطلاق السراح المشروط لها تأثير على الرغبة في العودة إلى السجن.

ب ـ طول الفترة الزمنية التي مكثتها النزيلة في السجن (بين ١٢ إلى ١٨ شهرًا)قبل إطلاق السراح المشروط لا تقلل من احتمالات العود ة إلى السجن في المستقبل.

جـ ـ الفترة الزمنية الإضافية في السجن قبل إطلاق السراح المشروط لها تأثير تثبيطي.

د ـ الحالـة الاجتماعية، الاعتقادات الدينية، ووجود أطفال يعتمدون على النزيلة كلها لا تمنع النزيلة من العودة إلى عالم الجريمة.

أجـرت ويـزي (١٩٩٧م) دراسـة عـن: «نزيـلات السـجون: الذنـب والصدمة والتفكير في العودة إلى السجن»، حاولت فيها التحقق من فرضيتين مبنيتين على نظرية التحكم.

أولاً: النسـاء اللاتي تعرضن لسوء معاملة أو تحرش من قبل الرجال (تجاهل، تحرش جنسي أو بدني أو مزيج منهما) اللائي تعودن على حياة السجن يشـعرن بدرجـة أعلى مـن الذنب من النسـاء اللائي ليس لهـن تاريخ مماثل.

ثانيًا: النسـاء اللائي يملن إلى تفضيل العودة إلى حياة السـجن أكثر عاطفة من النسـاء اللائي لا تاريخ لهن في التردد على السـجون. المشـاركات كن ٤٤ مـن نزيلات السـجن، اللائـي يخدمن مدة سـجن، ومجموعة من ١٢ من النسـاء من غير المترددات على السـجن ممن يقضين فترة متابعة قبل إطلاق سراحهن. تم توزيع سـت اسـتبانات: استبانة المعلومات الذاتيـة، ومقيـاس التحـرش، أعـراض التبادل، اسـتبانة الإحسـاس بالذنـب اسـتبانة التحرر من الخطـأ واختبار الوعي الـذاتي وتأثيراته. البيانات تم تحليلها؛ وقد تبع ذلك إجراء اختبارات للعينات المستقلة، والتي تم اختبارها للتقابل بين وسائط من أربعة عوامل مشتقة جماعيا.

تم تأكيد الفرضيتين من خلال الدراسـة. التردد على السـجن كان أكثر وضوحًا في أعراض الإحسـاس الـذاتي بالذنب. هذه النتائـج تدعم النظرية

التـي ترى أن المرأة أكثر تقدما في التخلص من الصدمة، وبالتالي فإن أعراض الإحساس بالذنب تكون عندها أقل تأثيرا.

أجرت ريتجر (١٩٩٨م) دراسـة عـن: «التحقق من مخاطر واحتياجات النزيـلات ممن عندهن اسـتعداد للعودة إلى السـجن من النسـاء». تم تصميم هـذه الدراسـة من أجل تحديـد معدلات الاسـتعداد الفطري نحـو العود إلى السـجن لتحديد المخاطـر والاحتياجات للنزيـلات المعتديات خلال خمـس سـنوات من المتابـعة. كانت نـسـبة (٥ , ٤٦٪) من بين ٤٤١ من النزيلات في سـجن أونتاريو عندهن الرغبة في العودة إلى السجن ممن شاركن في الدراسة؛ بينما تبين أن حوالي (٣ , ١٤) عندهن الاستعداد للعود إلى ارتكاب الجريمة.

أظهر التحليل أن النسـاء من نزيـلات الإصلاحيات كن أعلى درجة من النسـاء اللائي يقضين العقوبة في السـجن ممن تم تقييـم حالاتهن على مقياس الإشراف لأندروز ١٩٨٢م.

كـما أن معـدلات الرغبـة في العـودة إلى السـجن كانـت أعلى على سـلم المقاييس والمقاييس الفرعية. بالتحديد فإن سـجل المعدلات للنزيلات اللائي عندهن الاسـتعداد للعودة إلى السـجن كان ضمن الحدود العليا، على أساس المقاييس الأخرى المسـتخدمة في الدراسة، مثل سجل الاتجاهات / المخاطر، سـجل تاريخ الجريمة / المرافـق، ومقياس الأنماط غـير الاجتماعية. تتفاوت هذه المتغيرات أيضا بين النسـاء اللائي عندهن الاسـتعداد للعودة إلى العنف، واللائي ليس عندهن اسـتعداد. الأكثر إثـارة أن خبرات الطفولة، ومتغيرات الجنـس، مثـل التحرش الجنـسي، أو تاريـخ الإصابة، أو وضـع الأبوين كلها كانت عوامل أدت إلى التفاوت بين معدلات النسـاء اللائي عندهن اسـتعداد للعـودة إلى السـجن، واللائـي ليس عندهن الاسـتعداد. عموما فـإن النتائج تدعـم فرضيـة تحديـد المخاطـر، واحتياجـات المـرأة النفسـية، والاجتماعية،

والاقتصادية. كما أن النتائج توفر مؤشرات لتنمية برامج اجتماعية لمقابلة حاجات النساء بعد إطلاق سراحهن من السجون.

كما أجرى نانس (٢٠٠٢م) دراسة حول الفروق في مستوى العود للسلوك الإجرامي بين مجموعتين من السجناء إحداهما تلقت عقوبة السجن عن طريق خدمة المجتمع والحبس المنزلي، والأخرى تلقت العقوبة داخل السجن. وتوصلت الباحثة إلى انخفاض مستويات العود للسلوك الإجرامي للفئة الأولى.

وفي دراسة أجراها دنيل (٢٠٠٣م) تناول فيها تأثير أنماط الحياة على العود للجريمة من قبل مدمني المخدرات على عينة بلغت (٥٧٧)من مدمني المخدرات؛ وقد توصل إلى أن العقوبات الشديدة، والاتصال بالأهل، وزواج المدمن، ووجود وظيفة جميعها عوامل غير مؤثرة على مستويات العود بالنسبة لمدمني المخدرات. كما توصل إلى أن الأشخاص يتشابهون في نسب العود مع أن طبيعة حياة كل منهم مختلفة.

كما أجرت ورد (٢٠٠٣م) دراسة توضيحية بهدف التحقق من المسائل ذات الصلة بالنساء من نزيلات إصلاحية مؤسسة كاليفورنيا. حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين النساء من نزيلات السجون بأطفال وبدون أطفال. وقد ركزت هذه الدراسة على الترابط بين الأمومة، نوع الجريمة والنزوع للعودة إلى الإجرام. تم تقييم عينة من سجن النساء، مع اعتبار العوامل الديموجرافية، تاريخ الأنثى، العوامل المسببة لزيادة أعداد النساء من مرتادات السجون، محافظة الأم على الاتصال بالأسرة والأطفال خلال فترة البقاء في السجن أيضا تعرضت للتقييم. جُمعت البيانات الثانوية عبر مقابلات شخصية. تكونت العينة من ٢٩٤ من نزيلات أربع مؤسسات إصلاحية في ولاية كاليفورنيا. طُبق التحليل الإحصائي لاختبار فرضية

العلاقـة بين الأمومـة، نوع الجريمة المرتكبـة والنزوع في العودة إلى السـجن. مع أن البيانات لا تدعم بعض الفرضيات فإن هناك علاقة إحصائية قوية بين الأمومة والنزوع للعودة إلى السجن.

التعليق على الدراسات السابقة

يلحـظ من تأمل الأدبيات الخاصة بموضوع العود إلى الجريمة أن أغلب الدراسات التي أجريت في المجتمع السعودي كانت على الأحداث أو الذكور بصفـة خاصة، مما يجعل هنـاك نقصًا كبيرًا في جانب الدراسـات التي تناولت المرأة؛ باستثناء دراسة الدوسري (١٤١٦ هـ) ـ على حد علم الباحثة ـ والتي تتمثل مشـكلة الدراسـة لديهـا في ظاهرة العـود للجريمة، والعوامـل المؤدية إليها بالنسـبة للنزيلات، سـواء العوامل الموجودة في البيئة الداخلية للسـجن بما تتضمنه من أسـاليب للمعاملة داخل السـجن، والعلاقـات بين النزيلات أنفسـهن داخـل السـجن؛ العوامـل الموجـودة في البيئـة الخارجيـة للنزيلات مـن جميـع الجوانب الاجتماعيـة والاقتصادية، وإلى أي مدى تسـهم في العودة للجريمـة، بالإضافـة إلى التعـرف على العوامـل الذاتية للنزيـلات فيما يتعلق بالسـمات الجسـمية، الأمراض العقلية والنفسـية والجسـمية. وهذه الدراسة تختلـف عن دراسـتنا الحاليـة في عدة جوانـب، منها تركيزها عـلى عوامل بيئة السـجن الداخلية، والعلاقات بين النزيلات أنفسـهن داخل السجن. كذلك تختلف عن دراسـتنا في أنها ركزت على عوامل ذاتية بحتة كالسـمات الجسمية، والأمـراض العقليـة والنفسـية والجسـمية. وتتشـابه مـع دراسـتنا الحالية في تعرضهـا لبعض الجوانب الاجتماعيـة والاقتصادية، وإلى أي مدى تسـهم في العودة للجريمة.

ولإن كانـت هنـاك دراسـات تناولـت جانـب العـود عنـد المـرأة فهذه الدراسـات تم إجراؤها في مجتمعات تختلف في بنائها الاجتماعي عن المجتمع

السعودي. فالدراسات العربية تأخذ طابع الخصوصية للبلاد التي أجريت فيها. والدراسات الأجنبية أخذت في مجملها بعدًا مختلفًا عن الدراسات الأخرى، سواء محلية أو عربية، كونها ركزت في مجملها على دراسة تأثير برامج معينة على سلوك العود لدى النزلاء. وبذلك فإن الدراسة الحالية تعتبر إضافة لما سبق من الدراسات، وذلك من خلال تحديد موضع هذه الدراسة بالنسبة للدراسات السابقة. كما أن الباحثة استفادت من تلك الدراسات في تحديد الإطار النظري لدراستها، ما ساعد تلك الدراسات في إثراء الأدبيات الخاصة بالدراسة، كما ساهمت في وضع الإجراءات المنهجية التي اتبعتها وتحديدها، وكذلك في تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) التي تستخدم في جمع المادة ميدانيا.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة المنهجية

٣ . إجراءات الدراسة المنهجية

تمهيد

لابـد أن تنطلـق أي دراسـة موضوعية من أسـاس علمـي، حتى تكون النتائـج موضوعيـة، وقابلـة للتعميـم عـلى المجتمـع. وتتوقـف الإجراءات المنهجيـة للدراسـة على الخطوات السـابقة لها، وتتحدد تلـك الإجراءات في ضوء صياغة مشـكلة الدراسـة، وأهدافها، وتحديد المفاهيم المستخدمة فيها، ومـا تمـت مراجعتـه واسـتقصاؤه عن مـا كتب عـن الظاهرة من أطـر نظرية واتجاهات فكرية، في إطار معالجة الظاهرة، والظواهر المشـابهة لها، وفي ضوء ما تم تحديده من تسـاؤلات يشـكل الإجابة عليها تحقيق الأهداف الرئيسـة للدراسة.

وفي هـذا الفصـل سـيقتصر الحديث على الإجـراءات المنهجيـة التي تم اتباعها للإجابة على تسـاؤلات الدراسـة، وتحقيق أهدافها، ومناقشة الأبعاد والاعتبـارات المتبعـة في سـبيل تحقيقهـا. وبناءً عـلى ذلك، فـإن الإجراءات المنهجيـة التي تم اتباعها لتحقيق أهداف الدراسـة والإجابة على تسـاؤلاتها تمثلت في الآتي:

- نوع الدراسة.
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة وعينتها.
- وحدة التحليل.
- حدود الدراسة.

ـ أدوات جمع البيانات.

ـ خطة جمع البيانات.

ـ الأسلوب الإحصائي المستخدم في التحليل.

٣ . ١ نوع الدراسة

تدخل هذه الدراسة ـ من حيث النوع ـ في إطار البحوث والدراسات الوصفية، التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع البيانات وتفسيرها من أجل الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة المدروسة، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها. وتتجه الدراسات الوصفية إلى التحليل الكمي والكيفي للظاهرة، وحصر العوامل المسببة للظاهرة، والآثار المترتبة عليها (الحيزان، ١٩٩٨م: ٢٠).

وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، وذلك بهدف معرفة العوامل المؤدية إلى ذلك، ومعرفة مدى حدتها وتفاوتها من فئة لأخرى، ومعرفة مدى ارتباط العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها، وذلك من أجل فهم العود للجريمة، للحد منها، أو محاولة التقليل منها، أو القضاء عليها.

٣ . ٢ منهج الدراسة

المنهج في اللغة: الطريق، أي وضح واستبان وصار منهجاً واضحاً بينا؛ والمنهاج: الطريق الواضح. وعلى هذا فالمنهج والمنهاج بمعنى واحد، والمنهج اصطلاحاً «هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من

القواعـد العامة تهيمن على سـير العقل وتحدد عملياته حتـى يصل إلى نتيجة معلومة» (الشنقيطي، ١٩٩٨م: ١١ـ١٥).

وإذا أخذنا كلمة منهج، بمفهومها العام، فإنها تعبِّر عن مجموعة القواعد التـي تقود خطوات التفكير العقلي في سـعيه نحو الكشـف عن نتيجة أو عن نتائج معينة، فهو إذاً ضروري في أي مجال علمي (إبراهيم، ١٩٨٨م: ١١٠).

ويعـد المنهـج العلمـي هـو الإطـار الموضح لمسـار الدراسـة أو البحث لتحقيق أهدافه، واختبار فروضه أو تسـاؤلاته. وعلى ذلك فهو طريقة علمية منظمة لتقصي الوقائع.

وتقوم هذه الدراسـة على اسـتخدام المنهـج الوصفـي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة وتساؤلاتها.

وحيث إنه تم تحديد الهدف الرئيس من هذه الدراسة في معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، لذا سـوف تكون هذه الدراسة دراسـة كشـفية تتبع المنهج الوصفي للإجابة على تسـاؤلات الدراسة. ويعد المنهج الوصفي من أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات الاجتماعية، وهو مـن المناهج السـائدة والمتبعة في هذا النوع من الدراسـات ليمهد لدراسـات أكثر تعمقاً في المجال نفسه.

والمنهـج الوصفـي هـو طريقة يعتمـد عليهـا الباحـث في الحصول على معلومات دقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، وتسـهم في تحليل ظواهره، ومن أهدافـه جمع المعلومات الدقيقة عـن جماعة أو مجتمع، أو ظاهرة من الظواهر، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصـور نظري محدد للإصلاح الاجتماعي، ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايـا العلميـة التـي يمكن أن ترشـد السياسـة الاجتماعية في هـذا المجال (محمد، ١٩٨٢م: ١٦٤).

وعليه فإن هذا البحث يدخل في إطار البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة، أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها (الحيزان، ١٩٩٨م: ٢٠).

لذا تستخدم هذه الدراسة الطريقة الوصفية أو المنهج الوصفي، لأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث.

٣. ٣ مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع البحث بأنه: تجمع لأفراد وأشياء تشترك في خصائص معينة تهم الباحث. أو بعبارة أخرى هو مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها أو عنها، وقد يكون مجتمع البحث وحدات إدارية، أو منشآت اقتصادية، أو مؤسسات تعليمية، أو أفرادا أو جماعات...الخ (الهمالي، ١٩٩٤م: ١٥٨).

يعرف «أونجل» مجتمع البحث بأنه عبارة عن وضع الحدود التي تبيّن معالم الظاهرة التي يراد دراستها وتفسيرها بطريقة علمية، ولكي يكون بحث الظاهرة المراد دراستها بطريقة كافية ومنظمة؛ فإن الباحث يحتاج إلى حصر الظاهرة المراد دراستها بصورة دقيقة (أونجل، ١٩٨٣م: ١٤٠ـ١٤١).

وبعيداً عن التعريفات المختلفة لمجتمع البحث، فإن المقصود بمجتمع البحث في الدراسات الاجتماعية هو جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث.

ولتأمين المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة، لتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها، فإن مجتمع البحث في هذه الدراسة يتكون

مـن جميع مرتكبـات الجنح الإجرامية للعائدات وغير العائـدات في كل من سـجني الرياض، ومدينة جـدة، كون المدينتين من المـدن الكبيرة في المملكة، وذات الكثافة السـكانية العالية، وبالتالي يتفاوت مجتمعها تبعاً لذلك، سـواءً من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، أو غيرها. وحسب إحصائيات المديرية العامـة للسـجون بـوزارة الداخليـة فقـد بلغ عدد السـجينات السـعوديات الموقوفـات لعـام (١٤٢٨هـ) (٣٢١) سـجينة، في حـين بلـغ العـدد لعـام (١٤٢٩هـ) (٣١٢) سـجينة. أمـا الموقوفـات الأجنبيات فقـد بلغ عددهن لعـام (١٤٢٨هـ) (٢٩٨١) سـجينة، في حين بلغ عددهـن لعام (١٤٢٩هـ) (٢٩٧٥) سـجينة. وعليـه سـيكون مجتمـع البحـث شـاملاً جميـع الأعـداد الموجودة وقت إجراء الدراسة.

٤.٣ عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها جزء من مجتمع البحث، يتم اختيارها بطريقة عشوائية بحيث تمثِّل الخصائص العامة للمجتمع المدروس (الهمالي، ١٩٩٤م: ١٥٨).

وبما أن هذا البحث قام على اسـتخدام المنهج الوصفي، والذي تتم جمع البيانات فيه عن طريق أخذ عينة عشوائية من المجتمع المدروس، الأمر الذي يتطلب وجود إطار معاينة يتم سـحب العينة العشـوائية منه. وبما أنه يصعب في هـذه الدراسـة تحديد إطـار لمعاينة العائـدات للجريمة كـون هناك فترات يقـل فيها العود للجريمة حسـب العفو الذي يسـبق فترة جمـع البيانات، كما في هـذه الدراسـة، وكذلك لأن الخـروج والدخول للعائـدات للجريمة يتم بشـكل يومـي، لذا تعتمد هذه الدراسـة في جمع بياناتها على أسـلوب العينة، بدلاً من المسـح الشـامل، وذلك نظراً لظروف مجتمع الدراسة السابقة الذكر وخصائصها.

ووفقاً للأسباب السابقة الذكر فقد قامت الباحثة بتوزيع عدد (٤٠٠) استبانة على عينة الدراسة في كل من سجني الرياض وجدة عاد منها عدد (٣٣٠) استبانة. بعد ذلك استبعدت الباحثة بعض الاستبانات غير الجادة في إجاباتها، أو غير المكتملة الإجابات، وبلغ عدد الاستبانات المستبعدة (١٢٠) استبانة، وسبب استبعاد هذا العدد الكبير نتيجة لخوف المبحوثات من الإجابة على محاور الاستبانة وأسئلتها. فقد تحفظ عدد كبير منهن في الإجابة عليها. وبلغ حجم عينة الدراسة الفعلي (٢١٠) من العائدات وغير العائدات، منها عدد (١١٠) استمارات في مدينة الرياض (٦٠) منها لغير العائدات، في حين بلغ عدد العائدات للجريمة (٥٠) عائدة، وعدد (١٠٠) مفردة من مدينة جدة مقسمة بالتساوي (٥٠) منها عائدات، ونفس العدد لغير العائدات.

٣ .٥ وحدة التحليل

ونظراً لأن هذا البحث يسعى إلى تقصي المعلومات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، فإن وحدة التحليل هنا هي: «جميع النساء المرتكبات للجريمة لأول مرة والعائدات لها في كل من سجني الرياض وجدة وقت إجراء الدراسة».

٣ .٦ حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بعدد من المحددات البشرية والمكانية والزمانية والموضوعية كالتالي:

٣ .٦ .١ الحدود البشرية

تقتصر هذه الدراسة على النساء السجينات المرتكبات للجريمة والعائدات لها في مجتمع المملكة العربية السعودية بجميع مستوياتهن العمرية، شريطة أن يكن قد سبق لهن ارتكاب سلوك إجرامي أو العود له.

٣ .٦ .٢ الحدود المكانية

يقصد بالحدود المكانية للدراسة، النطاق المكاني الذي تجري الباحثة داخله الدراسة الميدانية. والحدود المكانية لهذه الدراسة هما سجنا مدينتي الرياض وجدة في المملكة العربية السعودية.

٣ .٦ .٣ الحدود الزمانية

حدد المجال الزمني لهذه الدراسة بالفترة التي تم فيها تطبيق أدوات الدراسة، وهي الفترة الممتدة من شهر (رجب، وحتى نهاية شهر ذي القعدة من العام ١٤٢٩هـ).

٣ .٦ .٤ الحدود الموضوعية

تنحصر هذه الدراسة في موضوعها على تناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجريمة والعائدات لها بجميع مراحلهن العمرية بمدينة الرياض وجدة.

٣ .٧ التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

تنقسم المتغيرات في البحوث الاجتماعية إلى نوعين: مستقلة وأخرى تابعة. فالمتغيرات التي تعكس الظاهرة المراد بحثها ودراستها، يطلق عليها المتغيرات التابعة. أما المتغيرات التي يهدف الباحث إلى تفسيرها من خلال تحديد أثر المتغيرات التي تؤثر عليها، أو تحددها أو ترتبط بها بصورة أو بأخرى، فتسمى المتغيرات المستقلة.

ونظراً لأن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، فإن المتغير التابع هو «متغير العوامل الاجتماعية والاقتصادية» للعائدات للجريمة. أما المتغيرات المستقلة فهي الخصائص الشخصية للعائدات للجريمة.

وفيما يلي تعريف إجرائي لكل متغير من المتغيرات على حدة

٣ .٧ .١ المتغير التابع

وهو البيانات التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجريمة والعائدات لها، وهي المتغيرات التي تسعى الدراسة لتفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المرتبطة بها. وتم قياس هذه المتغيرات من خلال استخدام أساليب القياس المعروفة، وهو التدريجي والنسبي، وتجيب المبحوثة عن كل عبارة من عباراته وفقاً لمقياس متدرج (انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة).

٣ .٧ .٢ المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات التي ينظر إليها على أنها هي المتغيرات المسببة أو المؤثرة في حدوث المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، هي الخصائص الشخصية للعائدات للجريمة وتتمثل هذه المتغيرات في العوامل الشخصية من أسرية واقتصادية وثقافية وسيتم قياس هذه المتغيرات على المستوى الأول والثاني من مستويات القياس، وهي الاسمي والترتيبي، وذلك عن طريق إجابة المبحوثات على عدد من العبارات التي تقيس كل بعد أو عامل من هذه العوامل، انظر (الملحق رقم ١ استبانة الدراسة).

٣ .٨ أداة جمع البيانات

تعتبر وسيلة جمع البيانات من أهم مراحل الإجراءات المنهجية في كل بحث، وبواسطتها، وعن طريق حسن اختيارها، وتصميمها، يمكن أن تصبح معلومات البحث على درجة كبيرة من الموضوعية، وأن تخدم أهداف البحث، وتجيب على أسئلته المختلفة.

ولجمع البيانات اللازمة لهذا البحث تم تصميم أداة الدراسة (استبانة) تستطيع أن تعكس واقع المشكلة من ناحية، وتجيب على تساؤلات هذه الدراسة من ناحية أخرى، وقد مر تصميم هذه الأداة بعدة مراحل، هي:

المرحلة الأولى: وضع التصور المبدئي للأداة

وضعت الباحثة تصوراً مبدئياً للأسئلة والعبارات المتعلقة بتساؤلات الدراسة، وذلك من خلال الآتي:

ـ مرئياتها في مشكلة الدراسة، وما انتهت إليه من خلال مراجعتها للأدبيات والنظريات المتصلة بالظاهرة محور الدراسة، والدراسات

السابقة ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، وذلك من خلال الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة.

- تصميم الاستبانة - أداة البحث - التي اشتملت على عدد من الأسئلة والعبارات والفقرات التي تعكس الجوانب المختلفة من أبعاد الظاهرة المدروسة (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة) حسب ما تم تحديده ومناقشته في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة.
- الاستئناس برأي المشرف على الدراسة، وعدد من المتخصصين في علم الاجتماع، وعلم النفس والتربية واستشارتهم حول الاستبانة بشكل عام، ومقياس المتغير التابع للتأكُّد من مناسبته، وكذلك المتغيرات المستقلة وذلك بصورة مبدئية.

المرحلة الثانية: صدق الأداة

أما المرحلة الثانية في تصميم أداة الدراسة، فتمثلت في معرفة مدى صدق أداة البحث المستخدمة من عدمه. والمراد بصدق الأداة معرفة مدى ملاءمتها لقياس ما وضعت أساساً لقياسه. وللتثبت من مدى صدق الأداة المستخدمة في الدراسة، فقد تم اتباع ما يلي

صياغة الأسئلة والفقرات ذات العلاقة الوثيقة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، صياغة واضحة ومفهومة، يسهل فهم محتواها.

روعي في صياغة الأسئلة والإجابة عليها أن تكون من الأسئلة ذات الإجابة المغلقة (Close Indeed)، والأسئلة ذات الإجابات المفتوحة (Open Indeed)، والأسئلة التي جمعت بين النوعين (المغلق والمفتوح)، وهذا يساعد المبحوثة على اختيار الإجابة المناسبة.

تـم عـرض الأداة على عـدد من الأسـاتذة والمتخصصـين في الجامعات السـعودية، بلـغ عددهم (١٨) محكـماً، انظر الملحق رقـم (٢)، وطلب منهم إبداء رأيهم في مدى ملاءمة الاستبانة، وتحديد العبارات الغامضة أو المعقدة، واقـتراح بعض الأسـئلة التي يرونهـا، وترتيبها وحجمها، ومدى قياسـها لما عـدت أصلاً لقياسـه، وهذا ما يسـمى بأسـاليب الصدق الظاهـري (Face Validity)، أو صدق المحكمين (Trustees Validity).

لجأت الباحثة إلى أسلوب صدق المضمون، أو صدق المحتوى (Content Validity) بغـرض التأكد من أن محتـوى الأداة بعناصرها وعباراتها مفهومة للمجتمع الذي سـيجيب على الاسـتبانة فيما بعد، وتم ذلك من خلال تطبيق أداة البحـث تطبيقـاً مبدئياً عـلى عينة من مجتمع الدراسـة بلغ عددهن (٢٠) عائـدة، وكانت غالبية معاملات الارتبـاط للعبارات مترابطة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠١ , ٠).

المرحلة الثالثة: ثبات الأداة

إذا كان صـدق أداة الدراسـة يـدور حـول معرفـة مدى ملاءمـة الأداة لقياس ما وضعت أساساً لقياسه، فإن ثباتها يناقش مدى ملاءمتها للحصول عـلى نفس البيانات مـن المبحوثين مهما تكـرر تطبيـق الأداة. وعلى ذلك فإن أداة الدراسـة تعتـبر أداة صالحة للدراسـة أعطـت البيانات نفسـها كلما أعيد تطبيقهـا، ولا يقـل هـذا البعد أهمية عن قضيـة صدق الأداة. لهـذا يجب على الباحثين التأكُّد من هذا الجانب، حتى تتسـم دراساتهم بالموضوعية. وللتأكد من ذلك فقد تم استخدام عدد من الأساليب المستخدمة عادة لهذا الغرض.

استخدام معامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ، وقياس التجزئة النصفية، وتم تقسيم عبارات وأسئلة الاستبيان. ثم بعد ذلك احتسب معامل جوتمان للارتباط بينهما. وقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (٨٥٪)، وبلغت قيمة

ألفا للنصف الأول (٨٦, ٠)، وللنصف الثاني (٨٥, ٠)، مما يشير إلى أن الاستبانة في فقراتها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. ولقياس ثبات محتوى الاستبانة انظر الجدولين (١، ٢) اللذين يوضحان ثبات محتوى أداة الدراسة.

الجدول رقم (١) معامل الارتباط والثبات بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل فقرة من المحورالخاص بطبيعة العلاقة بين العائدة للجريمة والموجودين من أفراد الأسرة قبل وبعد إيداع العائدة في السجن

م	المحور	نوع العلاقة قبل الإيداع في السجن			نوع العلاقة بعد الإيداع في السجن		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة ألفا كرونباخ	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة ألفا كرونباخ
١	بطبيعة العلاقة بين العائدة للجريمة والموجودين من أفراد الأسرة قبل وبعد إيداع العائدة في السجن	٠,٦٢٢	٠,٠١	٠,٨٦	٠,٤٢٢	٠,٠١	٠,٨٦
٢		٠,٤٦١	٠,٠١	٠,٨٥	٠,٥٦١	٠,٠١	٠,٨٨
٣		٠,٦٥٧	٠,٠١	٠,٨٧	٠,٣٣٢	٠,٠١	٠,٨٤
٤		٠,٦٨٦	٠,٠١	٠,٨٨	٠,٤١١	٠,٠١	٠,٨٥
٥		٠,٦١٠	٠,٠١	٠,٨٦	٠,٥٢٩	٠,٠١	٠,٨٥
٦		٠,٥١٢	٠,٠١	٠,٨٥	٠,٤١٢	٠,٠١	٠,٨٥
٧		٠,٥٨٢	٠,٠١	٠,٨٥	٠,٦٠٠	٠,٠١	٠,٨٥

يتبين من نتائج الجدول رقم (١) الخاص بطبيعة العلاقة بين العائدات للجريمة والموجودين من أفراد الأسرة قبل وبعد إيداع العائدة في السجن، أن جميع معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل فقرة من الأداة (الاستبيان) جميعها موجبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١, ٠). كما أن قيمة ألفا كرونباخ كانت عالية ومرتفعة، وبلغت (٨٥, ٠) ما يعني ثبات الأداة وصدقها، وتمتعها بخصائص الاختبار الجيد.

الجدول رقم (٢) معامل الارتباط والثبات بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل فقرة من المحور الخاص بالوضع الفعلي للعائدات للجريمة

م	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة ألفا كرونباخ
١	الوضع الفعلي للعائدات للجريمة	٠,٦٩٩	٠,٠١	٠,٨٧
٢		٠,٥٨٣	٠,٠١	٠,٨٥
٣		٠,٨٠١	٠,٠١	٠,٨٨
٤		٠,٧١٧	٠,٠١	٠,٨٦
٥		٠,٥٢٨	٠,٠١	٠,٨٥
٦		٠,٧٠١	٠,٠١	٠,٨٧
٧		٠,٦٩١	٠,٠١	٠,٨٦
٨		٠,٧٤٠	٠,٠١	٠,٨٧
٩		٠,٧٤٨	٠,٠١	٠,٨٧
١٠		٠,٥٣١	٠,٠١	٠,٨٦
١١		٠,٧٤٧	٠,٠١	٠,٨٧
١٢		٠,٧٠٥	٠,٠١	٠,٨٧
١٣		٠,٤٩٩	٠,٠١	٠,٨٨
١٤		٠,٧٥٤	٠,٠١	٠,٨٧
١٥		٠,٤٧٧	٠,٠١	٠,٨٥
١٦		٠,٤٨٨	٠,٠١	٠,٨٥
١٧		٠,٥٥٥	٠,٠١	٠,٨٥
١٨		٠,٥٢٢	٠,٠١	٠,٨٥
١٩		٠,٤٩٨	٠,٠١	٠,٨٥
٢٠		٠,٥٣١	٠,٠١	٠,٨٥
٢١		٠,٤٦١	٠,٠١	٠,٨٥
٢٢		٠,٦٥٧	٠,٠١	٠,٨٦
٢٣		٠,٦٨٦	٠,٠١	٠,٨٦
٢٤		٠,٦١٠	٠,٠١	٠,٨٦
٢٥		٠,٥١٢	٠,٠١	٠,٨٥
٢٦		٠,٥٨٢	٠,٠١	٠,٨٥

يتبين من نتائج الجدول رقم (٢) الذي يبين ثبات المحور الخاص بالوضع الفعلي للعائدات للجريمة، أن جميع معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل فقرة من الأداة (الاستبيان) جميعها موجبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ , ٠)، كما أن قيمة ألفا كرونباخ كانت عالية، ومرتفعة وبلغت (٨٥ , ٠) ما يعني ثبات الأداة وصدقها، وتمتعها بخصائص الاختبار الجيد.

وبعد إجراء عمليتي صدق أداة الدراسة وثباتها جاءت الاستبانة في عدة محاور كما يلي

أولاً: البيانات الأولية: وجاء هذا المحور في (١٣) متغيراً حددت له الأسئلة من رقم (١ إلى رقم ١٣). انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

ثانياً: الخلفية الشخصية لأفراد العينة: وجاء هذا المحور في (٨) أسئلة، حددت من السؤال رقم (١٤ إلى ٢١). انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

ثالثاً: الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة: وحدد لهذا المحور السؤال رقم (٢٢). انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

رابعاً: الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة: وحدد لهذا المحور السؤال رقم (٢٣). انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

خامساً: الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة: وحدد لهذا المحور السؤال رقم (٢٤). انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

سادساً: أنماط الجرائم المرتكبة، وعدد مرات العود لها، ودوافعها، ومدى ارتباطها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية وغيرها:

وحـددت مـن الأسـئلة رقـم (٢٥ إلى ٣٤). انظـر الملحـق رقم (١) استبانة الدراسة.

سـابعاً: الوضع الفعلي (الشخصي، والأسري، وجماعة الرفاق): وحددت في السـؤال رقم (٣٥)؛ وجاء هذا المحـور في (٢٦) عبارة. انظر الملحق رقم (١) استبانة الدراسة.

٣ .٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

قبـل البدء في تفريغ البيانات وإجراء التحليل النهائي لها، قامت الباحثة بمراجعة كل اسـتبانة بهدف اسـتبعاد الإجابات غير الجـادة والمتناقضة، التي قد تؤثِّر على دقة النتائج وموضوعاتها؛ كما قامت بترميز الاستبانات وإدخالها الحاسـب في برنامج (SPSS)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والوصفية والدلالية التي أسهمت في التحليل الوصفي لعناصر الدراسة هذا وقد تم استخدام الأساليب الآتية

١ـ الأسـاليب الإحصائيـة التـي تـم اسـتخدامها لقيـاس صـدق الأداة وثباتها.

أ ـ طريقة ثبات أو صدق المحتوى.

ب ـ طريقة التجزئة النصفية.

جـ ـ استخدام معامل ألفا كرونباخ.

٢ـ الأسـاليب الإحصائيـة التـي اسـتخدمت لوصـف عينـة الدراسـة والإجابة على تساؤلاتها

أ ـ التوزيعات التكرارية، والنسـب المئويـة التي تهدف للتعرف على تكرار الإجابات لمجتمع الدراسة.

ب ـ الجداول التقاطعية لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة باستخدام مربع كاي٢ لمعرفة الفروق.

جـ ـ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم بعضها عن بعض.

د ـ تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في الدلالة الإحصائية في اتجاهات البيانات الأولية لعينة الدراسة.

هـ ـ استخدام اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة.

و ـ تحليل الانحدار البسيط لمعرفة اتجاهات الفروق بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وللقيام بالمعالجة الإحصائية فقد قامت الباحثة باستخدام برنامج (SPSS) المخصص لأجهزة كمبيوتر (IBM) لتفريغ البيانات، وتحليلها وفق المعايير الإحصائية المتعارف عليها.

٣ . ١٠ الصعوبات التي واجهت الباحثة

واجهت الباحثة عدة صعوبات، أهمها:

١ ـ تأخر الباحثة في جمع البيانات لتزامن فترة التطبيق مع صدور العفو الملكي في شهر رمضان، ما أدى إلى عدم ثبات أعداد النزيلات، ومن ثم صعوبة حصرهن بدقة.

٢ـ رفض بعض النزيلات الإجابة على الاستبانة بأنفسهن رغم معرفتهن للقراءة والكتابة، إضافة إلى أمية بعض النزيلات، الأمر الذي تطلب

من الباحثة وقتاً وجهدا كبيرا لقراءة الأسـئلة عليهن وشرحها ومن ثم تدوين إجاباتهن.

٣ـ قيـام بعض النزيلات بتغيير إجاباتهن عدة مـرات أثناء تعبئة الباحثة للاسـتبانة، ما اضطرهـا إلى الرجوع للأخصائيـة الاجتماعية للتأكد مـن صحة المعلومات التـي أدلين بها، خاصة ما يتعلـق بعدد مرات العود.

٤ـ ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء دراسة الحالة عدم صراحة النزيلة في بداية المقابلة، ولكن بعد شعورها بالاطمئنان، وكسب ثقة الباحثة تبدأ في تزويدها بالمعلومات الصحيحة، ما ترتب عليه طول فترة المقابلة مع النزيلة، والتي قد تمتد إلى يومين أحياناً.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

٤ . نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، وذلك من أجل معرفة العوامل المؤدية إلى ذلك، ومعرفة مدى حدتها وتفاوتها من فئة لأخرى، ومعرفة مدى ارتباط العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها، بغية فهم العود للجريمة، للحد منها أو محاولة التقليل منها، أو القضاء عليها، وذلك من أجل الوصول إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من تنامي العود للجريمة، ما يهيئ للمسؤولين في مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية فرصة وضع خطة استراتيجية تحكم طريقة التعايش مع هذه الفئة من العائدات للجريمة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

٤ .١ وصف عينة الدراسة

٤ .٢ شمل خصائص عينة الدراسة، ويجيب هذا المبحث على التساؤل الأول من أسئلة الدراسة المتمثل في: «ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لممارسات السلوك الإجرامي، سواء عائدات أو غير عائدات»؟.

٤ .٣ تناول الإجابة على تساؤلات الدراسة. تم تقسيم هذا المبحث إلى ستة محاور يتضمن كل محور الإجابة على تساؤل، وذلك على النحو التالي:

المحـور الأول: يتضمـن الإجابـة عـلى التسـاؤل الثـاني: «هـل تتصف العائـدات للفعل الإجرامـي، بخصائص اجتماعيـة واقتصادية مخالفة لخصائص المرتكبات للجريمة لأول مرة» ؟

المحور الثاني: يتضمن الإجابة على التسـاؤل الثالث: «ما الأسباب التي تدفع النساء العائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيهن العقوبة التأديبية والإصلاحية من وجهة نظرهن» ؟

المحور الثالث: يتضمن الإجابة على التسـاؤل الرابع: «ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات»؟.

المحور الرابع: يتضمن الإجابة على التسـاؤل الخامس: «هل العود لدى العائدات يأخذ طابع العود العام أم الخاص»؟

المحور الخامس: يتضمن الإجابة على التساؤل السادس: «ما عدد مرات العود بالنسبة للعائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي»؟

المحور السـادس: يتضمـن الإجابة على التسـاؤل السـابع: «ما العلاقة بين نمـط الجريمـة والوضع الفعـلي للعائـدات للجريمة ولغير العائدات» ؟

١ . ٤ وصف عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث خصائص عينة الدراسة، وتوزيعها حسب خصائص العينة الديموغرافية (الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ووقت الطلاق، والمهنة قبل دخول السجن، ومصدر الدخل الشهري، ونوع المسـكن قبـل الإيـداع في السـجن، والحالـة الاجتماعيـة للوالديـن، وتوزيع

عينة الدراسة حسب عدد الإخوة الذكور، وكذلك حسب عدد الإخوات الإناث، والترتيب بين الإخوان والأخوات. وتشكل جميع هذه الخصائص الإجابة على التساؤل الأول من أسئلة هذه الدراسة المتمثل في:

«ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لممارسات السلوك الإجرامي، سواء عائدات أو غير عائدات»؟.

وتمت الإجابة على هذا التساؤل وفقاً لما يلي:

الجدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

العمر			مرتكبات السلوك الإجرامي		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
الفئة العمرية	أقل من ٣٠ سنة	العدد	١٧	٣٤	٥١
		النسبة	٨,٢٪	١٦,٤٪	٢٤,٦٪
	من ٣١- ٤٠ سنة	العدد	٤٧	٥١	٩٨
		النسبة	٢٢,٧٪	٢٤,٦٪	٤٧,٣٪
	من٤١-٥٠ سنة	العدد	٢٢	١٤	٣٦
		النسبة	١٠,٦٪	٦,٨٪	١٧,٤٪
	من٥١-٦٠ سنة	العدد	٩	٨	١٧
		النسبة	٤,٣٪	٣,٩٪	٨,٢٪
	من٦١ سنة فأعلى	العدد	٢	٣	٤
		النسبة	١,٠٪	١,٤٪	٢,٤٪
المجموع		العدد	٩٧	١١٠	٢٠٧
		النسبة	٤٦,٩٪	٥٣,١٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي ((a) 7.078) مستوى الدلالة (١٣ ,٠).

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب فئاتهن العمرية. وتبين من خلال نتائج الجدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة من العائدات وغير العائدات على مختلف الفئات العمرية، وشكلت نسبة غير العائدات للجريمة (١ , ٥٣٪)، بينما مثلت نسبة العائدات للجريمة (٩ , ٤٦٪). ونجد أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي، سواءً من العائدات أو غير العائدات، انحصرن في الفئة العمرية من (٣١-٤٠) سنة، وأقل من (٣٠) سنة. كما بينت قيمة مربع كاي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات وغير العائدات تبعاً لفئاتهن العمرية، وهذا يشير إلى توزيع أفراد عينة الدراسة توزيعاً شبه متساو، وفقاً لأعمارهن في ممارستهن السلوك الإجرامي، سواءً عائدات أو غير عائدات.

ويمكن عزو وقوع الفئة العمرية للعائدات وغير العائدات في ممارستهن السلوك الإجرامي في عمر (٣١-٤٠) سنة وأقل من (٣١) سنة، إلى ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة، فربما تكون الظروف الاقتصادية تتمثل في الفقر، وضيق العيش وغيرها، وقد تكون الظروف الاجتماعية تتمثل في عدم الوعي الكافي الناجم عن قلة التعليم وغير ذلك، لأن الفئة العمرية التي اتضح أنها تمارس السلوك الإجرامي تعد فئة مسؤولة، وفي مرحلة عمرية تعد ناضجة فكرياً، فقد تبين من خصائص عينة الدراسة أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي والمودعات في السجون تتجاوز أعمارهن (٣١) عاماً.

الجدول رقم (٤) خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي			مرتكبات السلوك الإجرامي		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
فئات المستوى التعليمي	أمية	العدد	٢٥	٢١	٤٦
		النسبة	١٢,٠٪	١٠,٠٪	٢٢,٠٪
	تقرأ و تكتب	العدد	٩	٨	١٧
		النسبة	٤,٣٪	٣,٨٪	٨,١٪
	ابتدائي	العدد	١٧	٢٠	٣٧
		النسبة	٨,١٪	٩,٦٪	١٧,٧٪
	متوسط	العدد	١٩	٢٤	٤٣
		النسبة	٩,١٪	١١,٥٪	٢٠,٦٪
	ثانوي	العدد	١٢	١٤	٢٦
		النسبة	٥,٧٪	٦,٧٪	١٢,٤٪
	جامعية	العدد	١٧	٢٣	٤٠
		النسبة	٨,١٪	١١,٠٪	١٩,١٪
المجموع		العدد	٩٩	١١٠	٢٠٩
		النسبة	٤٧,٤٪	٥٢,٦٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي 1.711(a) مستوى الدلالة (٨٨٨,٠)

يبين الجدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب مستواهن التعليمي. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة هن من الأميات، وبلغت نسبة ذلك (١٢٪) مقابل ما نسبته (١٠٪) بالنسبة لغير العائدات. في حين نجد أن غالبية أفراد العينة من غير العائدات مستواهن التعليمي متوسط، وذلك بنسبة بلغت (١١,٥٪) مقابل ما نسبته (٩,١٪) للعائدات للسلوك الإجرامي، وعليه تؤكد نتائج الجدول رقم (٤) أن معظم مرتكبات السلوك الإجرامي سواءً من العائدات أو غير العائدات هن اللاتي تعليمهن

منخفض، وتحديداً من الأميات، وذوات التعليم المتوسط، فقد بلغت نسبة كلتيهما (٢٢٪) للأميات، مقابل (١٧,٧٪) للاتي تعليمهن متوسط. كما بينت قيمة مربع كاي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات، وغير العائدات تبعاً لمستواهن التعليمي، وهذا يشير إلى تقارب مستوى أفراد عينة الدراسة، سواءً من العائدات أو غير العائدات في تعليمهن.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما أشارت إليه الباحثة من أن مرتكبات السلوك الإجرامي من ذوات التعليم المنخفض، وقلة التعليم ترتبط عادة بظروف اجتماعية واقتصادية، وربما بيئية أو غيرها، وفي الوقت نفسه تبرهن هذه النتيجة أن انخفاض المستوى التعليمي وحده، لا يعد مبرراً كافياً ومؤثراً مباشراً في العود للجريمة.

الجدول رقم (٥) خصائص عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية			مرتكبات السلوك الإجرامي		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
الحالة الاجتماعية	لم يسبق لي الزواج	العدد	١٠	١٦	٢٦
		النسبة	٤,٨٪	٧,٧٪	١٢,٤٪
	متزوجة حالياً	العدد	٢٧	٣٣	٦٠
		النسبة	١٢,٩٪	١٥,٨٪	٢٨,٧٪
	مطلقة	العدد	٣٥	٣٨	٧٣
		النسبة	١٦,٧٪	١٨,٢٪	٣٤,٩٪
	أرملة	العدد	١٧	١٤	٣١
		النسبة	٨,١٪	٦,٧٪	١٤,٨٪
	معلقة	العدد	١١	٨	١٩
		النسبة	٥,٣٪	٣,٨٪	٩,١٪
المجموع		العدد	١٠٠	١٠٩	٢٠٩
		النسبة	٤٧,٨٪	٥٢,٢٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي 2.489(a) مستوى الدلالة (٠,٦٤٧)

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الحالة الاجتماعية. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات هن من المطلقات، وبلغت نسبة ذلك (٢ , ١٨٪) لغير العائدات للجريمة، مقابل ما نسبته (٧ , ١٦٪) للعائدات. يلي ذلك المتزوجات، وذلك بنسبة بلغت (٨ , ١٥٪) لغير العائدات، مقابل نسبة بلغت (٩ , ١٢٪) للعائدات للسلوك الإجرامي. وتؤكد قيمة مربع كاي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات وغير العائدات للسلوك الإجرامي تبعاً للحالة الاجتماعية، وهذه النتيجة تشير إلى تقارب أفراد عينة الدراسة سواءً، من العائدات أو غير العائدات حسب حالتهن الاجتماعية من المطلقات، أو المتزوجات، أو الأرامل.

وعليه تشير هذه النتيجة إلى أن السلوك الإجرامي له دوافع اجتماعية يتأثر بها، متمثلة في التفكك الأسري، الذي اتضح من خلال هذه النتيجة، والتي بينت أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي هن من المطلقات، وكذلك قد يكون سبب ارتكابهن السلوك الإجرامي هو الحالة الاقتصادية التي يعشن فيها، وذلك بسبب عدم وجود العائل، ما قد يعكس أن الطلاق سبب في ارتكاب السلوك الإجرامي، والعود له بالنسبة للنساء.

الجدول رقم (٦) خصائص عينة الدراسة حسب وقت الطلاق

الوقت الذي تم فيه الطلاق			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
في حالة إذا كنت مطلقة متى تم الطلاق	قبل السجن في المرة الأولى	العدد	١٦	٢٧	٤٣
		النسبة	٢٠,٥٪	٣٤,٦٪	٥٥,١٪
	بعد السجن للمرة الأولى	العدد	١٤	٨	٢٢
		النسبة	١٧,٩٪	١٠,٣٪	٢٨,٢٪
	بعد السجن للمرة الثانية	العدد	٥	–	٥
		النسبة	٦,٤٪	–	٦,٤٪
	بعد السجن للمرة الثالثة	العدد	٣	–	٣
		النسبة	٣,٨٪	–	٣,٨٪
	أخرى	العدد	١	٤	٥
		النسبة	١,٣٪	٥,١٪	٦,٤٪
المجموع		العدد	٣٩	٣٩	٧٨
		النسبة	٥٠,٠٪	٥٠,٠٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي (a) 14.250 مستوى الدلالة (٠,٠١)

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الوقت الذي تم فيه الطلاق. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات تم طلاقهن قبل السجن في المرة الأولى، وبلغت نسبة ذلك (٦ , ٣٤٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي، مقابل ما نسبته (٥ , ٢٠٪) للعائدات. يلي ذلك اللاتي تم طلاقهن بعد السجن للمرة الأولى،

وذلك بنسبة بلغت (٩ , ١٧٪) للعائدات للسلوك الإجرامي، مقابل نسبة بلغت (٣ , ١٠٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي. وتشير قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (٠١ , ٠) بين العائدات وغير العائدات للسلوك الإجرامي تبعاً للوقت الذي تم فيه الطلاق، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة، فقد انحصر وقت طلاق غالبيتهن قبل السجن للمرة الأولى، عكس العائدات للسلوك الإجرامي فقد توزعن على مراحل مختلفة.

تعكس هذه النتيجة وجود تفكك أسري ملموس بالنسبة للعائدات للجريمة أو لغيرهن؛ وهذا السلوك أدى إلى طلاقهن. وربما يكن قد ارتكبن سلوكيات منحرفة قبل وقت طلاقهن، ولكن لم يودعن السجن، وربما يكون هذا السلوك ناتجاً عن موروث بيئي أو أسري، وقد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً، وربما قد تكون جميعها مجتمعة. وفي جميع الأحوال تؤكد هذه النتيجة أن أفراد عينة الدراسة يعانين تفككاً أسرياً واضحاً، ولعل هذه النتيجة تتفق تماماً مع نتائج الجدول رقم (٥)، الذي بين أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي هن من المطلقات.

الجدول رقم (٧) خصائص عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن

المهنة قبل دخول السجن			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
المهنة قبلدخولك السجن	لا اعمل	العدد	٤٧	٤٩	٩٦
		النسبة	٪٢٢,٤	٪٢٣,٣	٪٤٥,٧
	موظفة حكومية	العدد	١٤	١٣	٢٧
		النسبة	٪٦,٧	٪٦,٢	٪١٢,٩
	موظفة في القطاع الخاص	العدد	١٦	٢١	٣٧
		النسبة	٪٧,٦	٪١٠,٠	٪١٧,٦
	أعمال حرة	العدد	١١	١٠	٢١
		النسبة	٪٥,٢	٪٤,٨	٪١٠,٠
	طالبة	العدد	٨	٧	١٥
		النسبة	٪٣,٨	٪٣,٣	٪٧,١
	أخرى	العدد	٤	١٠	١٤
		النسبة	٪١,٩	٪٤,٨	٪٦,٧
المجموع		العدد	١٠٠	١١٠	٢١٠
		النسبة	٪٤٧,٦	٪٥٢,٤	٪١٠٠,٠

قيمة مربع كاي(a) 2.971 مستوى الدلالة (٠,٧٠)

يشير الجدول رقم (٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب مهنتهن قبل دخول السجن. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات لا يعملن قبل السجن في المرة الأولى، وبلغت نسبة ذلك

(٣, ٢٣٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي مقابل نسبة (٤, ٢٢٪) للعائدات للسلوك الإجرامي. يلي ذلك اللائي يعملن في القطاع الخاص قبل السجن للمرة الأولى، وذلك بنسبة بلغت (١٠٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي، مقابل نسبة بلغت (٦, ٧٪) للعائدات للسلوك الإجرامي. وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى للمهنة، وتبين أن غالبيتهن لا توجد لديهن مهنة، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات توزعن بشكل متشابه حسب مهنتهن قبل دخولهن السجن للمرة الأولى.

تؤكد هذه النتيجة وجود دافع قاد مرتكبات السلوك الإجرامي لارتكاب الجريمة للمرة الأولى والعود لها، ولعل هذا الدافع تمثل في البطالة (عدم وجود العمل)، أي أن الدافع الاقتصادي قاد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، حسب ما تبين من خصائص عينة الدراسة. ولكن هذا المبرر لا يعتبر كافياً لارتكاب السلوك الإجرامي، لأن هناك مجتمعات كثيرة تعيش في فقر مدقع، ويعيشون في المجتمع بشكل سوي. ويمكن القول أنه حتى مع الظروف الاقتصادية التي قادت أفراد عينة الدراسة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، فإنه ربما تكون هناك خصائص أخرى لأفراد العينة ساعدت على ذلك، منها ـ على سبيل المثال ـ ضعف الوازع الديني، وعدم وجود الحسيب والرقيب على تصرفات الأسرة، إضافة إلى التفكك الأسري السائد كما أشارت إليه هذه الدراسة في نتائجها السابقة.

الجدول رقم (٨) خصائص عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
الدخل الشهري للأسرة	أقل من ١٠٠٠ ريال	العدد	٣٧	٢٢	٥٩
		النسبة	١٩,٢٪	١١,٤٪	٣٠,٦٪
	من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ ريال	العدد	١٧	١٨	٣٥
		النسبة	٨,٨٪	٩,٣٪	١٨,١٪
	من ٢٠٠٠ إلى اقل من ٤٠٠٠ ريال	العدد	١٤	٢٠	٣٤
		النسبة	٧,٣٪	١٠,٤٪	١٧,٦٪
	من ٤٠٠٠ ريال إلى اقل من ٦٠٠٠ ريال	العدد	٦	١٩	٢٥
		النسبة	٣,١٪	٩,٨٪	١٣,٠٪
	من ٦٠٠١ ريال إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال	العدد	٣	١١	١٤
		النسبة	١,٦٪	٥,٧٪	٧,٣٪
	٨٠٠٠ ريال فأكثر	العدد	١٦	١٠	٢٦
		النسبة	٨,٣٪	٥,٢٪	١٣,٥٪
المجموع		العدد	٩٣	١٠٠	١٩٣
		النسبة	٤٨,٢٪	٥١,٨٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي (a) 17.386 مستوى الدلالة (٠,٠١)

يوضح الجدول رقم (٨) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الدخل الشهري للأسرة. وتبين من خلاله أن دخل غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات

للجريمة أو غير العائدات الشهري الأسري أقل من (١٠٠٠) ريال، وبلغت نسبة ذلك (٢ , ١٩٪) للعائدات للسلوك الإجرامي، مقابل نسبة بلغت (٤ , ١١٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي. في حين بلغت النسبة الكلية للعائدات للسلوك الإجرامي (٢ , ٤٨٪)، مقابل نسبة بلغت (٨ , ٥١٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي حسب توزيعهن على مصدر الدخل الشهري. وتؤكد قيمة مربع كاي وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠) بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى للدخل الشهري للأسرة، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي كان تأثير انخفاض مصدر الدخل الشهري للأسرة دافعاً كبيراً لهن في ارتكاب السلوك الإجرامي أكبر من غير العائدات للجريمة.

تؤكد هذه النتيجة أن المستوى الاقتصادي المتدني، وضعف مصدر الدخل للأسرة كان سبباً رئيساً لارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات وغير العائدات. وتتفق هذه النتيجة، تماماً، مع ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (٧)، والذي تبين منه أن بطالة غالبية المبحوثات كان سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له.

الجدول رقم (٩) خصائص عينة الدراسة حسب مصدر الدخل الشهري قبل الإيداع في السجن

مصدر الدخل الشهري قبل الإيداع في السجن			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ما مصدر الدخل الذي كنت تعيشين منه قبل الإيداع في السجن	الراتب الشخصي	العدد	٣٨	٣٣	٧١
		النسبة	١٨,٤٪	١٥,٩٪	٣٤,٣٪
	راتب الزوج	العدد	٢٣	٣٥	٥٨
		النسبة	١١,١٪	١٦,٩٪	٢٨,٠٪
	دخل الوالد	العدد	٦	١٢	١٨
		النسبة	٢,٩٪	٥,٨٪	٨,٧٪
	الضمان الاجتماعي	العدد	٩	١٠	١٩
		النسبة	٤,٣٪	٤,٨٪	٩,٢٪
	جمعيات خيرية	العدد	٥	٥	١٠
		النسبة	٢,٤٪	٢,٤٪	٤,٨٪
	هبات بعض الأقارب	العدد	٤	٤	٨
		النسبة	١,٩٪	١,٩٪	٣,٩٪
	صدقات المحسنين	العدد	٧	٥	١٢
		النسبة	٣,٤٪	٢,٤٪	٥,٨٪
	راتب الابن	العدد	٢	٢	٤
		النسبة	١,٠٪	١,٠٪	١,٩٪
	أخرى	العدد	٢	٢	٧
		النسبة	٢,٤٪	١,٠٪	٣,٤٪
المجموع		العدد	٩٩	١٠٨	٢٠٧
		النسبة	٤٧,٨	٥٢,٢٪	١٠٠٪

قيمة مربع كاي (a) 6.127 مستوى الدلالة (٠,٦٣٣)

يشير الجدول رقم (٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب مصدر دخلهن الشهري قبل الدخول للسجن. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة كان مصدر دخلهن الشهري هو الراتب الشخصي، وذلك بنسبة بلغت (٤, ١٨٪). في حين نجد أن مصدر دخل غالبية غير العائدات للجريمة الشهري هو راتب الزوج، وذلك بنسبة بلغت (٩, ١٦٪). يلي ذلك مصدر دخل غير العائدات الشهري الراتب الشخصي بنسبة بلغت (٩, ١٥٪)، مقابل نسبة بلغت (١, ١١٪) للعائدات للسلوك الإجرامي أفدن بأن مصدر دخلهن الشهري هو راتب الزوج. وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى لمصدر الدخل الشهري لهن قبل دخولهن السجن للمرة الأولى. بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات يعانين قلة الدخل الشهري، وبالتالي لم توجد فروق بينهن في تحسن مستوى دخولهن الشهرية.

تتفق هذه النتيجة مع سابقاتها في أن مردود المستوى الاقتصادي الضعيف كان ذا أثر مباشر في ارتكاب السلوك الإجرامي للعائدات للجريمة أو لغير العائدات، أي أن ضعف الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة كان سبباً في ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات.

الجدول رقم (١٠) خصائص عينة الدراسة حسب نوع المسكن قبل الإيداع في السجن

نوع المسكن قبل الإيداع في السجن			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
نوع المسكن الذي كنت تقيمين به قبل الإيداع في السجن	منزل شعبي	العدد	٣٠	٣٤	٦٤
		النسبة	١٤,٤٪	١٦,٣٪	٣٠,٦٪
	شقة	العدد	٣٨	٤٣	٨١
		النسبة	١٨,٢٪	٢٠,٦٪	٣٨,٨٪
	دور بفيلا	العدد	٧	٧	١٤
		النسبة	٣,٣٪	٣,٣٪	٦,٧٪
	فيلا	العدد	١٣	٢٠	٣٣
		النسبة	٦,٢٪	٩,٦٪	١٥,٨٪
	قصر	العدد	٣	٣	٦
		النسبة	١,٤٪	١,٤٪	٢,٩٪
	إسكان شعبي	العدد	٧	١	٨
		النسبة	٣,٣٪	٥٪	٣,٨٪
	أخرى	العدد	٢	١	٣
		النسبة	١,٠٪	٥.٪	١,٤٪
المجموع		العدد	١٠٠	١٠٩	٢٠٩
		النسبة	٤٧,٨٪	٥٢,٢٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي (a)6.501مستوى الدلالة (٠,٣٦٩)

يشير الجدول رقم (١٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب نوع المسكن قبل الدخول للسجن. وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات هن من سكان الشقق، وبلغت نسبة ذلك (٦, ٢٠٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي، مقابل ما نسبته (٢, ١٨٪) للعائدات للسلوك الإجرامي. يلي ذلك اللاتي يسكنَّ في منازل شعبية بنسبة بلغت (٣, ١٦٪) لغير العائدات للسلوك الإجرامي، مقابل نسبة بلغت (٤, ١٤٪) للعائدات للسلوك الإجرامي. وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى لنوع السكن، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات غالبيتهن يسكنَّ البيوت الشعبية والشقق.

وتؤكد هذه النتيجة تدني المستوى السكني لأفراد عينة الدراسة، وهذا شيء متوقع فقد أشار أفراد عينة الدراسة في النتائج السابقة إلى تدني مصدر الدخل الشهري، وهذا بدوره قاد إلى تدني مستوى السكن. وأشارت هذه النتيجة إلى أن ساكنات المنازل الشعبية والشقق هن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي، سواءً من العائدات أو غير العائدات.

الجدول رقم (١١) خصائص عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية للوالدين الآن

الحالة الاجتماعية للوالدين الآن			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
الحالة الاجتماعية للوالدين الآن	يعيشان معا	العدد	٢٤	٣٤	٥٨
		النسبة	١١,٦٪	١٦,٤٪	٢٨,٠٪
	مطلقان	العدد	٧	٩	١٦
		النسبة	٣,٤٪	٤,٣٪	٧,٧٪
	الوالد متوفى	العدد	٢١	٣٥	٥٦
		النسبة	١٠,١٪	١٦,٩٪	٢٧,١٪
	الوالدة متوفاة	العدد	٤	٥	٩
		النسبة	١,٩٪	٢,٤٪	٤,٣٪
	متوفيان	العدد	٤٢	٢٦	٦٨
		النسبة	٢٠,٣٪	١٢,٦٪	٣٢,٩٪
المجموع		العدد	٩٨	١٠٩	٢٠٧
		النسبة	٤٧,٣٪	٥٢,٧٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي 8.790(a) مستوى الدلالة (٠,٠٢)

يوضح الجدول رقم (١١) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الحالة الاجتماعية للوالدين. وتبين من خلاله أن والد غالبية عينة الدراسة بالنسبة لغير العائدات للجريمة متوفى، وبلغت نسبة ذلك (٩ ,١٦٪). يلي ذلك اللائي يعيش

والداهن معاً، وذلك بنسبة بلغت (٤, ١٦٪). في حين نجد أن والدي غالبية العائدات للسلوك الإجرامي متوفيان، وذلك بنسبة بلغت (٣, ٢٠٪). يلي ذلك اللائي يعيش والداهن معاً، وذلك بنسبة بلغت (٦, ١١٪). وتؤكد قيمة مربع كاي وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (٠٢, ٠) بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى للحالة الاجتماعية للوالدين، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. بمعنى أن نسبة وفيات والدي أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي أكبر من غير العائدات للجريمة.

تشير هذه النتيجة إلى أن التفكك الأسري الذي يعيش فيه أفراد عينة الدراسة من العائدات وغير العائدات كان سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي، وتبين في نتائج الجداول السابقة أن غالبية أفراد العينة هن من المطلقات، وبالتالي عندما يعدن إلى بيت والديهن ينعدم وجود الحسيب والرقيب والموجه الذي يُعتمد عليه في الأسرة بسبب وفاة الوالدين، وبالتالي انعدمت القيم والأعراف السائدة لديهن، مما قادهن إلى الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي.

الجدول رقم (١٢) خصائص عينة الدراسة حسب عدد الإخوة الذكور

عدد الإخوة الذكور			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
كم عدد الإخوة الذكور	واحد	العدد	٢٢	١٥	٣٧
		النسبة	٪١١,٣	٪٧,٧	٪١٩,١
	أثنان	العدد	١٤	١٧	٣١
		النسبة	٪٧,٢	٪٨,٨	٪١٦,٠
	ثلاثة	العدد	١٤	٣٠	٤٤
		النسبة	٪٧,٢	٪١٥,٥	٪٢٢,٧
	أربعة	العدد	١١	١٢	٢٣
		النسبة	٪٥,٧	٪٦,٢	٪١١,٩
	خمسة	العدد	١٢	١٠	٢٢
		النسبة	٪٦,٢	٪٥,٢	٪١١,٣
	ستة	العدد	٣	٥	٨
		النسبة	٪١,٥	٪٢,٦	٪٤,١
	سبعة	العدد	٢	٣	٥
		النسبة	٪١,٠	٪١,٥	٪٢,٦
	ثمانية	العدد	٤	٢	٦
		النسبة	٪٢,١	٪١,٠	٪٣,١
	تسعة	العدد	٨	٨	١٦
		النسبة	٪٤,١	٪٤,١	٪٨,٢
	عشرة	العدد	١	–	١
		النسبة	٪٥	–	٪٥
	أحد عشر	العدد	١	–	١
		النسبة	٪٥	–	٪٥.
المجموع		العدد	٩٢	١٠٢	١٩٤
		النسبة	٪٤٧,٤	٪٥٢,٦	٪١٠٠,٠

قيمة مربع كاي (a) 10.537 مستوى الدلالة (٠,٣٩٥)

يشير الجدول رقم (١٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب عدد إخوانهن من الذكور. وتبين من خلاله أن عدد إخوان غالبية عينة الدراسة الذكور من غير العائدات للسلوك الإجرامي ثلاثة، وبلغت نسبة ذلك (٥ , ١٥٪). في حين نجد أن أخوان غالبية العائدات للسلوك الإجرامي الذكور فرد واحد، وذلك بنسبة بلغت (٣ , ١١٪). كما يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن عدد إخوان غالبية المجموع الكلي للعائدات للجريمة وغير العائدات الذكور (ثلاثة)، وذلك بنسبة بلغت (٧ , ٢٢٪). يلي ذلك اللائي عدد اخوانهن الذكور فرد واحد، وذلك بنسبة بلغت (١ , ١٩٪). وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى لعدد الإخوة الذكور. بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات قد تراوح عدد إخوانهن الذكور ما بين فرد وثلاثة أفراد.

تؤكد هذه النتيجة أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات يتسمن بخصائص حسب عدد الإخوان الذكور؛ ما يعكس أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات للسلوك الإجرامي يتميزن بقلة عدد الإخوان الذكور.

الجدول رقم (١٣) خصائص عينة الدراسة حسب عدد الأخوات الإناث

عدد الإخوة الإناث			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
كم عدد الأخوات الإناث	واحد	العدد	١٢	٢٠	٣٢
		النسبة	٦,١٪	١٠,٢٪	١٦,٣٪
	أثنان	العدد	١٢	٢٣	٣٥
		النسبة	٦,١٪	١١,٧٪	١٧,٩٪
	ثلاثة	العدد	٢٠	١٩	٣٩
		النسبة	١٠,٢٪	٩,٧٪	١٩,٩٪
	أربعة	العدد	١٨	٩	٢٧
		النسبة	٩,٢٪	٤,٦٪	١٣,٨٪
	خمسة	العدد	١٠	١٠	٢٠
		النسبة	٥,١٪	٥,١٪	١٠,٢٪
	ستة	العدد	٩	١٠	١٩
		النسبة	٤,٦٪	٥,١٪	٩,٧٪
	سبعة	العدد	٣	٥	٨
		النسبة	١,٥٪	٢,٦٪	٤,١٪
	ثمانية	العدد	٦	٣	٩
		النسبة	٣,١٪	١,٥٪	٤,٦٪
	تسعة	العدد	٢	١	٣
		النسبة	١,٠٪	٥٪	١,٥٪
	عشرة	العدد		١	١
		النسبة		٥..٪	٥..٪
	أحد عشر	العدد	١	–	١
		النسبة	٥..٪	–	٥..٪
	اثنا عشر	العدد	١	–	١
		النسبة	٥..٪	–	٥..٪
	أكثر من خمسة عشر	العدد	–	١	١
		النسبة	–	٥..٪	٥..٪
المجموع		العدد	٩٤	١٠٢	١٩٦
		النسبة	٤٨,٠٪	٥٢,٠٪	١٠٠,٢٪

قيمة مربع كاي (a)14.066 مستوى الدلالة (٠,٢٩٧)

يشير الجدول رقم (١٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب عدد الأخوات الإناث. وقد بينت نتائجه أن عدد أخوات غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات الإناث ثلاث، وبلغت نسبة ذلك (١٩,٩٪). يلي ذلك اللائي عدد إخواتهن الإناث اثنتان، وذلك بنسبة بلغت (١٧,٩٪). ثم اللائي عدد اخواتهن الإناث واحدة، وذلك بنسبة بلغت (١٦,٣٪). يلي ذلك اللائي عدد اخواتهن الإناث أربع، وذلك بنسبة بلغت (١٣,٨). وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى لعدد الأخوات الإناث، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تراوح عدد أفراد أخواتهن الإناث ما بين (أخت وأربع)، وإن كان هناك عدد أخوات من الإناث تجاوز الخمس عشرة أختا بالنسبة للعائدات للسلوك الإجرامي ولكن بنسبة قليلة جداً، الأمر الذي لم يحدث فروقاً بينهن.

تؤكد هذه النتيجة أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات يتسمن بخصائصهن حسب عدد أخواتهن الإناث بحجم الأسرة المتوسطة، فهن يعشن في أسر ليست بالكبيرة الحجم، سواءً حسب عدد الإخوة الذكور أو عدد الأخوات الإناث.

الجدول رقم (١٤) خصائص عينة الدراسة حسب الترتيب بين الإخوان

الترتيب بين الإخوان			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ما ترتيبك بين إخوانك	الترتيب الأول	العدد	٢٣	٢٧	٥٠
		النسبة	١٢,٩٪	١٥,٢٪	٢٨,١٪
	الترتيب الثاني	العدد	١٦	٢٤	٤٠
		النسبة	٩,٠٪	١٣,٥٪	٢٢,٥٪
	الترتيب الثالث	العدد	١٨	٢١	٣٩
		النسبة	١٠,١٪	١١,٨٪	٢١,٩٪
	الترتيب الرابع	العدد	١٢	١٠	٢٢
		النسبة	٦,٧٪	٥,٦٪	١٢,٤٪
	الترتيب الخامس	العدد	٧	١٠	١٧
		النسبة	٣,٩٪	٥,٦٪	٩,٦٪
	الترتيب السادس	العدد	٢	١	٣
		النسبة	١,١٪	.٦٪	١,٧٪
	الترتيب السابع	العدد	٣	٢	٥
		النسبة	١,٧٪	١,١٪	٢,٨٪
	الترتيب الثامن	العدد	١	١	٢
		النسبة	٠,٦٪	٠,٦٪	١,١٪
المجموع		العدد	٨٢	٩٦	١٧٨
		النسبة	٤٦,١٪	٥٣,٩٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي 2.308(a)مستوى الدلالة (٠,٩٤١)

يوضح الجدول رقم (١٤) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الترتيب بين الإخوان في الأسرة. وتبين من خلاله أن ترتيب غالبية عينة الدراسة بالنسبة لغير لعائدات للجريمة بين اخوانهن هو الأول، والثاني والثالث على التوالي، وبلغت نسبة ذلك (٢ , ١٥٪)، و(٥ , ١٣٪)، و(٨ , ١١) على التوالي. أما بالنسبة للعائدات للجريمة فقد بلغت نسبة ذلك (٩ , ١٢٪) لمن هم في الترتيب الأول، يلي ذلك من الذين ترتيبهن بين أخوانهن الثالث، وذلك بنسبة بلغت (١ , ١٠٪)، ثم اللائي ترتيبهن بين اخوانهن الثاني، وذلك بنسبة بلغت (٩٪). وتشير قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى للترتيب بين الإخوان. بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات توزعن في ترتيبهن بين إخوانهن بالتساوي، الأمر الذي لم يظهر فروقاً بينهن.

تشير هذه النتيجة إلى أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات يتسمن في خصائصهن الأسرية بأنهن من ذوي الترتيب (الأول، والثاني، والثالث) حسب عدد الإخوان الذكور في الأسرة.

الجدول رقم (١٥) خصائص عينة الدراسة حسب الترتيب بين الأخوات

الترتيب بين الأخوات			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ما ترتيبك بين أخوانك	الترتيب الأول	العدد	٢٨	٣٤	٦٢
		النسبة	٪١٦,١	٪١٩,٥	٪٣٥,٦
	الترتيب الثاني	العدد	٢٢	٣٠	٥٢
		النسبة	٪١٢,٦	٪١٧,٢	٪٢٩,٩
	الترتيب الثالث	العدد	١٨	١٢	٣٠
		النسبة	٪١٠,٣	٪٦,٩	٪١٧,٢
	الترتيب الرابع	العدد	٦	١١	١٧
		النسبة	٪٣,٤	٪٦,٣	٪٩,٨
	الترتيب الخامس	العدد	٣	٢	٥
		النسبة	٪١,٧	٪١,١	٪٢,٩
	الترتيب السادس	العدد		٢	٢
		النسبة		٪١,١	٪١,١
	الترتيب السابع	العدد	٤	١	٥
		النسبة	٪٢,٣	٪.٦	٪٢,٩
	الترتيب الثامن	العدد	١		١
		النسبة	٪٠,٦		٪.٦
المجموع		العدد	٨٢	٩٢	١٧٤
		النسبة	٪٤٧,١	٪٥٢,٩	٪١٠٠,٠

قيمة مربع كاي 8.937(a) مستوى الدلالة (٠,٢٥٧)

يوضح الجدول رقم (١٥) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الترتيب بين الأخوات في الأسرة. وتبين من خلاله أن ترتيب غالبية عينة الدراسة بالنسبة لغير العائدات للجريمة ترتيبهن بين أخواتهن هو الأول، والثاني والثالث على التوالي. وبلغت نسبة ذلك (٥ , ١٩٪)، و(٢ , ١٧٪)، و(٩ , ٦) على التوالي. أما بالنسبة للعائدات للجريمة فقد بلغت نسبة ذلك (١ , ١٦٪)، و(٦ , ١٢٪)، و(٣ , ١٠) لمن هن في الترتيب الأول، والثاني، والثالث على التوالي. وأشارت قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات تعزى للترتيب بين الأخوات. بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات اتفقن تماماً في ترتيبهن بين اخواتهن الإناث (الأول، والثاني، والثالث) الأمر الذي لم يؤد إلى فروق بينهن.

تشير هذه النتيجة إلى أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات هن اللائي يتميزن في خصائصهم بأن ترتيبهن بين أخوتهن الإناث (الأول، والثاني، والثالث). كما يتفقن كذلك تماماً حسب خصائصهن في ترتيبهن بين إخوانهن الذكور.

٤ .٢ الإجابة عن تساؤلات الدراسة

المحور الأول: إجابة السؤال الثاني

«هل تتصف العائدات للفعل الإجرامي، بخصائص اجتماعية واقتصادية مخالفة لخصائص المرتكبات للجريمة لأول مرة»؟

وتم استخدام عدد من أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على إجابة هذا السؤال، حيث تم التعرف أولاً على الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ومن ثم التعرف على الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ومن ثم معرفة مدى الفروق بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وفقاً للعائدات للجريمة ولغير العائدات لها، وذلك وفقاً للتالي:

أولاً: الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي

الجدول رقم (١٦) الظروف الاجتماعية التي أدت لارتكاب الجريمة للعائدات لها ولغير العائدات

الظروف الاجتماعية التي أدت لارتكاب الجريمة			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ما الظروف الاجتماعية التي أدت لارتكاب الجريمة التي دخلت بسببها السجن لأول مرة	أصدقاء السوء	العدد	٣٣	٥٤	٨٧
		النسبة	١٦,٤٪	٢٦,٩٪	٤٣,٣٪
	المخدرات	العدد	٥	١	٦
		النسبة	٢,٥٪	٠.٥٪	٣,٠٪
	إهمال الوالدين	العدد	٤	٤	٨
		النسبة	٢,٠٪	٢,٠٪	٤,٠٪
	الفراغ	العدد	١	٢	٣
		النسبة	٠.٥٪	١,٠٪	١,٥٪
	كثرة خلافات الوالدين	العدد	٤	٣	٧
		النسبة	٢,٠٪	١,٥٪	٣,٥٪
	وفاة أحد الوالدين	العدد	٤	٥	٩
		النسبة	٢,٠٪	٢,٥٪	٤,٥٪
	الحرمان العاطفي	العدد	٢٦	٢٣	٤٩
		النسبة	١٢,٩٪	١١,٤٪	٢٤,٤٪
	الهروب من الأسرة بسبب العنف	العدد	٥	٢	٧
		النسبة	٢,٥٪	١,٠٪	٣,٥٪
	أخرى (وفاة الوالدين)	العدد	١٢	١٣	٢٥
		النسبة	٦,٠٪	٦,٥٪	١٢,٤٪
المجموع		العدد	٩٤	١٠٧	٢٠١
		النسبة	٤٦,٨٪	٥٣,٢٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي(a)9.029 مستوى الدلالة (٠,٣٤٠)

يوضح الجدول رقم (١٦) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة ولغير العائدات لها أفدن بأن صديقات السوء هن السبب الرئيس في ارتكاب السلوك الإجرامي، وبلغت نسبة ذلك (٩ , ٢٦٪) بالنسبة لغير العائدات للجريمة، مقابل نسبة بلغت (٤ , ١٦٪) بالنسبة للعائدات للجريمة، يلي ذلك مباشرة اللآئي أفدن بأن الحرمان العاطفي هو السبب الاجتماعي الذي أدى إلى ارتكاب الجريمة؛ وذلك بنسبة بلغت (٩ , ١٢٪) للعائدات للجريمة، مقابل نسبة بلغت (٤ , ١١٪) لغير العائدات للجريمة، وكان هذا الحرمان العاطفي بسبب وفاة الوالدين أو أحدهما'وبلغت نسبة ذلك (٤ , ١٢٪) بالنسبة للعائدات وغير العائدات للجريمة.

وأكدت قيمة مربع كاي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات في الظروف الاجتماعية التي أدت لارتكاب السلوك الإجرامي، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي وغير العائدات يرين أن الظروف الاجتماعية ساهمت بشكل مباشر في ارتكاب السلوك الإجرامي، وكان في أولوية هذه الظروف الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي أصدقاء السوء،ثم الحرمان العاطفي، ثم وفاة الوالدين.

ولعل وفاة الوالدين أو أحدهما ساهمت بشكل رئيس في ملازمة عينة الدراسة لصديقات السوء، كما أن عامل الوفاة حرمهن بالتأكيد من العاطفة التي شكت من فقدها أفراد العينة. أما الظروف الاجتماعية الأخرى كالمخدرات، ووقت الفراغ، وكثرة الخلافات بين الوالدين أو وفاة أحدهما،

أو الهـروب من الأسرة بسـبب العنـف أو غيرها أتت كظروف مسـاندة، أما الظـروف الاجتماعية المتمثلة في أصدقاء السـوء، والحرمـان العاطفي، ووفاة الوالديـن او أحدهمـا أتـت كظـروف اجتماعيـة رئيسـة في ارتكاب السـلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات للجريمة.

تشـير هـذه النتيجـة إلى أن مرتكبـات السـلوك الإجرامي،سـواء مـن العائـدات أو غير العائدات أفدن بأن الظـروف الاجتماعية لها تأثير مباشر في ارتكاب الجريمة للمرة الأولى أو العود لها،لهذا نجد أن قيمة مربع «كاي» غير دالة إحصائياً عند مسـتوى الدلالة المعنوية أقل من (٠٥ , ٠)، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد هناك ظرف اجتماعي محدد بعينه دفع لارتكاب الجريمة أو العود لها، بل هناك ظروف اجتماعية كثيرة ساهمت في ذلك.

ثانياً: الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي

الجدول رقم (١٧) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الظروف الاقتصاديـة التي أدت لارتكاب الجريمة

الظروف الاقتصادية التي أدت لارتكاب الجريمة			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ما الظروف الاقتصادية التي دفعتك إلى ارتكاب الجريمة التي دخلت بسببها السجن لأول مرة	عدم وجود دخل ثابت	العدد	١٢	١٧	٢٩
		النسبة	٦,١٪	٨,٦٪	١٤,٧٪
	الدخل لا يكفي	العدد	٨	٨	١٦
		النسبة	٤,١٪	٤,١٪	٨,١٪
	أعباء أسرية	العدد	٢٣	٦	٢٩
		النسبة	١١,٧٪	٣,٠٪	١٤,٧٪
	الفقر	العدد	١٦	٢٣	٣٩
		النسبة	٨,١٪	١١,٧٪	١٩,٨٪
	البطالة	العدد	٢	١	٣
		النسبة	١,٠٪	٥..٪	١,٥٪
	حب تقليد الآخرين فيما يملكون	العدد	١٧	٨	٢٥
		النسبة	٨,٦٪	٤,١٪	١٢,٧٪
	الديون	العدد	٢	١	٣
		النسبة	١,٠٪	٥..٪	١,٥٪
	أخرى	العدد	١٥	٣٨	٥٣
		النسبة	٧,٦٪	١٩,٣٪	٢٦,٩٪
المجموع		العدد	٩٥	١٠٢	١٩٧
		النسبة	٤٨,٢٪	٥١,٨٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي (a) 25.756مستوى الدلالة (٠,٠٠١)

يوضح الجدول رقم (١٧) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة. وتبين من خلاله أن عينة الدراسة بالنسبة للعائدات للجريمة ولغير العائدات لها أفدن بأن هناك تباينا في الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة بين العائدات وغير العائدات،وقد أكدت ذلك قيمة مربع كاي التي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠١ , ٠) وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة، قد بينت النسب المئوية أن هناك تبايناً في الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي ويلحظ منها أن غالبية أفراد غير العائدات أفدن بأن هناك ظروفا اقتصادية أخرى قادت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وبلغت نسبة ذلك (٣ , ١٩٪). وتمثلت تلك الظروف الاقتصادية في عدم وجود العمل بالنسبة لمرتكبات السلوك الإجرامي، يلي ذلك من الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي الفقر، وعدم وجود دخل ثابت،وذلك بنسبة بلغت (٧ , ١١٪) و(٦ , ٨٪) على التوالي.

في حين نجد أن العائدات للجريمة أفدن بأن الظروف الاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة انحصر غالبيتها في الفقر الذي يعيق تقليد الآخرين فيما يملكون.

تؤكد هذه النتيجة أن الظروف الاقتصادية كانت سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات، إلا أن تأثير الظروف الاقتصادية على العائدات كان أكبر في العود للجريمة، مقارنة بغير العائدات لها.

ولمعرفة العلاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وفقاً لمرتكبات السلوك الإجرامي لأول مرة والعائدات لها نناقش ذلك من خلال الآتي :

الجدول رقم (١٨) اختبار (ت T.test) لمعرفة الفروق في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أدت لارتكاب الجريمة وفقاً لمرتكبات السلوك الإجرامي للمرة الأولى والعائدات له

	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
الظروف الاجتماعية التي أدت للجريمة	عائدة للجريمة	٩٤	٤,٦٠٦٤	٣,١٤٦٠	١,٦٢٤	٠,٠٥
	غير عائدة للجريمة	١٠٧	٣,٨٧٨٥	٣,١٩١١		
الظروف الاقتصادية التي أدت للجريمة	عائدة للجريمة	٩٥	٤,٩٧٠٦	٢,٢٦٧٥	١,٩١٨	٠,٠١
	غير عائدة للجريمة	١٠٢	٤,٢٨٤٢	٢,٧١٥٨		

يوضح الجدول رقم (١٨) اختبار (ت) (T.test) لمعرفة الفروق في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وفقاً لمرتكبات السلوك الإجرامي لأول مرة والعائدات له. وتبين من خلاله وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين مرتكبات السلوك الإجرامي بسبب الظروف الاجتماعية بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. بمعنى أن تأثير الظروف الاجتماعية على العائدات للجريمة كان أكبر من غير العائدات لها.

أمـا بخصـوص الظـروف الاقتصادية التـي أدت إلى ارتكاب السـلوك الإجرامـي فتبين كذلك أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مسـتوى (٠,٠١) في ارتـكاب السـلوك الإجرامي بين العائدات وغـير العائدات، وكانت هذه الفـروق لصالح عينة الدراسـة من غـير العائدات للجريمـة، بمعنى أن غير العائدات للجريمة كانت الظروف الاقتصادية مؤثرة عليهن بدرجة أكبر من العائدات لارتكاب السلوك الإجرامي.

ولعل هـذه النتيجة تؤكد بجـلاء أن الظروف الاجتماعيـة والاقتصادية كانت سـبباً مؤثراً بدرجة كبيرة، خصوصاً للعائدات للجريمة للمرة الثانية، إلا أن تأثير المستوى الاقتصادي كان أكبر من تأثير المستوى الاجتماعي بالنسبة للعائدات للجريمة، ويلحظ ذلك من مسـتوى الدلالة الإحصائية الذي بلغ (٠,٠١) للظروف الاقتصادية مقابل (٠,٠٥) للظروف الاجتماعية.

المحور الثاني: إجابة السؤال الثالث

«ما الأسباب التي تدفع النساء العائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيهن العقوبة التأديبية والإصلاحية من وجهة نظرهن»؟

وتمـت الإجابة عن هذا السـؤال من خـلال معرفـة آراء المبحوثات من خلال الأسـباب الواردة في الاستبيان التي تكونت من (١٢ سبباً)، وهي كما يلي:

١ـ ضعف الوازع الديني.

٢ ـ وجود مغريات مادية.

٣ ـ استمرار المشكلات الأسرية.

٤ ـ ضعف الإرادة في التخلص من المخدرات.

٥ ـ استمرار المشكلات الاقتصادية.

٦ ـ الرغبة في مجاراة الأصدقاء.

٧ ـ السجن و مخالطة السجينات (صديقات السوء).

٨ ـ نفس أسباب دخولي للسجن للمرة الأولى.

٩ ـ بسبب العنوسة.

١٠ ـ الغيرة و الحقد.

١١ ـ الشعور بالظلم و القهر.

١٢ ـ نظرة المجتمع لي بأني خريجة سجون.

ولعل الأسباب هنا خاصة فقط بالعائدات للجريمة. علماً بأن الأسباب التي تم طرحها هنا أسباب عامة وذلك لمعرفة ترتيبها حسب أولويتها، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العائدات للسلوك الإجرامي.

وجاءت نتائج ذلك وفقاً للجدول رقم (١٩)

الجدول رقم (١٩) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأسباب المؤدية لارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى

أسباب ارتكاب السلوك الإجرامي			النوع		المجموع
			عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
ضعف الوازع الديني	نعم	العدد	٢٤	٧	٣١
		النسبة	٤٤,٤٪	١٣,٠٪	٥٧,٤٪
	لا	العدد	١٣	١٠	٢٣
		النسبة	٢٤,١٪	١٨,٥٪	٤٢,٦٪
المجموع		العدد	٣٧	١٧	٥٤
		النسبة	٦٨,٥٪	٣١,٥٪	١٠٠,٠٪
وجود مغريات مادية	نعم	العدد	٥٠	١٤	٦٤
		النسبة	٦٤,١٪	١٧,٩٪	٨٢,١٪
	لا	العدد	٨	٦	١٤
		النسبة	١٠,٣٪	٧,٧٪	١٧,٩٪
المجموع		العدد	٥٨	٢٠	٧٨
		النسبة	٧٤,٤٪	٢٥,٦٪	١٠٠,٠٪
استمرار المشكلات الأسرية	نعم	العدد	٦٥	١٣	٧٨
		النسبة	٧٥,٦٪	١٥,١٪	٩٠,٧٪
	لا	العدد	٤	٤	٨
		النسبة	٤,٧٪	٤,٧٪	٩,٣٪
المجموع		العدد	٦٩	١٧	٩٦
		النسبة	٨٠,٢٪	١٩,٨٪	١٠٠,٠٪

قيمة مربع كاي (b) ٥ ,٠٨٣ مستوى الدلالة (٠ ,٠٢)					
ضعف الإرادة في التخلص من المخدرات	نعم	العدد	٢١	٤	٢٥
		النسبة	٪٤٥ ,٧	٪٨ ,٧	٪٥٤ ,٣
	لا	العدد	١١	١٠	٢١
		النسبة	٪٢٣ ,٩	٪٢١ ,٧	٪٤٥ ,٧
المجموع		العدد	٣٢	١٤	٤٦
		النسبة	٪٦٩ ,٦	٪٣٠ ,٤	٪١٠٠ ,٠
قيمة مربع كاي (b) ٥ ,٣٨٩ مستوى الدلالة (٠ ,٠٢)					
استمرار المشكلات الاقتصادية	نعم	العدد	٤٨	١٢	٦٠
		النسبة	٪٦٥ ,٨	٪١٦ ,٤	٪٨٢ ,٢
	لا	العدد	٧	٦	١٣
		النسبة	٪٩ ,٦	٪٨ ,٢	٪١٧ ,٨
المجموع		العدد	٥٥	١٨	٧٣
		النسبة	٪٧٥ ,٣	٪٢٤ ,٧	٪١٠٠ ,٠
قيمة مربع كاي (b) ٣ ,٩٣٤ مستوى الدلالة (٠ ,٠٥)					
الرغبة في مجاراةالصديقات	نعم	العدد	٣١	٥	٣٦
		النسبة	٪٦٣ ,٣	٪١٠ ,٢	٪٧٣ ,٥
	لا	العدد	٧	٦	١٣
		النسبة	٪١٤ ,٣	٪١٢ ,٢	٪٢٦ ,٥
		العدد	٣٨	١١	٤٩
		النسبة	٪٧٧ ,٦	٪٢٢ ,٤	٪١٠٠ ,٠
قيمة مربع كاي (b) ٥ ,٧١١ مستوى الدلالة (٠ ,٠١)					

السجن و مخالطة السجينات (صديقات السوء)	نعم	العدد	٣٣	٥	٣٨
		النسبة	٦٦,٠٪	١٠,٠٪	٧٦,٠٪
	لا	العدد	٥	٧	١٢
		النسبة	١٠,٠٪	١٤,٠٪	٢٤,٠٪
المجموع		العدد	٣٨	١٢	٥٠
		النسبة	٧٦,٠٪	٢٤,٠٪	١٠٠,٠٪
قيمة مربع كاي (b) ١٠,٢٠٤ مستوى الدلالة (٠,٠٠١)					
نفس أسباب دخولي للسجن للمرة الأولى	نعم	العدد	٣٨	٣	٤١
		النسبة	٧٣,١٪	٥,٨٪	٧٨,٨٪
	لا	العدد	٣	٨	١١
		النسبة	٥,٨٪	١٥,٤٪	٢١,٢٪
المجموع		العدد	٤١	١١	٥٢
		النسبة	٧٨,٨٪	٢١,٢٪	١٠٠,٠٪
قيمة مربع كاي (b) ٢٢,٢٤٨ مستوى الدلالة (٠,٠٠١)					
العنوسة	نعم	العدد	٤	٦	١٠
		النسبة	١٥,٤٪	٢٣,١٪	٣٨,٥٪
	لا	العدد	١١	٥	١٦
		النسبة	٤٢,٣٪	١٩,٢٪	٦١,٥٪
المجموع		العدد	١٥	١١	٢٦
		النسبة	٥٧,٧٪	٤٢,٣٪	١٠٠,٠٪
الغيرة و الحقد	نعم	العدد	٢٢	٧	٢٩
		النسبة	٥٠,٠٪	١٥,٩٪	٦٥,٩٪
	لا	العدد	٨	٧	١٥
		النسبة	١٨,٢٪	١٥,٩٪	٣٤,١٪
المجموع		العدد	٣٠	١٤	٤٤
		النسبة	٦٨,٢٪	٣١,٩٪	١٠٠,٠٪

الشعور بالظلم و القهر	نعم	العدد	٤٢	١٠	٥٢
		النسبة	٧٠,٠٪	١٦,٧٪	٨٦,٧٪
	لا	العدد	٣	٥	٨
		النسبة	٥,٠٪	٨,٣٪	١٣,٣٪
المجموع		العدد	٤٥	١٥	٦٠
		النسبة	٧٥,٠٪	٢٥,٠٪	١٠٠,٠٪
قيمة مربع كاي (b) ٦,٩٢٣ مستوى الدلالة (٠,٠١)					
نظرة المجتمع لي بأني خريجة سجون	نعم	العدد	٣٠	٣	٣٣
		النسبة	٧١,٤	٧,١٪	٧٨,٦٪
	لا	العدد	٤	٥	٩
		النسبة	٩,٥٪	١١,٩٪	٢١,٤٪
		العدد	٣٤	٨	٤٢
		النسبة	٨١,٠٪	١٩,٠٪	١٠٠,٠٪
قيمة مربع كاي (b) ٩,٩٠١ مستوى الدلالة (٠,٠١)					

يوضح الجدول رقم (١٩) الأسباب التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العائدات للجريمة،وكذلك من غير العائدات لها وتبين من خلاله أن الأسباب التي أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي متنوعة ومتعددة،وجاء ترتيب تلك الأسباب وفقاً لما يلي:

١ ـ استمرار المشكلات الأسرية. وأتى هذا السبب في الترتيب الأول من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٦ , ٧٥٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠١ , ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن المشكلات الأسرية

كانت سبباً قويا دفع العائدات للعود مرة أخرى للجريمة،مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات، والمشكلات الأسرية عادة ما تكون متعددة ومتباينة، ولا تنحصر في سبب، ولعل العامل الاقتصادي قد يكون سبباً رئيساً فيها.

٢ ـ نفس أسباب دخول السجن للمرة الأولى. وأتى هذا السبب في الترتيب الثاني من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (١ , ٧٣٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠١ , ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن العائدات للجريمة أفدن بأن السبب الأول الذي أدى لارتكاب الجريمة للمرة الأولى لم يزل حتى تتوقف عن العود لذلك، وكما بينت نتائج هذه الدراسة سابقاً دخول السجن للمرة الأولى قد عزي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية، أي أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وعدم تحسنهما ساهما بشكل مباشر في العود للجريمة مرة أخرى.

٣ ـ نظرة المجتمع لي بأني خريجة سجون. وأتى هذا السبب في الترتيب الثالث من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٤ , ٧١٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠١ , ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها،وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن نظرة

المجتمع كان لها تأثير سلبي على العائدات للجريمة وساهم في العود للجريمة مرة أخرى،مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

٤ـ الشعور بالظلم والقهر. وأتى هذا السبب في الترتيب الرابع من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٧٠٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠١ , ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها،وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن العائدات للجريمة أفدن بأن شعورهن بالظلم والقهر سبب مساعد لهن للعود مرة أخرى للجريمة مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

٥ ـ السجن ومخالطة السجينات (صديقات السوء). وأتى هذا السبب في الترتيب الخامس من حيث الأهمية.من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٦٦٪).كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠٠١ , ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن العائدات أفدن بأن صديقات السوء اللائي اختلطن بهن هن سبب مباشر للعود للجريمة مقارنة بغير العائدات للجريمة.

٦ ـ استمرار المشكلات الاقتصادية. وأتى هذا السبب في الترتيب السادس من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٨ , ٦٥٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية

بلـغ (٠,٠٥) بين العائـدات للجريمة وغير العائـدات لها، وكانت هـذه الفروق لصالح عينة الدراسـة من العائـدات للجريمة. أي أن اسـتمرار المشكلات الاقتصادية سـبب رئيس لهن للعود مرة أخرى للجريمة مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

٧ـ وجود المغريات المادية. وأتى هذا السبب في الترتيب السابع من حيث الأهميـة من وجهة نظـر أفراد العينة مـن العائـدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (١,٦٤٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات مما يوحي بأن المغريات المادية تكون سـبباً يدفـع غير العائدات للجريمة للعود للجريمة مرة أخرى.

٨ـ الرغبـة في مجـاراة الصديقـات. وأتـى هذا السـبب في الترتيب الثامن مـن حيث الأهميةمن وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة. وذلـك بنسـبة بلغـت (٣,٦٣٪). كما أشـارت قيمة مربـع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالة معنوية بلغ (٠,٠١) بـين العائـدات للجريمة وغـير العائـدات لها. وكانت هـذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن العائدات أفدن بـأن تقليد الصديقات ومجاراتهن سـبب رئيس لهن للعود مرة أخرى للجريمة، مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

٩ـ الغـيرة والحقـد. وأتـى هـذا السـبب في الترتيـب التاسـع مـن حيث الأهميةمـن وجهـة نظر أفـراد العينة مـن العائـدات للجريمةوذلك بنسبة بلغت (٥٠٪)كما أشارت قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائـدات للجريمة وغير العائدات،مما يوحي بأن

الغيرة والحقد ربما يدفعان غير العائدات للجريمة للعود للجريمة مرة أخرى.

١٠ ـ ضعف الإرادة في التخلص من المخدرات. وأتى هذا السبب في الترتيب العاشر من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٧, ٤٥٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية بلغ (٠٢, ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن العائدات للجريمة أفدن بأن ضعف الإرادة في التخلص من المخدرات، سبب رئيس لهن للعود مرة أخرى للجريمة، مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

١١ـ ضعف الوازع الديني. وأتى هذا السبب في الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٤, ٤٤٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات،مما يوحي بأن ضعف الوازع الديني ربما يكون سبباً قوياً لغير العائدات للجريمة لارتكاب الجريمة مرة أخرى.

١٢ـ العنوسة. وأتى هذا السبب في الترتيب الثاني عشر الأخير من حيث الأهمية من وجهةنظر أفراد العينة من العائدات للجريمة وذلك بنسبة بلغت (٤, ١٥٪). كما أشارت قيمة مربع كاي إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات، مما يوحي بأن العنوسة تعد أيضاً سبباً لغير العائدات للعود للجريمة مرة أخرى، إذا لازمتهن لفترة طويلة.

وتشـير قيمة مربع كاي التي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) في جميع الأسباب المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي إلى أن الفروق كانت لصالح غير العائدات للجريمة،مقارنة بمرتكبات السـلوك الإجرامي لأول مرة، وتؤكد هذه النتيجة أن من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى العود لارتكاب السلوك الإجرامي من وجهة نظر أفراد العينة كان استمرار المشكلات الأسرية المتعددة والتي يكون دافعها في الغالب ضعف المستوى الاقتصادي، وكذلك نظرة المجتمع القاسـية لمرتكبات السلوك الإجرامي بأنهن خريجات سجون، والشـعور بالظلم والقهر، ومخالطة صديقات السوء السجينات والتأثر بهن، إضافة إلى اسـتمرار المشـكلات الاقتصادية والمتكررة، وربما تكون جميع هذه الأسـباب اجتمعت، ودفعت مرتكبات السـلوك الإجرامي للعود للجريمة مـرة أخرى، لهـذا ترى الباحثـة أن مرتكبات السـلوك الإجرامـي لم يرتكبن الجريمة في ظروف أسرية عادية، بل هناك عوامل اقتصادية، واجتماعية قاهرة قادتهـن إلى ذلـك، وإن لم تزل هذه الأسـباب فقد يتكرر العـود للجريمة مرة أخرى.

المحور الثالث: إجابة السؤالين الرابع والخامس

«ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات، وهل للعود طابع عام أم خاص».

وتمت الإجابة على هذا السؤال وفقاً لما يلي:

الجدول رقم (٢٠) أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات

نمط الجريمة		النوع		المجموع
		عائدة للجريمة	غير عائدة للجريمة	
أخلاقية	العدد	٨٤	٧٥	١٥٩
	النسبة	٪٥٢,٨	٪٤٧,٢	٪١٠٠,٠
سرقة	العدد	٦	٨	١٤
	النسبة	٪٤٢,٩	٪٥٧,١	٪١٠٠,٠
مسكرات	العدد	٣	٤	٧
	النسبة	٪٤٢,٩	٪٥٧,١	٪١٠٠,٠
مخدرات	العدد	٢٤	١٠	٣٤
	النسبة	٪٦٨,٦	٪٢٨,٦	٪٩٧,١
قتل	العدد	٢	٨	١٠
	النسبة	٪١٨,٢	٪٧٢,٧	٪٩٠,٩
تزوير	العدد	٣	٥	٨
	النسبة	٪٣٧,٥	٪٦٢,٥	٪١٠٠,٠
تهريب	العدد	–	–	–
	النسبة	–	–	–
أخرى	العدد	٦	٢	٨
	النسبة	٪٧٥,٠	٪٢٥,٠	٪١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (٢٠) توزيع أفراد عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات حسب أنماط الجرائم المرتكبة. وتبين من خلاله أن نمط الجريمة الأولى لعينة الدراسة بالنسبة

لغير العائدات للجريمة كان هو الجرائم الأخلاقية،وبلغت نسبة ذلك (٢ , ٤٧٪). في حين توزع أفراد عينة الدراسة على بقية الجرائم الأخرى كالسرقة، والمخدرات، والمسكرات، والقتل والتزوير بأعداد قليلة ومتباينة من نمط جريمة إلى أخرى.

أما بالنسبة للعائدات للجريمة، فتبين أن غالبية نمط جريمتهن كانت كذلك الجرائم الأخلاقية،وبلغت نسبة ذلك (٨ , ٥٢٪)يلي ذلك المخدرات. في حين توزع أفراد العينة بأعداد قليلة كذلك على بقية أنماط الجرائم المرتكبة في العود للجريمة.

تشير هذه النتيجة إلي أن مرتكبات السلوك الإجرامي للعائدات ولغير العائدات لمعظم أفراد عينة الدراسة هو الجرائم الأخلاقية. وتؤكد هذه النتيجة أن العود للجريمة يأخذ طابع العود الخاص المتمثل في الجرائم الأخلاقية.وكما هو معروف فإن الجرائم الأخلاقية كذلك متعددة ومتباينة. ولا تقتصر على جريمة واحدة بعينها فالغش، والاحتيال، والتزوير، والسرقة وغيرها تدخل ضمن الجرائم الأخلاقية.

المحور الرابع: إجابة السؤال السادس

«ما عدد مرات العود بالنسبة للعائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي».

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال مقارنة عدد مرات العود للجريمة وفقاً لنمط الجريمة من العائدات للجريمة فقط، وذلك وفقاً لما يلي:

الجدول رقم (٢١) عدد مرات العود لمرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات للجريمة

نمط جريمة العائدات للجريمة		كم مرة تم سجنك قبل هذه المرة				المجموع
		مرة	مرتان	ثلاث مرات	أربع فأكثر	
الجريمة الأخلاقية	العدد	٤١	١٨	١٠	٤	٧٣
	النسبة	٥٦,٢٪	٢٤,٧٪	١٣,٧٩٪	٥,٥٪	١٠٠,٠٪
جريمة السرقة	العدد	–	٢	١	–	٣
	النسبة	–	٦٦,٧٪	٣٣,٣٪	–	١٠٠,٠٪
جريمة المسكرات	العدد	١	٢	١	–	٤
	النسبة	٢٥,٠٪	٥٠,٠٪	٢٥,٠٪	–	١٠٠,٠٪
جريمة المخدرات	العدد	٧	٨	١	–	١٦
	النسبة	٤١,٢٪	٤٧,١٪	٥,٩٪	–	٩٤,١٪
جريمة القتل	العدد	٦	١	–	١	٨
	النسبة	٧٥,٠٪	١٢,٥٪	–	١٢,٥٪	١٠٠,٠٪
جريمة التزوير	العدد	–	١	١	–	٢
	النسبة	–	٥٠,٠٪	٥٠,٠٪	–	١٠٠,٠٪
جرائم أخرى	العدد	٤	–	–	–	٤
	النسبة	١٠٠,٠٪	–	–	–	١٠٠,٠٪

يوضح الجدول رقم (٢١) عدد مرات عود مرتكبات السلوك الإجرامي، وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة من مرتكبات الجرائم الأخلاقية عدن لهذه الجريمة مرة واحدة، وذلك بنسبة بلغت (٥٦,٢٪). في حين بلغت نسبة اللائي عدن لهذه الجريمة مرتين (٢٤,٧٪). في حين كانت

هناك نسبة بلغت (٧ , ١٣٪) أفدن بأنهن عدن لهذه الجريمة ثلاث مرات، بينما نجد هناك نسبة بلغت (٥ , ٥٪) ذكرن بأنهن عدن لهذه الجريمة أربع مرات فأكثر.

أما بالنسبة لجريمة السرقة، وجريمة المسكرات والمخدرات، وجريمة القتل والتزوير فنجد أن هذه الجرائم رغم وجود عود لها، فإنها ترتكب بشكل طفيف، إذا استثنينا جرائم المخدرات التي ترتفع قليلاً،قد بلغت نسبة ذلك (١ , ٤٧٪) للعائدات لهذه الجريمة مرتين، ونسبة بلغت (٢ , ٤١٪) للعائدات للجريمة مرة واحدة، ونسبة بلغت (٩ , ٥٪) للعائدات لهذه الجريمة ثلاث مرات.

تؤكد هذه النتيجة أن العود للجريمة يحدث أكثر من مرة، وفي هذه النتيجة تركز العود للجريمة في المرة الأولى، يلي ذلك العود للجريمة في المرة الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة.

المحور الخامس: إجابة السؤال السابع

«ما العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات ولغير العائدات»

صنفت الباحثة الوضع الفعلي للعائدات للجريمة إلى ثلاث فئات هي:

١ ـ وضع يتعلق بالأسرة.

٢ـ وضع يتعلق بالأقارب والأصدقاء.

٣ ـ وضع شخصي (نفسي).

وفيما يلي نتائج ذلك

قبل التعرف على نتائج هذا السؤال سيتم التعرف على الوضع الفعلي للعائدات للجريمة وذلك وفقاً لما يلي :

١ ـ وضع يتعلق بالأسرة، وتضمن هذا المقياس العبارات التالية:

١ ـ لا تتدخل أسرتي في أي شيء أعمله حتى ولو كان خطأ.

٢ ـ منزلنا مليء بالمشكلات والشجار والمخاصمة.

٣ ـ تغضب أسرتي عندما تخطئ إحدانا.

٤ ـ لا أحس بالأمن داخل أسرتي.

٥ ـ أخاف من مواجهة أسرتي بعد جريمتي الأولى.

٦ ـ أحس بالأمن داخل أسرتي أكثر من خارجه.

٧ ـ بعض أفراد أسرتي سبق أن دخلوا السجن.

٨ ـ أشعر منذ الصغر بأن أبي وأمي يحبان إخوتي أكثر مني.

٢ـ وضع يتعلق بالأقارب والأصدقاء، وتضمن هذا المقياس العبارات التالية:

١ ـ كثير من أقاربي لا يتقبلني لأني دخلت السجن.

٢ ـ صديقاتي غالباً يتحدثن عن أشياء محرمة أو ممنوعة عندما يتقابلن.

٣ ـ تعلمت السلوك الإجرامي من صديقات لي.

٤ ـ أفعل مثل ما تقوم به صديقاتي حتى لا أخسرهن.

٣ ـ وضع شخصي (نفسي)، وتضمن هذا المقياس العبارات التالية:

١ ـ أعتبر نفسي منحرفة.

٢ ـ لم يعد يجرح إحساسي ما يصفني به الناس.

٣ ـ لو كان عندي مصدر دخل مستقل ما كان لأحد إجباري على فعل ما لا أريد.

٤ ـ إذا لم أقم بما قمت به من عمل فلن أستطيع أن أجد ما أعيش منه.

٥ ـ أشعر برغبة شديدة في الحصول على المال بأي وسيلة.

٦ ـ تأخري في الزواج يجعلني أبحث عن إشباع غرائزي حتى ولو كان بطريق غير مشروع.

٧ ـ عندما أقدمت على هذا الفعل لم أعرف أنه جريمة.

٨ ـ دفعني لهذا الفعل رغبتي في التغلب على الفراغ والملل.

٩ ـ أشعر بعدم تقبل المجتمع لي بعد خروجي من السجن.

١٠ ـ قطع الجميع علاقتهم بي منذ دخولي السجن.

١١ ـ أشعر بأن الآخرين من حولي يحتقرونني،ويرفضون التعامل معي بعد خروجي من السجن.

١٢ ـ أشعر بأني ظلمت كثيراً بهذا السجن.

١٣ ـ أرى أن ما فعلته لا يستوجب السجن.

١٤ ـ أنا لست مذنبة، وإنما تم تلفيق التهمة لي.

تبين الجداول التالية العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات للجريمة ولغير العائدات لها.

الفروق بين العائدات الجريمة وغير العائدات وفقاً للوضع الفعلي لهم.

الجدول رقم (٢٢) اختبار (ت. T. test) لمعرفة الفروق بين عائدات الجريمة وغير العائدات وفقاً للوضع الفعلي لهن

الوضع الفعلي	أفراد العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
وضع يتعلق بالأسرة	عائدة للجريمة	٩٩	١,٤٠٧١	٠,٢٤٨١٥	-٥,٨٧٤	٠,٠١
	غير عائدة للجريمة	١١٠	١,٦٠٦٣	٠,٢٤١٦٨		
وضع يتعلق بالأقارب	عائدة للجريمة	٩٩	١,٣٠٦٤	٠,٣٥٧٩٠	-٤,٥٥٠	٠,٠١
	غير عائدة للجريمة	١٠٧	١,٥٣٠٤	٠,٣٤٨٤٠		
وضع شخصي	عائدة للجريمة	١٠٠	١,٣٢٩٩	٠,٢٢٤٠٥	-٤,٧٠٠	٠,٠١
	غير عائدة للجريمة	١١٠	١,٤٦٨٠	٠,٢٠١٦٩		

يوضح الجدول رقم (٢٢) اختبار (ت T.Test) لمعرفة الفروق بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الأسري الذي يعشن فيه، وكذلك وضعهن الشخصي، ووضعهن المتعلق بالأقارب والأصدقاء. وتبين من خلاله أن للعلاقة الأسرية السائدة التي يعيش فيها أفراد العينة، المتمثلة في التفكك الأسري السائد في الأسرة،وعدم وجود الأمان في الأسرة، وكذلك الحرمان العاطفي وغيره، كانت ذات أثر كبير في ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات، وقد بينت قيمة (ت) البالغة (٨٧, ٥) فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى (٠١, ٠) وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة. بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن الوضع الأسري الرديء الذي يعشن فيه، كان ذا أثر بالغ في ارتكابهن للسلوك الإجرامي، مقارنة بزميلاتهن العائدات للجريمة.

كما تبين كذلك من نتائج الجدول رقم (٢٢) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠١, ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لوضع أفراد العينة المتعلق بالأقارب والأصدقاء المتمثل في تقليد الصديقات ومحاكاتهن فيما يعملن وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة، بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن لعلاقة الأقارب دورا رئيسا ومؤثرا في ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له، وذلك بتقليد صديقات السوء فيما يعملن.

كما بينت نتائج الجدول رقم (٢٢) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠١, ٠) بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الشخصي لأفراد العينة المتمثل في انخفاض مستوى التعليم وانخفاض مستوى تقدير الذات، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة، بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن وضعهن الشخصي المتمثل في انخفاض مستوى تعليمهن ومستوى فهمهن ومستوى تقديرهن لذواتهن كان سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي، وكان تأثيره كبيراً بالنسبة للعائدات للجريمة، مقارنة بغير العائدات لها.

وعليه تفيد نتائج هذه الدراسة أن للسلوك الإجرامي عوامل عدة تساهم فيه بالنسبة لمرتكبات السلوك الإجرامي لأول مرة أو العائدات له. فمنها ما يتعلق بالأسرة، ومنها ما يتعلق بالأقارب والصديقات، ومنها ما هو شخصي يعود لشخصية مرتكبة السلوك الإجرامي نفسه، وهذه العوامل الثلاثة، مجتمعة، كان تأثيرها على العائدات للجريمة أكبر من غير العائدات لها.

أولاً: العلاقة بين نمط الجريمة وفقاً للوضع الأسري بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وفقاً لنمط الجريمة المرتكبة.

الجدول رقم (٢٣) الفروق في المتوسطات الحسابية وفقاً لنمط الجريمة المرتكبة بسبب الأسرة للعائدات وغير العائدات

نمط الجريمة المرتكبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سرقة	١٤	١,٥٠٠٠	٠,١٧٦٧٨
زنا	٣٧	١,٤٩٠٨	٠,٢٦٩٨٢
دعارة	٩٧	١,٥٢٦٨	٠,٢٧٦٤٣
مخدرات	٧	١,٣٦٧٣	٠,٢٠٦٩٣
قتل	١٦	١,٥٥٦٢	٠,٢٤٥٦٣
تزوير	٨	١,٥٧٨١	٠,١٧٥٤٧
تعاطي المخدرات	٦	١,٥٠٠٠	٠,٣٤٤٦٠
ترويج	٤	١,٢٥٠٠	٠,٢٢٨٢٢
أخرى	١٧	١,٥٢٦٣	٠,٢٨٤٥٤
المجموع	٢٠٦	١,٥١١٢	٠,٢٦٤٢٧

الجدول رقم (٢٤) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين نمط الجريمة المرتكبة تبعاً للوضع الأسري

الوضع الأسري	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٥٣١	٨	٠,٠٦٦	٠,٩٤٩	٠,٤٧٧
داخل المجموعات	١٣,٧٨٦	١٩٧	٠,٠٧٠		
المجموع	١٤,٣١٧	٢٠٥			

يوضح الجدول رقم (٢٣) العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي الخاص بالأسرة بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها. وتبين من خلاله أن أعلى متوسط حسابي وفقاً للوضع الأسري بلغ (٥٧ , ١) للائي نمط جريمتهن تزوير، في حين بلغ أقل متوسط حسابي (٢٥ , ١) للائي نمط جريمتهن ترويج المخدرات، وهذا التقارب في المتوسطات لم يؤد إلى فروق دالة إحصائياً كما تشير نتائج الجدول رقم (٢٤) الذي يوضح تحليل التباين الآحادي لمعرفة الفروق في الدلالة الإحصائية بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لمتغير نمط الجريمة المتعلق بالأسرة، فقدكانت قيمة (ف) البالغة (٩٤٩ , ٠) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (٠٥ , ٠).

وهذه النتيجة تشير، بوضوح، إلى أن الوضع الفعلي لأفراد عينة الدراسة الخاص بالأسرة الناتج من التفكك الأسري والحرمان العاطفي الذي يعشن فيه كان سبباً في ارتكاب السلوك الإجرامي بين العائدات للجريمة أو غير العائدات للجريمة. ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما ذكرته نتائج الجداول السابقة في أن الوضع الأسري السيئ،والتفكك الأسري الذي يعيش فيه أفراد عينة الدراسة كان ذا أثر بالغ في جميع الأنماط السلوكية المرتكبة للعائدات للجريمة ولغير العائدات لها.

ثانياً: العلاقة بين نمط الجريمة وفقاً للوضع الفعلي للأقارب بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لنمط الجريمة المرتكبة.

الجدول رقم (٢٥) الفروق في المتوسطات الحسابية وفقاً لنمط الجريمة المرتكبة بسبب الأقارب للعائدات وغير العائدات

نمط الجريمة المرتكبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سرقة	١٤	١,٤٧٦٢	٠,٢٧٤٣١
زنا	٣٧	١,٤١٢٢	٠,٣٦٤٢٧
دعارة	٩٧	١,٣٨٨٣	٠,٣٦٦٧٩
مخدرات	٧	١,٢٥٠٠	٠,٢٥٠٠٠
قتل	١٥	١,٥١٦٧	٠,٤٢٧٤٨
تزوير	٨	١,٣٥٤٢	٠,٣٥٠٠٣
تعاطي المخدرات	٦	١,١٦٦٧	٠,٣٠٢٧٧
ترويج	٤	١,٣٧٥٠	٠,٤٣٣٠١
أخرى	١٦	١,٦٨٢٣	٠,٣٧٠٤٦
المجموع	٢٠٤	١,٤١٨٣	٠,٣٦٨٤٣

الجدول رقم (٢٦) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين نمط الجريمة المرتكبة تبعاً لعلاقة الأقارب والصديقات

علاقة الأقارب والأصدقاء	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢,٠١٤	٨	.٢٥٢	١,٩٢٢	٠,٠٥
داخل المجموعات	٢٥,٥٤١	١٩٥	.١٣١		
المجموع	٢٧,٥٥٥	٢٠٣			

الجدول رقم (٢٧) نتائج اختبار توكي (Tuky) لتبيان اتجاه الدلالة الإحصائية

(I) ما نوع القضية التي أودعت بموجبها في السجن حالياً حسب التهمة الموجهة لك	(J) ما نوع القضية التي أودعت بموجبها في السجن حالياً حسب التهمة الموجهة لك	متوسط الفروق (i-j)	الانحراف الخطأ	مستوى الدلالة
سرقة	زنا	٠,٠٦٤٠	٠,١١٣٥٦	١,٠٠٠
	دعارة	٠,٠٨٧٩	٠,١٠٣٤٧	٠,٩٩٥
	مخدرات	٠,٢٢٦٢	٠,١٦٧٥٣	٠,٩١٥
	قتل	-٠,٠٤٠٥	٠,١٣٤٤٩	١,٠٠٠
	تزوير	٠,١٢٢٠	٠,١٦٠٤٠	٠,٩٩٨
	تعاطي المخدرات	٠,٣٠٩٥*	٠,١٧٦٥٩	٠,٧١٣
	ترويج	٠,١٠١٢	٠,٢٠٥١٨	١,٠٠٠
	أخرى (جرائم أخلاقية)	-٠,٢٠٦١	٠,١٣٢٤٥	٠,٨٢٧

* مستوى الدلالة كما يبينها اختبار توكي

يوضح الجدول رقم (٢٥) العلاقة بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لنمط الجريمة حسب وضعهن المتعلق بالأقارب والأصدقاء. وتبين من خلاله أن أعلى متوسط وفقاً لوضع الأقارب بلغ (٦٨ , ١) للائي نمط جريمتهن أخرى (الجرائم الأخلاقية)، في حين بلغ أقل متوسط حسابي (١٦ , ١) للائي نمط جريمتهن تعاطي المخدرات، وهذه الفروق في المتوسطات أدت إلى وجود فروق دالة إحصائياً كما تشير نتائج الجدول رقم (٢٦) الذي يوضح تحليل

التبايـن الأحادي لمعرفة الفـروق في الدلالة الإحصائيـة وفقاً لوضع الأقـارب للعائـدات للجريمـة وغـير العائدات لهـا تبعـاً لمتغير نمط الجريمـة، فقدكانـت قيمـة (ف) البالغة (٩٢ , ١) دالـة إحصائياً عند مستوى (٠١ , ٠).

وبالنظر للجدول رقم (٢٧) الذي يبين نتائج اختبار (توكي) لتحديد الفـروق في الدلالـة الإحصائيـة في نمـط الجريمة المرتبـط بالأقارب والصديقات، اتضح من خلاله أن الفروق الإحصائية جاءت لصالح اللائي نمط جريمتهن سرقة، بمعنى أن مرتكبات السلوك الإجرامي المتمثل في السرقة مارسـن ذلك السـلوك الإجرامي أسوة بزميلاتهن من الأقارب والصديقات.

وهـذه النتيجة تشـير إلى أن أفراد العينة يقلـدن أقاربهن وأصدقاءهن فيـما يفعلون، ويدلل هذا على أن نمط جريمة السرقة الممارس من قبل الأقـارب والصديقـات انتقـل إلى مرتكبات السـلوك الإجرامي من العائـدات وغير العائدات للجريمـة تقليداً لهم، وينطبق هذا بالتأكيد عـلى بقيـة الجرائم الأخـرى. فـإن كان صديقات مرتكبات السـلوك الإجرامي وأقاربهن يمارسن نمط جريمة آخر ربما ينتقل هذا السلوك أيضـاً لمرتكبـات السـلوك الإجرامـي وأقاربهن من العائـدات وغير العائدات للجريمة.

ثالثاً: العلاقة بين نمط الجريمة وفقاً للوضع الشخصي بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لنمط الجريمة المرتكبة.

الجدول رقم (٢٨) الفروق في المتوسطات الحسابية وفقاً لنمط الجريمة الشخصي المرتكب بين العائدات وغير العائدات للجريمة

نمط الجريمة المرتكبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سرقة	١٤	١,٣٤٩٤	٠,٢١٤١٣
زنا	٣٧	١,٣٨٧٢	٠,٢٢٥٢٣
دعارة	٩٨	١,٣٨٧٢	٠,٢١١٧٠
مخدرات	٧	١,٣٧٩١	٠,١٨٣٦٩
قتل	١٦	١,٤٧١٠	٠,٢٤٢٥٠
تزوير	٨	١,٤١٥٩	٠,٢٩٨٢١
تعاطي المخدرات	٦	١,٤٤٨٧	٠,٢٥٠٠٥
ترويج	٤	١,٢٦٩٢	٠,١٣٣٢٣
أخرى	١٧	١,٤٨٧٤	٠,٢٥٣١٧
المجموع	٢٠٧	١,٣٩٩٧	٠,٢٢٢٧٨

الجدول رقم (٢٩) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين نمط الجريمة المرتكبة تبعاً للوضع الشخصي لمرتكبات السلوك الإجرامي

عوامل شخصية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠,٣٥٦	٨	٠,٠٤٥	.٨٩,٤	٠,٥٢٣
داخل المجموعات	٩,٨٦٨	١٩٨	٠,٠٥٠		
المجموع	١٠,٢٢٤	٢٠٦			

يوضح الجدول رقم (٢٨) العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الشخصي المتمثل في انخفاض مستوى تعليم أفراد العينة ومستوى فهمهن وضعف مستوى تقديرهن لذاتهن بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وتبين من خلاله أن أعلى متوسط وفقاً للوضع الشخصي بلغ (٤٨ , ١) للائي نمط جريمتهن أخرى (جرائم أخلاقية). في حين بلغ أقل متوسط حسابي (٢٦ , ١) للائي نمط جريمتهن ترويج المخدرات. وهذا التقارب في المتوسطات لم يؤد إلى فروق دالة إحصائياً، كما تشير نتائج الجدول رقم (٢٩) الذي يوضح تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في الدلالة الإحصائية للوضع الشخصي بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لمتغير نمط الجريمة، فقد كانت قيمة (ف) البالغة (٨٩٤ , ٠) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (٠٥ , ٠).

وتشير هذه النتيجة بوضوح،إلى أن الوضع الشخصي لأفراد عينة الدراسة المتمثل في انخفاض مستوى التعليم، ومستوى الفهم، وضعف تقدير الذات كان ذا أثر كبير على جميع أنماط الجرائم المرتكبة من سرقة، وزنا، ومخدرات، وقتل وغيرها، سواء للعائدات للجريمة أو غير العائدات لها. ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما ذكرته نتائج الجداول السابقة في أن الوضع الشخصي المتمثل في ضعف المستوى التعليمي، وضعف الشخصية يعد سبباً رئيساً في ارتكاب السلوك الإجرامي. فعادة ما يقلد الضعيف من حوله خصوصاً من الأصدقاء والأقارب، وكثير من مرتكبي السلوك الإجرامي يرتكبون الجريمة وقد لا يعرفون أن هذه جريمة يعاقب عليها القانون، ويعود ذلك بالتأكيد إلى الجهل الذي سببه انحدار المستوى التعليمي.

٤ .٣ دراسة الحالة

الحالة الأولى

عمرها ٤٠ سنة متزوجة، وأم لخمسة أطفال، أنجبت الطفلة الخامسة بعد خروجها من السجن للمرة الأولى، جامعية تعمل معلمة للمرحلة الابتدائية، حالتها المادية ممتازة، من أسرة غنية ومعروفة اجتماعياً. دخلت السجن للمرة الأولى بسبب قتل خادمتها الأندونيسية الجنسية، بعد أن اختلفت معها،وضربتها ضرباً مبرحاً، وقفلت عليها الباب،وتركتها بدون طعام أو شراب حتى تأثرت حالتها الصحية وعند نقلها للمستشفى فارقت الحياة، وحكم عليها بالسجن خمس سنوات هي الحق العام، أما الحق الخاص فقد دفعت الدية لأهل القتيلة، وقضت فترة سنتين فقط في السجن،ثم شملها العفو الملكي وخرجت. عادت لحياتها الأولى بشكل طبيعي وكأن شيئاً لم يكن. عادت لعملها في التدريس، وعلاقتها بأهلها وزوجها ممتازة، فقد كانوا يزورونها ويتواصلون معها، وصديقاتها كذلك، وأنها تحس أن كل شيء عادي، وأنها لم تعمل شيئا وإن ما فعلته كان قضاء وقدرا، أمضت فترة ست سنوات خارج السجن بعد خروجها في المرة الأولى خلالها أنجبت طفلة. أقدمت على نفس الجريمة للمرة الثانية فقتلت خادمتها من الجنسية السيرلانكية، ولكن بطريقة مختلفة فقد أقدمت على إلقائها من أعلى الدرج،وأصيبت الخادمة بإصابات بالغة في الرأس فارقت الحياة على أثرها، وحكم عليها بالسجن. والآن لها ثلاث سنوات وثلاثة شهور داخل السجن للمرة الثانية (عود خاص) تنتظر أن يأتيها عفو، وترى أنها ليست مجرمة أو قاتلة، وإنما الشيء يحدث بالصدفة وقدر، وليس لها يد فيه من وجهة نظرها.

وتتوقع هذه المرة أنه بعد خروجها يقل تقبل الناس لها عن المرة الأولى بمن فيهم الأهل والأقارب، وصديقاتها وزميلاتها المدرسات. تخاف كثيراً هذه المرة من ردة فعل زوجها، تتوقع أن يطلقها أو يهجرها مع أنها ترجع وتقول أنا ليس لي ذنب، بل أنه كرجل وأثناء إقامتها بالسجن يحتاج لامرأة، وخصوصاً أن أولادها الخمسة تحت رعاية والدتها، وأسرتها جميعاً يهتمون بهم، وأن الرجل دائماً يبحث عن راحته، وزوجها تتوفر له كل العوامل المساعدة.

ملاحظة:

هذه الحالة فيها شيء من الغرابة غير كل الحالات الموجودة بالسجن واللاتي تمت مقابلتهن، فهي شخصية غريبة قاتلة مرتين،وتحس بأنها إنسانة قوية محترمة لها مكانتها في أسرتها وأن ما حدث صدفة ولن يؤثر عليها. الغريب أنها تذكر أن بيئة السجن ممكن أن تؤثر على السجينات، ولكن لا تعتبر نفسها منهن، وتنظر لهن بدونية، وترى أن صديقاتها لم يتغيرن عليها بعد خروجها في المرة الأولى وانهن يراعين شعورها، حتى أنها إذا سألت عن شيء ما حدث في المدرسة وقت سجنها يقلن لها عندما كنت مسافرة. تطلب من زوجها انتظارها طوال هذه السنوات والبقاء على حبها وعدم التغير عليها، وكأنها لم تذنب مرتين.

الحالة الثانية

عمرها ٥٥ سنة لديها خمسة أولاد وسبع بنات أكبرهم ولد في السادسة والعشرين من العمر، وأصغرهم في السابعة من العمر، ومن البنات اثنتان متزوجتان والخمس الأخريات يعشن معها في المنزل، أمية غريبة الشخصية، جريئة لا تحس بأن ما فعلته جريمة بشعة، وإنما خطأ بسيط وترى أن السجن

أحسن من الحياة بالخارج على حد قولها، ليس به وجع رأس أو مشاكل، تعمل بسوق حجاب في أشياء خاصة بالنساء، وتسكن بالقرب منه، وتذكر على حد قولها أن لها مشاكل مع أشخاص في السوق، وهم دائماً ما يفترون عليها ويسببون لها مشاكل في السوق، ومن ثم يشتكون عليها في قسم الشرطة بالنسيم. في حديثها سألتها عن طبيعة علاقتها بزوجها كونها لا تذكر شيئا عنه عندما تتحدث عن حياتها وأولادها وبناتها وعملها والغريب أنها على ذمته ولم يطلقها، لكنها تقول إن حياتي معه في السابق أشبه ما تكون بعيشة الحيوانات لا يوجد فيها أي رابط، يلعنها ويشتمها، خلافات مستمرة يصفها بألفاظ بذيئة وسيئة ولا يناديها باسمها. وعندما دخل ابنها ذو الـ ١٦ سنة السجن بعد مشاجرة مع شخص ما وطعنه حكم عليه بالسجن، وأصبح الزوج يعايرها به وأنه راعي سجون، وطالع على أخواله، فساءت العلاقة بينهما وزاد كرهها له فهي لا تحبه ولا تحترمه وبعد أن خرج ابنها من السجن زوجته من ابنة عمه، وعاش معهم بالمنزل وأنجب بنتا ثم عاد للسجن مرة أخرى في قضية لمدة سنتين. ومن غرابة أقوالها (أن دخول السجن عز، ولا يدخله إلا الرجال) وبالنسبة لجريمتها التي تعتبر من أغرب الجرائم أنها تمارس القوادة باعترافها على بناتها الخمس غير المتزوجات وتعتبر هذه المهنة دخلا إضافيا لها، مع عملها بالسوق بعد بلاغ عنها من أحد أهالي الحي تم سجنها في المرة الأولى ثلاث سنوات وشهرين، ثم بعد ذلك خرجت ولكن سرعان ما عادت للسجن مرة أخرى بعد ستة شهور فقط بسبب معاودتها نفس السلوك السابق الذي تمارسه على بناتها، بل تساوم وتحبذ من يدفع أكثر، وترى أن ما فعلته ليس خطأ بل تصفه بأنه غلط شوي على حد قولها، والغريب في الأمر أنها ترى أن ما فعلته من جرم لا يضايقها بقدر ما أثر فيها طلاق بناتها المتزوجات،لأن أزواجهن لا يرضون أن تكون أم زوجاتهم بهذا

السلوك، ويخافون على بناتهم منها. أما سلوكها السيئ فلم يضايقها، بل تصفه بأنه مصدر دخل ممتاز، والغريب أن زوجها لا يتدخل في شؤون بناته، وإنما هذه الأم هي المتصرفة الأولى، وعندما سألتها عن موقف أولادها، وكيف يرضون بهذا السلوك على أخواتهم قالت إنهم يأخذون مصروفهم، مني وبذلك فهي سيدة الوضع.

الحالة الثالثة

عمرها ٣٧ سنة، مطلقة ٣ مرات، لديها مشاكل نفسية كبيرة منذ الصغر بسبب ظروفها الأسرية. كون والداها منفصلين حينما كانت في التاسعة من العمر بسبب عدم إنجاب والدتها لغيرها فقد عاشت في طفولتها وحيدة، ومن ثم بعد طلاق أمها وزواج أبيها ساءت نفسيتها أكثر، وعاشت عند زوجة أبيها، وأحياناً تذهب إلى أمها في بيت أخوالها. وبعد زواج أمها أصبحت تمكث أغلب الأحيان عند أبيها، تزوجت زواجها الأول وهي في الثامنة عشرة من العمر من رجل مسن، أجبرها والدها عليه، وانتقلت لتعيش معه في الدوادمي. أحست بالبعد عن المكان الذي عاشت فيه، إضافة إلى أنه رجل كبير في السن ولا يهتم بها، لم تجد عنده ما كانت تبحث عنه من العطف والحنان، لم تنجب منه فطلقها بعد سنتين من زواجهما، ثم تزوجت بعد ذلك من رجل يكبرها كثيراً أيضاً وأنجبت منه ولدا وبنتا طلقها بعد أربع سنوات من الزواج، وأخذ ولديها منها وهو مقيم في المنطقة الشرقية، وعادت هي لأهلها في الرياض، تدهورت حالتها الصحية، وأصبحت تأخذ حبوبا مهدئة، حاولت أن تلجأ إلى والدتها لمساعدتها ولكنها مشغولة بزوجها وحياتها الخاصة وزوجها على حد قول أمها لا يريد وجع رأس ومشاكل. أغلقت في وجهها السبل فكان الحل موافقتها على الزواج من رجل ثالث

في المنطقة الشرقية لتكون قريبة من أولادها، ولكن زوجها السابق- أبو أولادها- لم يسمح لها برؤيتهم مع أنها قريبة منهم في نفس المدينة، أنجبت من زوجها الثالث بنتاً وكان على حد قولها أفضل أزواجها طيبا وحنونا، ولكن هي لم تعد قادرة على العطاء، وممارسة حياتها كزوجة. كانت لا تهتم حتى بابنتها بسبب ظروفها القاسية التي مرت بها طوال حياتها، فقد جعلتها مريضة، حزينة، يائسة، كانت لا تنام إلا بمهدئات، وتضرب طفلتها الصغيرة أحياناً، تبكي كثيراً، وبعد معاناة طويلة طلقها زوجها، وخوفاً على ابنته من أمها المريضة نفسياً أخذها لوالدته لترعاها، ورجعت هي عند أبيها مطلقة للمرة الثالثة من ثلاثة أزواج، وأصبح وضعها أثقل عليهم من الأول وأخذوا يعيرونها بطلاقها عدة مرات، واجهت ضغوطا كثيرة منهم تمثلت في حرمانها من الخروج، والمصروف، حتى الهاتف يمنعونها من الحديث فيه. تعبت أكثر فهي لا تعلم شيئا عن بنتها وولدها ولا بنتها الأخرى. فكرت في الهروب من الرياض إلى المنطقة الشرقية لتكون قرب أولادها، ولأنها تحس في الرياض أن أهلها لا يريدونها ويخجلون منها لكنهالا تعلم كيف تتصرف. وفي إحدى مراجعاتها للمستشفى تعرفت على شخص ما، وبعد فترة بسيطة من علاقتها أحضر لها الهاتف الجوال ليتصل بها ويطمئن عليها كونها في منزل والدها لا تقدر على الحديث بالهاتف. وبعد فترة من العلاقة بينهما قررت أن تهرب معه من الرياض إلى المنطقة الشرقية هي بدافع أن تقرب من أبنائها، وهو استغل ظروفها الصعبة وأقام معها علاقة غير شرعية لمدة ستة شهور حتى تم القبض عليهما بشقة مفروشة بالمنطقة الشرقية، وكانت حاملا في الشهر الرابع حملا غير شرعي وتم سجنها ومكثت بالسجن خمسة شهور حتى أنجبت بنتا ومن ثم تم تسليمها للدار. الغريب أنها تعلقت بتلك البنت وكانت تريدها، وترى أنه يمكن أن تعوضها عن فقدان أطفالها، وبعد فترة

خرجت من السـجن، وعادت للسجن مرة أخرى بعد تسعة شهور في قضية أخلاقية أخرى، فقد قبض عليها في خلوة غير شرعية، وهي الآن في السجن منذ سـنة وستة شهور، شـخصيتها غريبة، ونفسـيتها متدهورة، تأخذ حبوبا مهدئة في السـجن تريد أولادها، تصرخ أحياناً وتطلب من الأخصائيات أن يعطوهـا بنتها غـير الشرعية التي أنجبتها في السـجن عند دخولها وتقول هي ملك لي وحدي ليس لها أب أريدها، الغريب أنه أثناء الحديث معها منذ البداية تـردد عبارة (هم مصعبينها وهي سـهلة) ترى أن النـاس هم الذين يصعبون الأمـور، أزواجها السـابقين هم الذين صعبـوا الأمور وأخـذوا أطفالها وأن الحيـاة سـهلة ولكن هم مـن يصعبونها، كما أنهـا ترى أن البنـت التي أنجبتها بحمل غير شرعي هي من حقها وحدها وأن السـجن مصعب الأمور وهي سهلة.

الحالة الرابعة

فتـاة في الرابعـة والعشرين مـن العمر متعلمة وذكيـة ومثقفة أصلها من اليمـن زوجهـا سـعودي، وتقيم مـع والديها منذ فـترة طويلة في السـعودية. تزوجت به عن طريق معرفته بوالدها يكبرها كثيراً في السن. منعها من إكمال دراسـتها على الرغم من تفوقها، وهذا واضح جداً من شـخصيتها وطريقتها في الحـوار، كـما كان لا يحبذ خروجها كثيراً من المنزل على الرغم من انشـغاله عنهـا بعمله الذي لا تعرف ما هو، فهو كثير الغياب عن المنزل، دخله مرتفع جداً، ولكن لا تعرف ماذا يفعل، يثور ويغضب عندما تسـأله. سبب دخولها السـجن في المـرة الأولى أنه طلب منها ذات يـوم أن تذهب بغرض ما لزوجة صديقه لأنه تعبان، ولا يقدر على الذهاب بنفسـه، وعلى الرغم من استغرابها هـذا الطلب فقد ذهبت طاعـة له، وتم القبض عليها أثناء تسـليمها الغرض

وإذا بـه مخدرات، وهي لا تعلم أي شيء تم سـجنها تسـعة شـهور، ومن ثم خرجـت بعدمـا تبين أنها ليسـت المقصـودة ولا تعلم شـيئا وبعـد خروجها مكثت حوالي سـنتين، ومن ثم عادت للسـجن مرة أخرى في نفس الظروف وبـدون ذنب، وإنما لبراءتها الزائدة وثقتهـا بزوجها، وكيف أن الزوج يمكن أن يبيـع شرفه مقابل المـادة وطلبا لإرضاء الناس الذين يعمل معهم وإرضاء لرغباته القذرة، ذات مسـاء طلب منها على غـير عادته أن تذهب معه كونهم معزومين عند أحد أصدقائه وعائلته في اسـتراحة على العشـاء،ويريد منها أن تذهب لتلبية الدعوة، وطلب منها أن تلبس أحلى ما لديها لتظهر بمظهر جميل ومـشرف عند عائلة صديقه. وبعد أن ذهبا لموقع الاسـتراحة، وهي إلى الآن لم تلاحـظ أي شيء غريب. وعند وصولهما إلى الباب طلب منها النزول، وأنه سـوف يذهب إلى الباب الآخر ليدخل عند الرجال، وعندما تنتهي السـهرة سـيأتي هنا ويأخذها لأنها ليس معهـا هاتف جوال، هو يريد هكذا بحجة أنه لاحاجـة لهـا به وما وراه إلا المشـاكل، وعندما نزلت المسـكينة ودخلت وإذا بالمكان مليء بالرجال والموسـيقى الصاخبة، وبعض الفتيات في وضع غريب وحالـة لم ترها من قبـل رقص وصراخ وأصوات مرتفعـة بالضحكات، كاد يغمى عليها وكانت تتوقع أن الزوج المثالي قد أخطأ في العنوان، ولكن عندما فكرت في الخروج وإذا بأحد الموجودين يناديها باسـمها ويقول لها لقد جئت لي، تقـول كاد يغمـى علي من هول الموقف، هل هنـاك رجل لديه ذرة رجولة يفعـل بزوجتـه هكذا، الأمـر أكبر مـن أي شيء. وبعد مرورفـترة قصيرةمن الوقـت داهمـت الهيئة المكان، وتـم القبض عليها معهم وعنـد التحقيق معها قالـت إن زوجهـا هو السـبب ولكن الـزوج أنكر وقال إنها بالـذات في تلك الليلـة خرجـت بـدون إذنـه ولا يعلـم أيـن ذهبـت، وأنـه كان يشـك أن لها علاقات،وأنها ليسـت شريفة، وتم سـجنها للمرة الثانيـة في قضية أخلاقية،

وهـي الآن يـدور في ذهنها، أسـئلة كثـيرة لمـاذا لا يطلقها إذا كانـت لا تعني له شـيئاً، وهل هنـاك رجل يفعل هكذا بعرضه؟ اسـتفهامات كثيرة تدور في ذهنهـا وتذكر أنه منذ بداية زواجها وطوال السـنوات الخمس التي عاشـتها معه كان يحرص ويحذرها من الحمل، وعندما تسأله يقول نؤجل الموضوع إلى وقت بسيط،ومرت السنوات وهو يؤجل ولا تعلم لماذا؟

الحالة الخامسة

عمرها ٤٨ سنة لديها ثمانية من الأولاد وبنت، أمية وزوجها أمي يعمل حارساً في القطاع العسكري براتب ضئيل، وشخصيته ضعيفة، وهي متسلطة وبعـد خلافات طلبت الطلاق منه، يسـكنون في رماح، والدها مقتدر، وبعد طلاقهـا اشـترى لها فيـلا صغـيرة في قريتهم رمـاح وأعطاها قدراً مـن المال، وأحياناً يعطيها تمويـن المنزل وأحياناً بطانيات،وبعض الأثاث، هي لا تعمل تقـول مللـت من الطلب كلما خلـص شيء قلت أبغى، وتعبـت وليس هناك عمـل أعمله ممكن أن يعيشـنا أنا وأولادي الثمانية وبنتـي، لديها خمس مرات عـود للسـجن، امتهنـت بيع نفسـها من أجل المـال وتقول إنـه مصدر دخلي الوحيد. جميع القضايا المسجلة عليها أخلاقية، وعندما سألتها هل هذا المبلغ الذي تتقاضينه في كل مرة يسـاوي أن تبيع المرأة نفسـها،وفي كل مرة ـ أو في أغلب الأحيان ـ يقبض عليك لتدخلي السـجن، بدليل أن لك سـوابق خمس مرات عود، أجابت بنعم،وتقول في المرة الواحدة تأخذ أقل تقدير ٥٠٠ ريال وهذا المبلغ بالنسـبة لوضعي المادي وكثرة أطفالي يستاهل،وأشتري به الأكل والـشرب والملابـس، وتصف بأن الـذي يده في الماء ليس كمـن يده في النار، أحياناً من شدة الحاجة للمال أذهب للبحث عن هذا الشيء لأحصل على مال خلال كم ساعة أسد به جوع أولادي، وأشتري حاجاتهم الضرورية، وترى

أن الجمعيات الخيرية والضمان وغيرها زي قلتها، وأن الفقر،وقلة الحيلة أصعب شيء في الحياة.

الحالة السادسة

عمرها ٢٧ سنة سورية الأصل، والدها يعمل بالسعودية منذ ٢٥ سنة، ويحملون الجنسية السعودية، يعمل والدها لدى رجل أعمال سعودي غني جداً، وعند بلوغها ٢٤ سنة زوجها والدها لهذا الرجل وأنجبت منه طفلا عمره سنتان، تعتبر هي الزوجة الثانية له وتقول إن والدها أجبرها عليه، وهي لا تريده ولم تقتنع بهذا الزواج، علماً بأنه يحبها كثيراً ولا يرفض أي طلب لها، يحاول إرضاءها ويبحث عما يسعدها، وبالنسبة للمادة يعطيها بلا حساب وتسكن في قصر خاص بها، ولديها خدم وسائق، تسافر إلى أي بلد تريد، ولكنها تقول إن ماتفتقده هو العاطفة وأن يكون هناك تقارب في الفكر فهي ترى أنها ما زالت بحاجة لتعيش شبابها وهو لديه تحفظ بالنسبة لسنه ومركزه الاجتماعي، وإن لديه أولادا متزوجين ويطلب منها أن ترضى عنه بأشياء أخرى يعطي في جانب وهي تريد جانبا آخر، وبطبيعة عمله يسافر كثيراً لمدة يوم أو يومين، وأحياناً أسبوع وأحياناً شهر، وهذا ما يجعلها ـ على حد قولها ـ تحس بالفراغ العاطفي، وفي ظل هذا الفراغ تكونت علاقة بينها وبين صديق أخيها الذي يكبرها بثلاث سنوات فقط، وتحولت إلى علاقة حب ـ أصبحت على حد ـ قولها تجد فيه إشباع عواطفها وأحاسيسها، وبدأ يتردد إلى بيتها أثناء غياب زوجها، واستمرت العلاقة بينهما فترة طويلة، وعندما علم أخوها بالموضوع ثار وغضب، وبعد ذلك أبلغ عنهما الهيئة وتم القبض عليهما وسجنت للمرة الأولى بتهمة خلوة غير شرعية، أي قضية أخلاقية لمدة ٣ شهور، وبعدها خرجت من السجن، الغريب في الموضوع أن زوجها كان

يزورها ويتواصل معها أثناء وجودها في السجن، وغضب من أخيها لتصرفه بهذا الشكل، وأنه كان يفترض أن ينتظره ثم يخبره بما حدث، ويحل الموضوع بشكل ودي وبالتفاهم، وهذا ما زاد من غضب أخيها وجنونه، تقول إن زوجها لم يتغير عليها،مما أتعب نفسيتها وحير تفكيرها، فكان يقول لها أنت أخطأت وأنا أسامحك، وألتمس لك العذر ربما أن ما فعلته نزوة أو غلطة، وتقول إنه يقول لي إن حبي لك يجعلني أسامح. طلبت منه الطلاق وقلت له أنا لا أستاهل حبك، ودفاعاً عن شرفك طلقني، ولكنه رفض وتمسك بها أكثر من الأول. وبعد مرور سنة من خروجها من السجن وهي مازالت تعيش في نفس الحيرة والملل معه، إضافة إلى بروده العاطفي رجعت مرة أخرى لصديق أخيها ودخلت السجن للمرة الثانية في قضية أخلاقية، وهي تقيم الآن في السجن منذ ٩ شهور، ومازال زوجها يزورها ويطمئن عليها ولكنها تحس بأنها مذنبة في حقه وموقفه معها دفعها للتفكير ولكن تحس بانها مظلومة مثله وأنه ليس ذنبها، فعدم التوافق العمري بين الزوجين والزواج بالإكراه ولمصالح أخرى مشكلة كبيرة وترى أنه لن يحس بها إلا من يعيشها ويجربها.

الحالة السابعة

عمرها ٤٢ سنة أردنية الأصل وأهلها يحملون الجنسية السعودية، تزوجت من رجل سعودي وعمرها ١٨ سنة وكان كبيرا في السن بالنسبة لها وحتى ظروفه المادية صعبة جداً ولكن والدها أراد الستر عليها لأن لديه ٩ بنات وهو فقير جداً وكثير الأمراض، أنجبت منه خمس بنات وولدين كان يعمل بائعا ومكسبه ضئيل بالنسبة لعدد الأسرة، وكثرة احتياجاتهم في حدود ٥٠ ريالا في اليوم ويسكنون في منزل شعبي بالإيجار، ولم تكن

قـادرة على العمل لأنها لا تحمل شـهادة تؤهلها لذلـك. وتذكر أيضاً أن بيتها مـليء بالأطفال، وليس هناك مـن يرعاهم، والدتها متوفاه وإخوتها كل منهن مشـغولة بظروفهـا، وزوجهـا ليـس له أقـارب إلا مـن بعيد، تـوفي زوجها، وتـرك لها هـذا الحمل الثقيـل، وأصبحت تعيش على صدقـات الجيران ومن يعرفهـم، وكانـت ابنتها الكبرى ٢٤ سـنة من شـديدي الإعاقـة توفيت بعد والدهـا بفترة بسـيطة، تزوجت مـرة ثانية، ولكن الطـلاق كان مصيرها بعد سـتة شـهور لأن الزوج لم يحتمل أولادها، وتزوجت للمـرة الثالثة من رجل مسن،وأنجبت منه بنتا وولدا، وعلى كبر سنه تقوم برعايته بشكل كبير ولكن ما دفعها لتحمله ـ على حد قولها ـ أنه كان يصرف على البيت وعلى أولادها. تـوفي زوجها وزاد عليها الحمل أكثر من السـابق، أقامـت علاقة غير شرعية مع شـخص كان يسـاعدها كثـيراً في المصاريف يأتي لهـم بالتموين والملابس ويسدد الفواتير مقابل معاشرتها كان يأتي إليها في البيت وقت غياب أولادها في الفـترة الصباحية، وأحياناً في وقت متأخـر من الليل قليلاً كما كانت تخرج معه لمكان ما، حملت منه حملا غير شرعي، وعندما أبلغته وطلبت منه الزواج رفض، وعندما أصبحت لا ترد عليه، جاء لها وقال إنها مسألة وقت ونتزوج أعطينـي فرصة لترتيب وضعي، ولكن تم القبـض عليهما من قبل الهيئة أثناء خروجهما في أحد الأيام، سـجنت للمرة الأولى لمدة ٣سـنوات، وجاء العفو الملكي وشملها، ولكنها لا ترغب في الخروج بسبب ابنتها غير الشرعية التي أنجبتهـا في السـجن والتـي تم تسـليمها لإحدى الـدور الاجتماعيـة، وأثناء إقامتها في السـجن كانت قلقة بشـأن ابنتها وابنها اللذين أنجبتهما من زوجها الثالـث المتوفى حيث إن أهـل والدهما أخذوهما بعد دخولها السـجن وبدأوا يذكـرون لهـم أن أمكـما غير شريفـة ولا تؤتمـن عليكـما ومنحرفة السـلوك. خرجت من السـجن بعـد ذلك والكل كان متغيراً عليهـا، وينظر لها بدونية.

مكثت خارج السجن أربع سنوات،ثم عادت للمرة الثانية في قضية أخلاقية، وبعد ٣ سنوات خرجت، وكان الوضع بالنسبة لها أسوأ بكثير من خروجها في المرة الأولى، حالتهم المادية في ضيق أشد، وكان لها ولد تعبان تراجع به أحد المستشفيات، وأثناء ترددها على المستشفى تعرفت على شخص هناك، وكان يقدم لها مواعيد ابنها، وعندما احتاج ابنها نقل دم تبرع له وساعدها، ثم بدأ يعرض عليها خدماته المالية وهي في أشد الحاجة للمال، وبدأت تخرج معه لإرضائه وقبض عليها،ودخلت السجن للمرة الثالثة وقضاياها جميعها أخلاقية وفي أثناء وجودها في السجن ولمعرفة الإخصائيات بحالتها وأنها إنسانة ترغب بالفعل في التغير للأحسن وأن ما يدفعها إلى ذلك هو الحاجة للمال. تم تزويجها للمرة الرابعة في السجن عن طريق جماعة المسجد، وتزوجت من رجل مستقيم أملاً في أن ينصلح حالها، ولكن بعد فترة من الزمن عادت إلى السجن للمرة الرابعة في قضية أخلاقية وعذرها في ذلك أن زوجها يعايرها بالسجن بأنها خريجة سجون، ومن أصحاب السوابق، وهي الآن موجودة بالسجن تجهل المستقبل، محبطة ترمي كل شيء على الظروف، وترى أن هذا حظها ونصيبها من الدنيا.

خلاصة دراسة الحالة

هناك سمات مشتركة في دراسة الحالة للنساء مرتكبات السلوك الإجرامي، فقد تبين أن جميعهن من المتزوجات، وأن غالبيتهن من ذوات التعليم المنخفض، وأن غالبيتهن يشكين من الفقر، والمردود الاقتصادي الضعيف، إلا أنه يلحظ أن غالبية المرتكبات للسلوك الإجرامي كانت جريمتهن الجرائم الأخلاقية.

ولكن تباينت أسباب وعوامل الجريمة والعود لها، فنجد هناك حالة

فيهـا بـراءة للمجرمة المرتكبة للسـلوك الإجرامـي والعائدة له كـما في الحالة الرابعة، وهناك أسـباب اقتصادية سـيئة قادت للجريمة والعودة لها في بعض الحـالات مثل الحالات الخامسـة والسادسـة والسـابعة، كما أن هناك أسـباباً مرضية ونفسـية سـيئة قادت للسـلوك الإجرامي كما في الحالة الثالثة، ولكن هناك حالة مسـتثناة من تلك الحالات تمثلت في جريمة أخلاقية لم يكن سببها حالة اقتصادية سيئة كما في الحالة الثالثة.

الفصل الخامس

موجز الدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

٥ . موجز الدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

٥ . ١ موجز الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، وذلك من أجل معرفة العوامل المؤدية إليها، ومعرفة مدى حدتها وتفاوتها من فئة لأخرى، ومعرفة مدى ارتباط العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها، بغية فهم أسباب ودوافع العود للجريمة، وذلك للحد منها، أو محاولة التقليل منها، أو القضاء عليها، وذلك من أجل الوصول إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من تنامي العود للجريمة، وتضع أمام المسؤولين في الجهات المختلفة الرسمية وغير الرسمية خطة استراتيجية، ورؤية ربما تخفف من ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له.

وسعت هذه الدراسة ـ في مجملها ـ للتوصل لطرح علمي يقوم على أسس علمية وفق منهجية بحثية سليمة تكشف حجم ظاهرة ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له، وذلك بهدف الخروج ببعض المقترحات والتوصيات العلمية للإسهام في تفعيل تلك السلوكيات الإجرامية المدمرة وتخفيفها، سواءً على الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع السعودي الرسمية منها أو غير الرسمية.

تضمن الفصل الأول من هذه الدراسة تحديد مشكلتها وأهدافها وأهميتها، وتحديد منهجها في المسح الاجتماعي، وكذلك تحديد مجالاتها المكانية والزمانية والبشرية، كما تمت مناقشة أبرز المفاهيم المستخدمة فيها. أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فتناول الإطار النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة

في تفسير النتائج، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول: تناول النظريات المفسرة للظاهرة المدروسة، كنظرية الوصم الإجرامي، ونظرية الاختلاط التفاضلي، ونظرية الأنومي، ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة، ونظرية الضبط الاجتماعي، والنظرية الاقتصادية، وتناول المبحث الثاني عوامل العود للسلوك الإجرامي، وتناولت فيه الباحثة العوامل الاجتماعية، والأسرية، والاقتصادية. أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه الباحثة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم تقسيمها إلى خمسة محاور، تناول المحور الأول: الدراسات التي تناولت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والمحور الثاني تناول الدراسات المتعلقة بأسباب العود للجريمة، والمحور الرابع يتعلق بالدراسات التي تناولت متغير أنماط الجريمة، أما المحور الخامس فقد تناول الدراسات الخاصة بعدد مرات العود للجريمة إضافة إلى الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ولكون تلك الدراسات متعددة ومتنوعة ومتباينة فقد استعرضت الباحثة الدراسات التي تخص موضوع دراستها.

أما الفصل الثالث فقد خصصته الباحثة للإجراءات المنهجية للدراسة، وقد حدد نوع هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، وحدد نوع منهجها في منهج المسح الاجتماعي، كما حدد مجتمع الدراسة وعينتها في كل من سجني الرياض وجدة، وبلغ عدد عينة هذه الدراسة (٢١٠) مبحوثات، واستخدمت الباحثة أداة الاستبانة، كما تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة (انظر الفصل الثالث). كما حددت وحدة التحليل في: «جميع النساء المرتكبات للجريمة لأول مرة والعائدات لها في كل من سجني الرياض وجدة»، كما بينت الباحثة في هذا الفصل صدق الأداة وثباتها، وكذلك الأساليب الإحصائية التي استخدمت لوصف عينة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

أمـا الفصل الرابع فقد خصص لعرض نتائج الدراسـة التي انبثقت من البيانات الميدانية وتم تقسيمه إلى مبحثين، هما:

٥ .١ .١ خصائص عينة الدراسة

يجيب هذا المبحث على التسـاؤل الأول من أسـئلة الدراسـة المتمثل في: «مـا الخصائـص الاجتماعيـة والاقتصادية للممارسـات للسـلوك الإجرامي سواء عائدات أو غير عائدات».

أوضحت نتائج الدراسـة أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي، سواء مـن العائـدات أو غير العائدات انحـصرن في الفئة العمرية مـن (٣١ ـ ٤٠) سنة، وأقل من (٣٠) سنة، كما أن غالبية عينة الدراسة من العائدات للجريمة أو غـير العائـدات لها هن مـن ذوات التعليم المنخفض (أمي، متوسـط)، كما بينت نتائج الدراسـة أن غالبية عينة الدراسـة من العائدات للجريمة أو غير العائـدات هـن من المطلقـات، وغالبيتهن تـم طلاقهن قبل السـجن في المرة الأولى.

كـما كشـفت نتائـج الدراسـة أن غالبيـة العينـة المبحوثة مـن العائدات للجريمـة أو غـير العائدات لهـا هن من العاطلات عن العمـل (لا يعملن)، وأن مصدر دخولهن الشـهرية متدن، ولا يتجاوز (١٠٠٠) ريال في الشـهر، وغالبيتهن من سـكان الشـقق والمنازل الشعبية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن والـدي غالبية عينة الدراسـة مـن العائدات للجريمة وغـير العائدات لها متوفيان، وتتسـم خصائصهن حسـب عدد أخواتهن الإنـاث بحجم الأسرة المتوسـطة (ثلاثـة أفراد لغالبيتهـن)، فهم يعيشـون في أسرة ليسـت بالكبيرة الحجم سـواء حسـب عدد الإخوة الذكـور أو الإناث، كـما أوضحت نتائج الدراسـة أن مرتكبـات السـلوك الإجرامـي مـن العائدات وغـير العائدات

يقـع ترتيبهن بين إخوتهن من الإناث والذكـور في الترتيب (الأول، والثاني، والثالث).

٥ .١ .٢ الإجابة على تساؤلات الدراسة

المحور الأول: إجابة السؤال الثاني

«هـل تتصـف العائـدات للفعـل الإجرامـي، بخصائـص اجتماعيـة واقتصادية مخالفة لخصائص المرتكبات للجريمة لأول مرة» ؟

كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا بين مرتكبات السلوك الإجرامي بسبب الظروف الاجتماعية بين العائدات للجريمة وغير العائدات لهـا، وكانت هـذه الفـروق لصالح عينة الدراسـة مـن العائـدات للجريمة. بمعنـى أن تأثـير الظروف الاجتماعية عـلى العائدات للجريمـة كان أكبر من غير العائدات لها.

كـما أوضحت نتائـج الدراسـة كذلك وجود فـروق دالـة إحصائياً بين مرتكبات السـلوك الإجرامي بين العائدات وغير العائدات بسبب الظروف الاقتصاديـة، وكانـت هذه الفروق لصالح عينة الدراسـة مـن غير العائدات للجريمة.كـما أن تأثـير الظـروف الاقتصاديـة كان أكـبر من تأثـير الظروف الاجتماعية.

المحور الثاني: إجابة السؤال الثالث

«ما الأسباب التي تدفع النساء العائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيهن العقوبة التأديبية والإصلاحية من وجهة نظرهن»؟

أوضحت نتائج الدراسـة أن اسـتمرار المشـكلات الأسريـة الناجمة من الظـروف الاقتصادية والاجتماعية السـيئة، كانت سـبباً في ارتكاب السـلوك

الإجرامي. كما أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن تأثير المشكلات الأسرية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية على العائدات للجريمة أكبر في العود للجريمة مقارنة بغير العائدات للجريمة.

كما كشفت نتائج الدراسة أن من الأسباب التي تدفع لارتكاب السلوك الإجرامي عدم زوال المشكلات السابقة المتراكمة التي أدت للسجن في المرة الأولى، والتي تمثلت في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، كما أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن نظرة المجتمع لمرتكبات الجريمة بأنهن خريجات سجون ساهمت في العود للجريمة مرة أخرى، إذ تبين وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

أوضحت نتائج الدارسة كذلك أن الشعور بالظلم والقهر قاد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وقاد هذا الشعور أيضاً إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

وكشفت النتائج كذلك أن السجن،ومخالطة السجينات (صديقات السوء) ساهم بدرجة كبيرة في ارتكاب السلوك الإجرامي، كما وجدت فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن العائدات أفدن

أن صديقات السوء اللاتي اختلطن بهن هن سبب مباشر للعود للجريمة، مقارنة بغير العائدات للجريمة.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن استمرار المشكلات الاقتصادية سبب ساهم بدرجة عالية في ارتكاب السلوك الإجرامي، وأن هذا السبب أوجد فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن استمرار المشكلات الاقتصادية كان سببا رئيسا لهن للعود مرة أخرى للجريمة مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

وكشفت نتائج الدراسة أن الرغبة في مجاراة الصديقات تعد سبباً أيضاً في ارتكاب السلوك الإجرامي. كما أوجد هذا السبب فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن العائدات أفدن بأن تقليد الصديقات ومجاراتهن سبب رئيس لهن للعود مرة أخرى للجريمة مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

المحور الثالث: إجابة السؤالين الرابع والخامس

«ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدات وغير العائدات، وهل العود يأخذ الطابع العام أم الخاص».

وأوضحت نتائج الدارسة أن العود للجريمة يأخذ طابع العود الخاص، وأن غالبية أنماط الجرائم التي ترتكبها أفراد العينة المبحوثة هي الجرائم الأخلاقية، وأن تلك الجرائم متعددة ومتباينة،يدخل من ضمنها الغش، والاحتيال، والتزوير، والسرقة وغيرها من الجرائم الأخلاقية الأخرى.

المحور الرابع: إجابة السؤال السادس

«ما عدد مرات العود بالنسبة للعائدات إلى ارتكاب السلوك الإجرامي».

أوضحت نتائج الدارسة أن غالبية عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي عدن للجريمة مرة واحدة على الأقل، يلي ذلك العود للجريمة مرة ثانية، ثم ثالثة، ثم رابعة.

المحور الخامس: إجابة السؤال السابع

«ما العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات ولغير العائدات»

كشفت نتائج الدراسة أن للعلاقة الأسرية السائدة التي يعيش فيها أفراد العينة، والمتمثلة في التفكك الأسري السائد في الأسرة،وعدم وجود الأمان في الأسرة، وكذلك الحرمان العاطفي وغيره، كانت ذات أثر كبير في ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات. كما أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الأسري لأفراد العينة، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة، بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن الوضع الأسري الرديء الذي يعشن فيه، كان ذا أثر بالغ في ارتكابهن للسلوك الإجرامي، مقارنة بزميلاتهن العائدات للجريمة.

كما أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لوضع أفراد العينة المتعلق بالأقارب والصديقات، المتمثل في تقليد الصديقات ومحاكاتهن فيما يعملن، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة.بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن لعلاقة الأقارب دورا رئيسا ومؤثرا في ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له وذلك بتقليد الصديقات فيما يفعلن.

كما كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الشخصي لأفراد العينة المتمثل في انخفاض مستوى التعليم وانخفاض مستوى تقدير الذات، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة. بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن وضعهن الشخصي المتمثل في انخفاض مستوى تعليمهن ومستوى فهمهن ومستوى تقديرهن لذاتهن كان سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي، وكان تأثيره كبيراً بالنسبة للعائدات للجريمة مقارنة بغير العائدات لها.

كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لمتغير نمط الجريمة المتعلق بالأسرة. وهذه النتيجة تشير بوضوح، إلى أن الوضع الفعلي لأفراد عينة الدراسة الخاص بالأسرة الناتج من التفكك الأسري والحرمان العاطفي الذي يعشن فيه، كان سبباً في ارتكاب السلوك الإجرامي بين العائدات للجريمة أو غير العائدات لها.

كما كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات وفقاً لوضع الأقارب تبعاً لمتغير نمط الجريمة، وأن هذه الفروق كانت لصالح اللائي نمط جريمتهن سرقة، بمعنى أن مرتكبات السلوك الإجرامي المتمثل في السرقة مارسن ذلك السلوك الإجرامي أسوة بزميلاتهن من الأقارب والأصدقاء.

كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها وفقاً للوضع الشخصي لأفراد العينة تبعاً لمتغير نمط الجريمة. بمعنى أن الوضع الشخصي لأفراد العينة المتمثل

في انخفاض مستوى التعليم ومستوى الفهم وضعف تقدير الذات كان ذا أثر كبير على جميع أنماط الجرائم المرتكبة من سرقة، وزنا، ومخدرات، وقتل وغيرها، سواء للعائدات للجريمة أو غير العائدات لها.

٥ . ٢ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة

كشفت نتائج هذه الدراسة المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، عن مستويات متباينة في العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وذلك يعود لعدة أسباب ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وأسرية وشخصية مرتبطة بخصائص المبحوثات، فقد أظهرت تلك المتغيرات تأثيرات ذات صلة مباشرة بارتكاب السلوك الإجرامي والعود له، كما أن هناك متغيرات لم يكن لها تأثير في ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له.

وفيما يلي مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

١ ـ العلاقة بين خصائص المبحوثات وارتكاب السلوك الإجرامي.

كشفت نتائج الدراسة أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي، سواء من العائدات أو غير العائدات انحصرن في الفئة العمرية من (٣١ ـ ٤٠) سنة، يليها في المرتبة من هن أقل من (٣٠) سنة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اليوسف (١٤٢٥هـ)، التي بينت أن العود يتركز في الأعمار التي تتجاوز ٢٥ سنة، كما تتفق كذلك مع دراسة إبراهيم وآخرين (١٩٧٤م)، ودراسة صالح (١٩٨٤م)، التي أشارت إلى أن مرتكبي السلوك الإجرامي يقعون في الفئة

العمرية ما بين (٢٠ ـ ٤٥) سنة، كما تتفق مع دراسة العتيبي (١٤٢٤هـ) التي بينت أن العائدين للجريمة تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما.

وأوضحت هذه الدراسة أن العائدات للجريمة أو غير العائدات لها هن من ذوات التعليم المنخفض (أمي، متوسط)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وزارة الداخلية بدولة الكويت (د. ت) التي بينت نتائجها أن مرتكبي الإجرام من ذوي التعليم المتوسط، وكذلك تتفق مع دراسة اليوسف (١٤٢٥هـ) التي بينت أن غالبية مرتكبي السلوك الإجرامي من ذوي التعليم المنخفض، وتتفق كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٣ هـ)، ودراسة هياجنة (١٩٩٣م)، ودراسة صالح (١٩٨٤م) التي بينت أن (٩٠٪) من العائدين للجريمة كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية، وبذلك أثبتت تلك الدراسات أن العود يظهر بنسبة أعلى بين الأشخاص من ذوي التعليم المنخفض.

كشفت نتائج الدراسة أن غالبية عينة الدراسة من العائدات للجريمة أو غير العائدات هن من المطلقات، وغالبيتهن تم طلاقهن قبل دخولهن السجن في المرة الأولى. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوسري (١٤١٦هـ) التي بينت أن الغالبية من مرتكبات السلوك الإجرامي من المطلقات. كما تتفق كذلك مع دراسة المجدوب (١٩٧٢)، التي أشارت إلى أن العائدين للجريمة نسبتهم أعلى في فئة المطلقين. كما تتفق كذلك مع دراسة الظاهر (١٩٨٥)، التي بينت أن الجنوح سببه الطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين.

كما كشفت نتائج الدراسة أن غالبية العينة المبحوثة من العائدات للجريمة أو غير العائدات لها هن من العاطلات عن العمل (لا يعملن)، وأن مصدر دخولهن الشهرية متدن ولا يتجاوز (١٠٠٠) ريال في الشهر،

وغالبيتهن من سكان الشقق والمنازل الشعبية. وتتفق هذه النتيجة اليوسف (١٤٢٥هـ)، التي بينت وجود علاقة بين البطالة والعود للسلوك الإجرامي، إضافة إلى دخولهن المنخفضة. كما تتفق مع دراسة إبراهيم وحمودي وآخرين (١٩٧٤م)، التي بينت أن العائدين للجريمة يتسمون بانخفاض مستوى الدخل. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الألفي (١٩٨٠م)، التي بينت أن الفقر يتسبب في ارتكاب السلوك الإجرامي، وكذلك مع دراسة عبد السلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن مرتكبي السلوك الإجرامي يتميزون بعدم الوفرة الاقتصادية. وتتفق كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٤هـ)، التي بينت أن للمستوى الاقتصادي أثرا في العود إلى السلوك الإجرامي، وأن مرتكبي السلوك الإجرامي يتسمون بانخفاض دخولهم الشهرية. كما تتفق مع دراسة الدوسري (١٤١٦هـ) التي بينت أن مرتكبي السلوك الإجرامي من سكان البيوت الشعبية. كما تتفق مع دراسة نصيب (١٤١٦هـ) التي بينت أن العائدين للسلوك الإجرامي يقطنون في أحياء شعبية.

كما كشفت نتائج الدراسة أن والدي غالبية عينة الدراسة من العائدات للجريمة وغير العائدات لها متوفيان، وتتسم خصائصهن حسب عدد أخواتهن الإناث بحجم الأسرة المتوسطة (ثلاثة أفراد لغالبيتهن)، فهن يعشن في أسرة ليست بالكبيرة الحجم، سواءً حسب عدد الإخوة الذكور أو الإناث. كما أوضحت نتائج الدراسة أن مرتكبات السلوك الإجرامي من العائدات وغير العائدات يقع ترتيبهن بين إخوتهن الإناث والذكور في الترتيب (الأول، والثاني، والثالث). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوسري (١٤١٦هـ)، التي بينت أن العائدات للسلوك الإجرامي يقعن في الترتيب الأسري الأوسط.

وإذا أردنا تفسير النتائج السابقة لهذه الدراسة من خلال المنظور النظري، نجد أن نظرية الثقافة الفرعية قد أشارت إلى أن الانحراف يحدث في الطبقة الدنيا، وذلك يرجع إلى الإحباط الشديد بسبب الشعور بتدني المنزلة الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا. في حين ترى نظرية الضبط الاجتماعي أن الانحراف ناجم عن فشل الضوابط الشخصية الداخلية والاجتماعية الخارجية في إيجاد الاتساق بين السلوك وبين المعايير الاجتماعية، ويعني الضبط الشخصي الداخلي، قدرة الفرد على الامتناع من أن يقابل حاجاته بطرق يخالف بها المعايير في جماعته، كما يعني الضبط الاجتماعي الخارجي قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية الأثر الفعال على أعضائها. والمرأة تندفع للجريمة أو العود لها نتيجة لسوء التربية، أو سوء الظروف المحيطة بها في البيت أثناء نموها، أو بعد فترة تنشئتها ومواجهتها للحياة، سواءً كانت هذه الظروف اجتماعية أو اقتصادية. أما النظرية الاقتصادية فقد أكدت الرابطة بين ظاهرة الجريمة والأوضاع الاقتصادية السائدة؛ وأكد بعض علمائها أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة. فهناك ظواهر عدة تربط بالفقر مثل المرض، والبطالة والتشرد، وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي. وهذا ما أوضحته هذه الدراسة؛ فقد توصلت إلى أن العائدات للجريمة وغير العائدات يعشن في فقر وعدم عمل (بطالة). وقد أكد أيضاً أنصار هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة؛ منها ارتكاب السلوك الإجرامي.

٢ ـ العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ومرتكبات السلوك الإجرامي

كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائيا بين مرتكبات السلوك الإجرامي بسبب الظروف الاجتماعية بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. بمعنى أن تأثير الظروف الاجتماعية على العائدات للجريمة كان أكبر من غير العائدات لها.

وتتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة، منها دراسة صالح (١٩٨٤م)، التي بينت أن علاقات مرتكبي السلوك الإجرامي مع آبائهم كانت سيئة، بسوء الأوضاع العائلية التي عاش في ظلها العائدون في فترة الحداثة والكبر. كما تتفق كذلك مع دراسة عبد السلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن الطبقة الاجتماعية الدنيا التي يعاني منها مرتكبو السلوك الإجرامي أدت إلى ارتكاب الجريمة. كما تتفق كذلك مع دراسة هياجنة (١٩٩٣م)، التي بينت نتائجها أن النظرة الاجتماعية للأحداث الجانحين المفرج عنهم بوصفهم أصحاب سوابق كانت سبباً في العود للجريمة مرة أخرى.

وتتفق كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٣ هـ)، التي أشارت إلى وجود خلافات أسرية داخل أسر الأحداث المعاودين للانحراف وأن العلاقة بين الحدث المعاود للانحراف ووالديه يشوبها التوتر والصراع الدائم. كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٤هـ)، التي بينت أن العوامل الاجتماعية دفعت المبحوثين إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لأول مرة، التي منها الأوضاع الاجتماعية غير المستقرة، والعلاقات الاجتماعية السيئة في الأسرة التي تشوبها الخلافات وغياب أحد الوالدين عن المنزل. كما تتفق هذه

النتيجة مع دراسة اليوسف (١٤٢٥هـ)، التي بينت أن الذين يعيشون في أسر مفككة، هم من يرتكبون السلوك الإجرامي وهذا ما أشارت إليه أيضاً دراسة الرويس (١٩٩١م)، التي بينت أن عودة الأحداث للانحراف ناتج عن التفكك الأسري والظروف الاجتماعية، أو بسبب وفاة أحد الوالدين والطلاق. كما تتفق كذلك مع نتائج دراسة الريس (١٤١٥هـ)، التي بينت أن العوامل الاجتماعية ـ ممثلة في المشاكل العائلية ـ ساعدت في العود الجريمة.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوسري (١٤١٦هـ)، التي بينت أن العود للجريمة له صلة ارتباطية بانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة صالح (١٩٦٩م)، التي بينت أن العود إلى الإجرام ساهم فيه بعض العوامل الاجتماعية، وأن المرأة العائدة نشأت في أسرة متصدعة، وفي ظروف اجتماعية أسوأ من غير العائدة. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة نصيب (١٤١٦هـ)، التي بينت أن المسؤوليات الأسرية كانت دائما هي الدافع إلى ممارسة السلوك المنحرف، وكذلك النظرة الدونية من جانب المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة لكيك وألينور (١٩٣٤ ـ ١٩٦٣م)، التي بينت أن العلاقات الشخصية والاجتماعية لها أثرّ في العود للجريمة.

كما كشفت نتائج الدراسة كذلك وجود فروق دالة إحصائياً بين مرتكبات السلوك الإجرامي بين العائدات وغير العائدات بسبب الظروف الاقتصادية، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة.

تتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة، التي منها دراسة صالح (١٩٨٤م)، التي بينت أن أكثر من نصف العائدين كانت حالتهم

الاقتصادية في تلك الفترة متدنية. كما تتفق كذلك مع دراسة حمودي وآخرين (١٩٧٤م)، التي أوضحت أن سبب الجريمة يعود لقلة مصدر الدخل الشهري، كما تتفق كذلك مع دراسة كاره (١٤٠٨هـ)، التي بينت أن مشكلة الجريمة والعود إليها ترتبط بالفئتين ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما تتفق كذلك مع دراسة عباس (١٩٨٠م)، التي بينت أن العائدين للجريمة كان دخلهم الشهري منخفضا. كما تتفق كذلك مع دراسة تايلر (١٩٧٣م)، التي بينت أن الأحداث العائدين للجريمة من الريفيين والحضريين هم من ذوي الدخل المتدني. كما تتفق كذلك مع دراسة عبد السلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن العود للجريمة مرتبط بعدم الوفرة الاقتصادية كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٤هـ)، التي أفادت أن العائدين إلى السلوك الإجرامي يتسمون بانخفاض دخولهم الشهرية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة وزارة الداخلية بدولة الكويت (د. ت)، التي بينت أن الظروف الاقتصادية كانت سببًا مساعدًا دفع البعض إلى الجريمة مرة أخرى. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (١٩٩١م)، التي بينت أن الظروف الاقتصادية من العوامل التي تدفع الأحداث إلى العود إلى الانحراف. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدوسري (١٤١٦هـ)، التي بينت أن العود للجريمة مرتبط بالمستويات الاقتصادية المنخفضة. كما تتفق كذلك مع دراسة كاره (١٤٠٨هـ)، التي بينت أن مشكلة الجريمة والعود إليها ترتبط بالفئتين ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما تتفق كذلك مع دراسة صالح (١٩٦٩م)، التي بينت أن الجريمة هي المصدر الاقتصادي الوحيد للنساء العائدات. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة نصيب (١٤١٦هـ)، التي بينت أن العود إلى الجريمة مرتبط بانخفاض المستوى الاقتصادي. كما تتفق كذلك هذه النتيجة مع دراسة ريتجر (١٩٩٨م)، التي أشارت إلى أن عود

النساء للجريمة مرة أخرى مرتبط باحتياجات المرأة النفسية، والاجتماعية والاقتصادية.

أما من حيث الإطار النظري الذي يفسر هذه النتائج فنجد نظرية الوصم الإجرامي، التي ترى أن الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم. وقد افترض «تاتنبوم» أحد رواد نظرية الوصم الإجرامي أن ما يؤدي إلى الجريمة إنما هو الكيفية التي يعامل بها الآخرون مرتكب الجريمة.

لذا فإن مثل هذا الوضع يقوده مرة أخرى ـ تحت وطأة هذه الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة ـ إلى الوقوع في الانحراف، والخروج مرة أخرى عن الطريق السوي الذي يقبله المجتمع.

وهذا هو نفسه ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة من أن نظرة المجتمع لمرتكبات السلوك الإجرامي على أنهن خريجات سجون قادت إلى العود للجريمة مرة أخرى. وترى نظرية الاختلاط التفاضلي أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث. بمعنى أن الشخص غير المدرب على الجريمة لا يستطيع ابتداع السلوك الإجرامي؛ وأن تعلم هذا السلوك يتم من خلال التفاعل والاتصال مع أشخاص آخرين، ويحدث هذا التفاعل أو هذا الاختلاط عن طريق الاتصال اللفظي، أي اللغة الكلامية الشائعة، أو بالاتصال غير اللفظي بالإشارات، والإيماءات، والحركات أحياناً، ويجد الإنسان نفسه محاطاً بجماعة تؤيد احترام القانون، وفي مجتمعات أخرى يجد الإنسان من حوله جماعات تسوغ انتهاك القانون والاعتداء عليه. فالشخص ينحرف حين ترجح له جماعات كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي لا تحبذ انتهاكها.

ويـرى (سـذرلاند) أن المجرمـين أصبحـوا كذلـك بفعـل احتكاكهم، وعلاقاتهم بأنماط سـلوكية إجرامية، وعزلتهم عن الأنماط المناهضة للسلوك الإجرامي، كون الشخص من طبيعته الميل إلى تمثيل الثقافة المحيطة به.

أمـا نظريـة الأنومي فيعزو فيهـا دوركايم الانحراف والإجـرام إلى اللا معيارية، واختلال السـلوك، وفقدان التكافـل الاجتماعي، واضطراب القيم المنظمـة للحيـاة. ففـي نظره هناك خمسـة أسـباب تـؤدي إلى حالـة الأنومي تتمثل في فقدان السـيطرة نتيجة لغيـاب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعـي، وفقـدان المعنى، وغياب الهدف الموجه للحيـاة، وفقدان المعايير الواضحـة التـي توجه سـلوك الفـرد، بالإضافـة إلى الاغـتراب الاجتماعي، أي الانفصـال عـن الأهداف المحـددة ثقافياً، والاغـتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية، مما يؤدي إلى الانسحاب والعصيان. أما نظريـة الثقافـة الفرعية فـترى أن الانحراف يحدث في الطبقـة الدنيا، ويرجع ذلك إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها.

وكـون الثقافـة السـائدة في المجتمـع هي ثقافـة الطبقة الوسـطى، فإنهم لا يسـتطيعون التكيـف السـليم معهـا، وبالتـالي يكـون الانحـراف والعود للجريمـة. وتـرى النظرية الاقتصاديـة أن كل العوامل الاقتصادية الرئيسـية تـترك آثارها عـلى مختلف المنظـمات الاجتماعيـة القائمة في المجتمـع، وأهمها البيت والمدرسة. لذلك يرى «بونجيه» أن كثافة السكان، والعيش في ظروف صحية سـيئة، ورداءة الحالة المعيشـية، وانخفاض مسـتوى الدخل، وفقدان العنايـة بالأطفال، ونقص التعليم، وانعـدام تكافؤ الفرص، وغير هذا وذاك مـن الظروف والأزمـات الاجتماعية والاقتصادية يـؤدي إلى تفكك الأسرة،

وانعـدام التكامـل الاجتماعي؛ وهذا بـدوره يؤدي إلى الانحـلال الأخلاقي الـذي يقود، حتماً، إلى الانحراف والجريمة. وقـد أكد أنصار هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية السيئة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة.

٣ـ العلاقـة بـين ارتـكاب السـلوك الإجرامي بين العائـدات وغير العائدات وفقاً لأسباب ارتكاب الجريمة

أوضحت نتائج الدراسـة أن اسـتمرار المشـكلات الأسريـة الناجمة من الظـروف الاقتصادية والاجتماعية السـيئة، كانت سـبباً في ارتكاب السـلوك الإجرامـي. كـما أن هناك فروقا دالـة إحصائياً بين العائـدات للجريمة وغير العائـدات لهـا؛ وكانـت هـذه الفروق لصالـح عينة الدراسـة مـن العائدات للجريمـة. أي أن تأثير المشـكلات الأسرية الناجمة عـن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كان أكبر على العائدات للجريمة في العود للجريمة، مقارنة بغير العائدات للجريمة.

تتفـق هـذه النتيجة مع عدد من الدراسـات السـابقة، منها دراسـة عبد السـلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن العـود للجريمة مرتبط بسـوء الأحوال الأسريـة. كـما تتفق كذلك مع دراسـة العتيبـي (١٤٢٣هـ)، التي أشـارت إلى وجـود خلافـات أسريـة داخـل أسر الأحـداث المعاوديـن للانحـراف، وأن العلاقـة بين الحدث المعاود للانحراف ووالديه يشـوبها التوتر والصراع الدائـم. كما تتفق هـذه النتيجة كذلك مع دراسـة العتيبـي (١٩٩١م)، التي بينت أن لسوء التنشئة الأسرية علاقة وطيدة بالعود للجريمة عند الأحداث المنحرفين.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسـة مع دراسـة العمـري (١٤٢٣ هـ)، التي أفادت بأن مرتكبي الإجرام يعيشون في أسر تسودها الخلافات الأسرية. كما

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢هـ)، التي ذكرت أن اعتياد السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية تتفاعل بعضها مع بعض لتنتج شخصية معاودة للإجرام بالمملكة العربية السعودية، منها ظروف التنشئة الأسرية السالبة.

كما كشفت نتائج الدراسة أن من الأسباب التي تدفع لارتكاب السلوك الإجرامي عدم زوال المشكلات السابقة المتراكمة التي أدت للسجن في المرة الأولى، والتي تمثلت في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، كما أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن نظرة المجتمع لمرتكبات الجريمة بوصفهن خريجات سجون ساهمت في العود للجريمة مرة أخرى، وتبين وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

كما أوضحت نتائج الدارسة كذلك أن الشعور بالظلم والقهر قاد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وقاد هذا الشعور بالظلم والقهر إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة.

كما كشفت الدراسة أن السجن، ومخالطة السجينات (صديقات السوء) ساهم بدرجة كبيرة في ارتكاب السلوك الإجرامي؛ كما وجدت فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة، أي أن العائدات أفدن بأن صديقات السوء اللائي اختلطن بهن هن سبب مباشر للعود للجريمة، مقارنة بغير العائدات للجريمة.

تتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة، منها دراسة المجدوب (١٩٧٢م)، التي بينت أن المجرمين العائدين للجريمة عادوا لها بسبب مرافقة أصدقاء السوء.

كما تتفق كذلك مع دراسة الألفي (١٩٨٠م)، التي أوضحت في نتائجها أن المجرم العائد يتأثر برفقة السوء، وهذا أيضاً ما أشارت إليه دراسة هياجنة (١٩٩٣م)، التي بينت أن من العوامل المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح التأثر برفقاء السوء.

كما أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن استمرار المشكلات الاقتصادية ساهم بدرجة عالية في ارتكاب السلوك الإجرامي، وأن هذا السبب أوجد فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن استمرار المشكلات الاقتصادية كان سببا رئيسا في دفع العائدات للجريمة للعود مرة أخرى للجريمة مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

تتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة، مثل دراسة تايلر (١٩٧٣م)، التي بينت أن لأحداث العائدين للجريمة من الريفيين والحضريين هم من ذوي الدخل المتدني. كما تتفق كذلك مع دراسة عبد السلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن العود للجريمة مرتبط بعدم الوفرة الاقتصادية. كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة العتيبي (١٤٢٤هـ)، التي أفادت أن العائدين إلى السلوك الإجرامي يتسمون بانخفاض دخولهم الشهرية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة وزارة الداخلية بدولة الكويت (د. ت)، التي بينت أن الظروف الاقتصادية كانت سببًا مساعدًا دفع البعض إلى الجريمة مرة أخرى. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (١٩٩١م)، التي بينت

أن الظروف الاقتصادية السيئة من العوامل التي تدفع الأحداث إلى العود إلى الانحراف. كما اتفقت هذه النتيجة أيضا مع دراسة الدوسري.

وكشفت نتائج الدراسة كذلك أن الرغبة في مجاراة الصديقات تعد سبباً ساهم أيضاً في ارتكاب السلوك الاجرامي؛ كما أوجد هذا السبب فروقا دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من العائدات للجريمة. أي أن العائدات أفدن بأن تقليد الصديقات ومجاراتهن سبب رئيس لهن للعود مرة أخرى للجريمة، مقارنة بزميلاتهن من غير العائدات.

أما من حيث الإطار النظري الذي يفسر هذه النتائج فنجد النظرية الاقتصادية، التي ترى أن كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأسرية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وأهمها البيت والمدرسة. لذلك يرى بونجيه أن كثافة السكان، والعيش في ظروف صحية سيئة ورداءة الحالة المعيشية، وانخفاض مستوى الدخل، وفقدان العناية بالأطفال، ونقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغير هذا وذاك من الظروف والأزمات الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى تفكك الأسرة، وانعدام التكامل الاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود، حتماً، إلى الانحراف والجريمة؛ وهذا ما أشارت إليه بعض نتائج هذه الدراسة.

٤ ـ العلاقة بين أنماط الجرائم التي ترتكبها العائدات وغير العائدات، ونوع العود للجريمة هل عام هو أم خاص

كشفت نتائج الدارسة أن العود للجريمة يأخذ طابع العود الخاص، وأن غالبية أنماط الجرائم التي يرتكبها أفراد العينة المبحوثة هي الجرائم

الأخلاقيـة، وأن تلـك الجرائـم متعـددة ومتباينـة، ويدخل ضمنهـا الغش، والاحتيال، والتزوير، والسرقة وغيرها من الجرائم الأخلاقية الأخرى.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة اليوسف (١٤٢٥هـ)، التي أفادت في نتائجها بأن معاودة السـلوك الإجرامي في المجتمع السـعودي تأخذ طابع العود الخاص وليس العود العام. كما أشـارت دراسـة السـبيعي (١٤١٧هـ) إلى أن جرائـم المسـكرات والمخدرات والسرقـات والأخلاقيات هي المميزة للعـود الخـاص لدى فئـة العائدين. كما تتفـق هذه النتيجة مع دراسـة صالح (١٩٨٤م)، التـي بينـت أن أغلـب العائديـن للجريمة عادوا عـوداً خاصاً. كـما ذكرت دراسـة الشـهراني (١٤١٢هـ) أن العود الخـاص يتركز في جرائم السكر، والمخدرات والجرائم الأخلاقية.

أمـا مـن حيث الإطار النظري الذي يفسر هـذه النتائج فنجد من حلال نظريـة الوصـم الإجرامـي أن « تاتنبـوم» ـ وهـو أحـد رواد نظريـة الوصـم الإجرامـي ـ افـترض أن ما يؤدي إلى جعل المنحـرف منحرفا إنما هو الكيفية التـي يعاملـه بهـا الآخـرون. ووصـف عمليـة وصم المنحـرف بأنهـا عملية تحتوي على عناصر تشـمل وضع علامات وألقاب وتعريفات، تقوم الجماعة بإلصاقها بالشـخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة، وتحقيق بعض أهدافها، كونها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالـف، وأيضـاً تأكيد نقمـة الفـرد الموصوم نحو نفسـه، وبالتـالي إحباط معنوياته وتشـويه أخلاقياتـه، مما ينتج عنه تأكيد التضامـن والتآزر الجماعي، وهذا يساهم في العود للجريمة مرة أخرى.

٥ ـ العلاقة بين ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات وغير العائدات وفقاً لعدد مرات العود

كشفت نتائج الدارسة أن غالبية عينة الدراسة من مرتكبات السلوك الإجرامي عدن للجريمة مرة واحدة على الأقل، يلي ذلك العود للجريمة مرة ثانية، ثم ثالثة، ثم رابعة.

تتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة المجدوب (١٩٧٢م)، التي بينت أن أكبر نسبة من النزلاء كانوا من العائدين أو المجرمين لأول مرة هم من مرتكبي جرائم السرقة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة كاره (١٤٠٨هـ)، التي أفادت أن متوسط ارتكاب الجريمة في حاله العود لأكثر من مرة (٧٣ , ٢٪)، و (٣٨ , ٩٪) جريمة للعائدين ثلاث أو أربع مرات. كما تتفق كذلك مع دراسة الشهراني(١٤١٢هـ)، التي بينت أن العود الخاص يتركز في جرائم السكر والمخدرات والجرائم الأخلاقية. وتتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة الشهراني (١٤١٨هـ)، التي توصلت في نتائجها إلى أن أغلب معتادي الإجرام لا تمضي عليهم مدة طويلة بعد انتهاء العقوبة السابقة حتى يعودوا لارتكاب جريمة أخرى. كما أشارت دراسة دنيل (٢٠٠٣م) إلى أن نسب العود للجريمة تختلف باختلافات طبيعة الحياة لكل شخص. أما دراسة ليتست (١٩٦٣م)فقد أكدت وجود علاقة دالة بين العود للجريمة والعمر، وكلما تقدم العمر قل العود.

أما من المنظور النظري الذي يفسر هذه النتائج فقد أشارت نظرية الوصم الإجرامي إلى أن أهم عناصر عملية تكوين السلوك المنحرف تكمن في وصم الفرد بوصمة الانحراف، وجعلها علامة فارقة له تفوق كل صفاته الأخرى وبذلك فإن الانحراف والعود للسلوك الإجرامي يكون نتاجا

للتفاعل الاجتماعي، والوصم الذي يصم المجتمع به، فوصم المرأة المنحرفة قد يكون سببا لمعاودتها للسلوك الإجرامي. أما نظرية الثقافة الفرعية الجانحة فنجد في طياتها أن من أسباب الانحراف لدى أبناء الطبقة الدنيا هو غياب دور الأب في الأسرة وقيام الأم بذلك، بالإضافة إلى أن الانخراط في عصابة من المنحرفين يساعد المنحرف على تطوير الحاجات والسلوكيات التي تتفق مع الاهتمامات المحورية للطبقة الدنيا وتنميتها؛ وبذا فإن انحراف أبناء الطبقة الدنيا لا يرجع إلى اضطرابات نفسية يعيشونها. يرى ميلر أن المنحرفين يمثلون الشباب الأكثر قدرة في الحي من حيث القدرات الجسمية، ويدفعهم ذلك إلى ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له.

٦ ـ العلاقة بين نمط الجريمة والوضع الفعلي للعائدات ولغير العائدات

كشفت نتائج الدراسة أن العلاقة الأسرية السيئة السائدة التي يعيش فيها أفراد العينة، المتمثلة في التفكك الأسري السائد في الأسرة، وعدم وجود الأمان في الأسرة، وكذلك الحرمان العاطفي وغيره ـ كانت ذات أثر كبير في ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة للعائدات ولغير العائدات. كما أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الأسري لأفراد العينة؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة. بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن الوضع الأسري الرديء الذي يعشن فيه، كان ذا أثر بالغ في ارتكابهن للسلوك الإجرامي، مقارنة بزميلاتهن العائدات للجريمة.

تتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة العتيبي (١٤٢٣هـ)، التي أشارت إلى وجود خلافات أسرية داخل أسر الأحداث

المعاودين للانحراف، وأن العلاقة بين الحدث المعاود للانحراف ووالديه يشوبها التوتر والصراع الدائم. كما تتفق كذلك مع دراسة عبد السلام (١٤٠٩هـ)، التي بينت أن العود للجريمة مرتبط بسوء الأحوال الأسرية. كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة العتيبي (١٩٩١م)، التي بينت أن لسوء التنشئة الأسرية علاقة وطيدة بالعود للجريمة عند الأحداث المنحرفين. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة العمري (١٤٢٣هـ)، التي أفادت أن مرتكبي الإجرام يعيشون في أسر تسودها الخلافات الأسرية. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢هـ)، التي ذكرت أن اعتياد السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية تتفاعل بعضها مع بعض لتنتج شخصية معاودة للإجرام بالمملكة العربية السعودية، منها ظروف التنشئة الأسرية السالبة.

كما كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لوضع أفراد العينة المتعلق بالأقارب والصديقات، المتمثل في تقليد الصديقات ومحاكاتهن فيما يعملن، وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة. بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن لعلاقة الأقارب دورا رئيسا ومؤثرا في ارتكاب السلوك الإجرامي والعود له، وذلك بتقليد الصديقات فيما يفعلن.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة المجدوب (١٩٧٢م)، التي بينت أن المجرمين العائدين للجريمة عادوا لها بسبب مرافقة أصدقاء السوء. كما تتفق كذلك مع دراسة الألفي (١٩٨٠م)، التي أوضحت في نتائجها أن المجرم العائد يتأثر برفقة السوء. وهذا أيضاً ما أشارت إليه دراسة هياجنة (١٩٩٣م)، التي بينت أن من العوامل المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح هو التأثر برفقاء السوء.

كما كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً للوضع الشخصي لأفراد العينة المتمثل في انخفاض مستوى التعليم، وانخفاض مستوى تقدير الذات؛ وكانت هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من غير العائدات للجريمة. بمعنى أن غير العائدات للجريمة أفدن بأن وضعهن الشخصي المتمثل في انخفاض مستوى تعليمهن ومستوى فهمهن ومستوى تقديرهن لذواتهن كان سبباً مباشراً في ارتكاب السلوك الإجرامي، وكان تأثيره كبيراً بالنسبة للعائدات للجريمة، مقارنة بغير العائدات لها.

كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات لها تبعاً لمتغير نمط الجريمة المتعلق بالأسرة، وهذه النتيجة تشير، بوضوح، إلى أن الوضع الفعلي لأفراد عينة الدراسة الخاص بالأسرة الناتج من التفكك الأسري، والحرمان العاطفي الذي يعشن فيه كان سبباً في ارتكاب السلوك الإجرامي بين العائدات للجريمة، أو غير العائدات لها.

كما كشفت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين العائدات للجريمة وغير العائدات وفقاً لوضع الأقارب تبعاً لمتغير نمط الجريمة، وأن هذه الفروق كانت لصالح اللائي نمط جريمتهن سرقة. بمعنى أن مرتكبات السلوك الإجرامي المتمثل في السرقة مارسن ذلك السلوك الإجرامي أسوة بزميلاتهن من الأقارب والصديقات.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من صالح (١٩٨٤م)، التي بينت أن معظم العائدين للجريمة كان لهم أقارب وأصدقاء مجرمون؛ وكذلك دراسة نصيب (١٤١٦هـ)، التي أفادت بأن مرتكبي السلوك الإجرامي كان لهم

أقـارب بالسـجن، وكانت نوعية العلاقة القرابية للسـجين بهـؤلاء تتمثل في أنهم أخ، أب، خال، ابن خال، ابن أخت، ابن عم.

أمـا المنظور النظري الذي يفسر هذه النتائج فقد أشـارت نظرية الضبط الاجتماعـي إلى أن الانحراف ناجم عن فشـل الضوابط الشـخصية الداخلية والاجتماعية الخارجية في إيجاد الاتساق بين السلوك وبين المعايير الاجتماعية. ويعنـي الضبـط الشـخصي الداخلي قـدرة الفرد عـلى الامتناع مـن أن يقابل حاجاتـه بطـرق يخالف بها المعايـير في جماعته. كـما يعني الضبـط الاجتماعي الخارجي، قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية الأثر الفعال على أعضائها.

والمرأة تندفع للجريمة نتيجة لسوء التربية، أو سوء الظروف المحيطة بها في البيت أثناء نموها، أو بعد فترة تنشئتها، ومواجهتها للحياة.

يقـول (هيرشي) ـ وهو أحد رواد هـذه النظرية ـ إن الرباط الاجتماعي الـذي تعمل التنشـئة عـلى توثيقه هو المسـؤول عـن امتثالنـا للمجتمع، وإن الانحـراف والجريمـة مظاهر لضعـف هذا الربـاط، والامتثـال والانضباط مظاهـر لقوتـه وفعاليتـه. وتخلص هـذه النظريـة إلى أن الجريمة تعد سـلوكاً إنسانياً طبيعياً يبرز كمشكلة اجتماعية عندما تفشل مؤسسات المجتمع الأولية غير الرسـمية (الأسرة – الأصدقاء..الخ)، والرسـمية (الشرطة و القانون.. الـخ) في ضبطه بطريقة مباشرة أو غير مبـاشرة، أو من خلال الضبط الذاتي، و أنـه بالإمـكان الحد من الجريمة أو العود لها مـن داخل المجتمع بربط الفرد بمجتمعه،من خلال العمليـات الرابطة مثل (الارتباط ـ الالتزام ـ الاندماج ـ الاعتقاد)؛ و بارتباط الفرد بالمجتمع نسـتطيع ضبط سـلوك الأفراد، والحد من الجريمة أو العود لها.

٣.٥ التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، خرجت الدارسة ببعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في التخفيف، أو الحد من ارتكاب السلوك الإجرامي بالنسبة لمرتكبات السلوك الإجرامي لأول مرة، أو العائدات له. ومن تلك التوصيات ما يلي:

١ـ ينبغي توفير خدمات مهنية داخل المؤسسات الإصلاحية لتعليم مرتكبات السلوك الإجرامي مهنة تساعدهن في حياتهن بأن تكون مصدر رزق لهن يساعدهن في مواجهة ظروفهن بعد الخروج من السجن، وتفعيل هذه المهن كماً ونوعا عن طريق مكتب متخصص لتوظيف السجينات، نظرا لأن نتائج هذه الدراسة بينت أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي هن من العاطلات عن العمل.

٢ ـ بينت نتائج هذه الدراسة أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي هن من ذوات التعليم المنخفض. لذا توصي الدراسة بضرورة إيجاد مراكز مجتمعية إرشادية متخصصة ومتعددة المهن للتعامل مع مرتكبات السلوك الإجرامي لأول مرة أو العائدات له، وتكون دورية على السجون بهدف إرشادهن وتوعيتهن بخطورة الجرم الذي اقترفنه على أنفسهن وذويهن والمجتمع وضرورة عدم العودة له.

٣ـ توصي الدراسة بتشكيل لجان من المتخصصات في شؤون إدارات السجون للقيام بزيارات ميدانية لمرتكبات السلوك الإجرامي للتعرف أكثر على العوامل المرتبطة بارتكاب السلوك الإجرامي،

حتى يتسنى القيام بالتوجيه والإرشاد اللازم لهن، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية دفعت غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي لذلك. وقد تكون هناك أسباب أخرى لم تظهرها هذه الدراسة.

٤ ـ ضرورة الاهتمام بمرتكبات السلوك الإجرامي، وذلك بغرس الأخلاق الحميدة في نفوسهن وتذكيرهن بتعاليم القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة لكي يخرجن للمجتمع وقد تعافين. كما بينت نتائج هذه الدراسة أن غالبية مرتكبات السلوك الإجرامي ارتكبن ذلك السلوك أسوة بالصديقات والأقارب السيئين.

٥ ـ ينبغي إجراء مزيد من البحوث المتخصصة في مجال العوامل المرتبطة بارتكاب السلوك الإجرامي والعود له، يشمل جميع مدن المملكة العربية السعودية ومناطقها، حتى تكون نتائجه أكثر شمولية ودقة، وليفاد من التوصيات التي تخرج بها تلك الدراسات والبحوث، حتى يتم التعرف ـ عن قرب ـ هل العود للجريمة يأخذ طابع العود العام أم الخاص، كون نتائج هذه الدراسة بينت أن السلوك الإجرامي يأخذ طابع العود الخاص بين مرتكبات السلوك الإجرامي من النساء.

٦ ـ ضرورة توعية المجتمع ـ من خلال مختلف وسائل الإعلام بكيفية التعامل مع مرتكبات السلوك الإجرامي وضرورة أن يتعامل المجتمع معهن تعاملا عاديا، ومساعدتهن في الاندماج في المجتمع، كون نتائج هذه الدراسة بينت أن غالبية العائدات للجريمة يرين أن نظرة المجتمع القاسية لهن كانت سبباً في العود للجريمة مرة أخرى.

٧ ـ إيجاد آلية فاعلة لتوعية الأسر بالاهتمام بأبنائهم وبناتهم من خلال توعية أولياء الأمور أو القائمين على أمر مرتكبات السلوك الإجرامي، كون نتائج هذه الدراسة بينت أن معظم مرتكبات السلوك الإجرامي هن من الأسر المفككة، والتنشئة الأسرية السالبة.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيـم، فتحيـة محمـد، ومصطفى حمـدي الشـنواني (١٩٨٨م). مدخل إلى مناهـج البحـث في علـم الإنسـان (الأنثروبولوجيـا)، دار المريـخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إبراهيـم، محمـد خميس (١٩٩٣م). الظـروف الاقتصادية والجريمة، دراسـة تتنـاول العلاقة التأثيرية المتبادلة بـين الظروف الاقتصادية والجريمة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفكر الشرطي، العدد الثاني، الشارقة.

ابن ماجة، أبو عبدالله بن يزيد القزويني (١٤٠٤هـ). سـنن ابن ماجة، الجزء الثاني، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

أبـن منظور، أبو الفضـل جمال الدين (١٣٧٤هـ). لسـان العرب، دار صادر بيروت.

الألفي، أحمد عبد العزيز (١٩٦٥م). العود للجريمة والاعتياد على الإجرام، المطبعة العالمية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم (١٩٨٧م). المعجم الوسيط، ط٢، أمواج الطباعة، بيروت.

أونجل، أركان (١٩٨٣م). أسـاليب البحـث العلمي، معهد الإدارة العامة، الرياض.

البداينة، ذياب موسـى (١٩٩٧م) التفسـيرات النظرية لجرائم النسـاء، ندوة السكان والأمن في العالم العربي، القاهرة.

برقاوي، هناء (١٩٩٥م). أثر العوامل الاجتماعية في الدوافع إلى ارتكاب الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

البلوشي، نعيمة (٢٠٠٣م). العلاقة بين جرائم النساء وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

بنهام، رمسيس (١٩٨٧م). علم الإجرام، مطبعة المعارف، الإسكندرية.

تركي، مصطفى بن أحمد (١٩٦٨م). سيكولوجية المجرم العائد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الفلسفية والنفسية، جامعة القاهرة.

جابر، سامية (١٩٨٨م). الانحراف والمجتمع، دار المعرفة، الإسكندرية.

الجميلي، فتحي (٢٠٠١م). الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق.

الحديثي، مساعد (١٤١٦هـ). مبادئ علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان، الرياض.

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٩٠م). أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة.

حلاوة، حديوي (١٩٩٣م). جرائم النساء على مر العصور والأزمان، عمان.

حمدان، وفاء (٢٠٠١م). العود للجريمة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الحميـاني، دخيـل الله خميـس (١٤٠٤هـ). العـود إلى الجريمـة وتطبيقاتها في المملكـة، بحث مقدم للحصول على دبلـوم الأنظمة في معهد الإدارة بالرياض.

الحناكـي، علي (١٤٠٦هـ). دور الرعاية اللاحقـة في الحد من جرائم العود، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، المركـز العـربي للدراسـات الأمنية والتدريب، الرياض.

الحيزان، محمد عبد العزيز (١٩٩٨م). البحوث الإعلامية، أسسها، أساليبها، مجالاتها، مطبعة السفير، الرياض.

الخليفة، عبدالله بن حسين (١٤١٣هـ). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

خليل، عدلي (١٩٨٨م). العود ورد الاعتبار، المكتبة القانونية، القاهرة.

الـدوري، عدنان (١٩٨٤م). أسـباب الجريمة وطبيعة السـلوك الإجرامي، ط٣، ذات السلاسل، الكويت.

الدوري، عدنـان (١٩٩٨م). أصول علم الإجرام، مدينة نصر، دار العالمية، الكويت.

الـدوسري، مهـا فـلاح (١٤١٦هــ). مـدى ارتبـاط العوامـل الاجتماعيـة والاقتصادية والذاتية وبيئة السجن بالعود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الرازي، مختار الصحاح (١٩٨٠م). المكتبة الأموية، دمشق.

رشـوان، حسـن (١٩٨١م). الأنثروبولوجيـا في المجـال النظـري، المكتـب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الرويس، فهد بن عبدالله (١٩٩١م). أثر التفكك الأسري في عودة الأحداث للانحراف، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الريس، عبد العزيز بن ناصر (١٤١٥هـ). العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعود إلى تعاطي المخدرات بعد العلاج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الساعاتي، حسن (١٩٨٢م). تصميم البحوث الاجتماعية نسق منهجي جدي، دار النهضة العربية، بيروت.

السبيعي، ذعار بن سلطان (١٤١٧هـ). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سذرلاند، أدوين وونالدر كريسي (١٩٦٨م). مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمود السباعي وحسن المرصفاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

سعفان، حسن (١٩٦٢م). علم الجريمة، مكتبة النهضة، القاهرة.

السعد، صالح (١٩٩١م). حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، عمان.

السعد، صالح (١٩٩٩م). علم المجني عليه، ضحايا الجريمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

سلامة، مأمون محمد (١٩٧٩م). علم الإجرام والعقاب، المكتبة الحديثة، القاهرة.

السماك، أحمد بن حبيب (١٩٨٥م) ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي، مكتبة ذات السلاسل، الكويت.

الشمري، ماجد بن صالح (١٤٢٣هـ). العوامل الاجتماعية والنفسية وعلاقاتها بالعود للانحراف لدى الأحداث، دراسة وصفية للأحداث العائدين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشنقيطي، سيد محمد ساداتي (١٩٩٨م). الإعلام الإسلامي المنهج، عالم الكتب، الرياض.

الشهراني، سعيد بن سياف (١٩٩٢م). عوامل العود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهراني، ناصر بن سياف (١٤١٨هـ). العود للجريمة كظرف مشدد في الشريعة الإسلامية والأنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الصالح، مصلح (٢٠٠٠م). النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق، عمان الأردن.

صالح، ناهد (١٩٦٢م). العود إلى الإجرام عند المرأة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني، القاهرة.

صالح، ناهد (١٩٦٩م). العود إلى الإجرام مفهومه وأنماطه، المجلة الجنائية القومية، المجلد١٢، العدد الأول.

صالح، هادي (١٩٨٤م) عوامل العود إلى الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد.

الصيفي، عبد الفتاح (١٤١٦هـ). الأحكام العامة للنظام الجزائي، ط١، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

طالب، أحسن (٢٠٠٢م). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت.

الطخيس، إبراهيم بن عبد الرحمن (١٩٩٠م). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان، الرياض.

الطخيس، إبراهيم بن عبد الرحمن (٢٠٠٤م). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

عارف، محمد (١٩٧٥م). الجريمة في المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد الستار، فوزية (١٩٧٧م). مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد السلام، فاروق سيد (١٤٠٩هـ). العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عبد الملك، جندي (١٩٦٤م). المؤسسة الجنائية، ج٥، مطبعة بين الصورين، القاهرة.

عبيدات، ذوقان وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق (١٩٩٣م). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض.

العتيبي، ذعار بن فيصل (١٤٢٣هـ). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث العائدين للانحراف،رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، عران بن مطلق (١٩٩١م). التنشئة الأسرية وظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، مطلق بن مطلق (١٤٢٤هـ). العود للجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، مناجا بن صالح (١٤١٥هـ). أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عسيري، عبد الرحمن بن محمد (١٤١٨هـ). مؤشرات الجريمة النسوية في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية.

عسيري، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٤م). دوافع الجريمة النسوية، دراسة ميدانية على المودعات بالمؤسسات الإصلاحية ودور رعاية الفتيات في المملكة العربية السعودية، مركز مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

العمري، صالح بن محمد (١٤٢٣هـ). العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

غباش، موزة (١٩٩٨م). المرأة والانحراف، دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، أبوظبي.

الفاعوري، خليل، وطه، زهران،، وسمير القسوس، وربحي قطوم، (١٩٨٠م). تكرار جنوح الأحداث عند المجتمع الأردني، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

الفيروز آبادي (١٤٠٧هـ). القاموس المحيط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

القحطاني، عوض بن مطلق (١٤٢٠هـ). أثر العفو عن العقوبة لمن يحفظ كتاب الله في الحد من العود للجريمة، دراسة نظرية تطبيقية على سجون المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القفاري، عبدالله (١٤٢٠م). أثر انحراف الأحداث في ارتكاب الجريمة بعد الكبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

كاره، مصطفى عبد المجيد (١٤٠٨هـ). السجن كمؤسسة اجتماعية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الماوردي، علي بن محمد (١٩٩٠م). ط٣، مكتبة نزار الباز، الرياض.

المجدوب، أحمد بن علي (١٩٧٢م). المجرمون العائدون، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، القاهرة.

محمد، محمد علي (١٩٨٢م). مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت.

مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢هـ). دراسة عوامل العود للجريمة في سجون منطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، الرياض.

منصور، عبد المجيد سيد (١٤١٠هـ). السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي، ج١، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

نجم، محمد (١٩٩١م). الوجيز في علم الإجرام والعقاب، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن.

صيب، عبد الكريم (١٤١٦هـ). عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.

نوري، محمد (٢٠٠٠م). تصميم البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والسلوكية، جدة.

هادي، صالح (١٩٨٤م). عوامل العود إلى الجريمة، دراسة ماجستير غير منشورة، بغداد.

الهمالي، عبد الله عامر (١٩٩٤م). أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

الرويلي، سعود بن محمد (٢٠٠٨م). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

وزارة الداخلية بدولة الكويت (د.ت). النزلاء العائدون إلى السجون، مطابع الخط، الكويت.

اليوسف، عبدالله بن عبد العزيز (٢٠٠٤م). الخصائص الاجتماعية للمستفيدين من العفو الملكي وعادوا إلى ارتكاب الجريمة، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Brent, B and T, L. (1999) A study of Recidivism of Serious and persistent offenders among adolescents, Journal of Criminal Justice, Vol. 4. Issue 2, pp 111 ـ 126.

Daniel, B. (2003) Investigation parent Trait and Life Course Theories As predictors of Recidivism Among An Offender Sample, Journal of Criminal Justice, Sep. Vol. 31. Issue 5, pp 400 ـ 455.

Feng, Huilin (1997) predicting Recidivism of female parolees Released Form The Vtah State prison Form 1990 to 1993 (Women Offenders), Jui,pp: 77.

Nancym Marion (2003) Effectiveness of Community ـ Based Correctional programs, A Case Study prison Journal, Dec, Vol.82 Issue 4, pp.20 ـ 35.

Rettinger, L. Jill (1998) Arecidiv Ism follow ـ up Study Investigation Risk and Need With In A sample Of provincially Sentenced Women (Women Criminals, Incarcerated Level Of Supervision Inventory), Dec, pp: 327.

Shelon, H. and Glueok, Eleanor (1963) physiaue and Deluguency, New york, Harper and Brothers.

Sweezy, Martha (1997) Trauma and Recidivism To prison: what›s Guilt Got to Do with it? (women inmates), Smith college school for social work, Feb, pp: 152.

Wood, Heat her Anne, (2003) Incarcerated Women: The Correlation of motherhood with Crime type and recidivism, Oct, pp: 96.

الملاحق

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي النزيلة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

نهدف في هذه الاستبانة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى العودة للجريمة عند النساء، ونأمل منك الإجابة الصريحة والدقيقة قدر الإمكان.

علماً بأن الإجابة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط، وما يفرضه من الاهتمام بسرية هذه البيانات.

أشكر لك سلفاً حسن تعاونك،،،

الباحثة

أسماء بنت عبدالله التويجري

١ ـ العمر: (.....)

٢ ـ المستوى التعليمي:

١ ـ أمية ☐ ٢ ـ أقرأ وأكتب فقط ☐ ٣ ـ ابتدائي ☐

٤ ـ متوسط ☐ ٥ ـ ثانوي ☐ ٦ ـ جامعي ☐

٧ ـ أخرى تذكر: ( )

٣ ـ الحالة الاجتماعية:

١ ـ لم يسبق لي الزواج ☐ ٢ ـ متزوجة حالياً ☐ ٣ ـ مطلقة ☐

٤ ـ أرملة ☐ ٥ ـ معلقة ☐

٤ ـ في حالة إذا كنت مطلقة متى تم الطلاق:

١ ـ قبل السجن في المرة الأولى ☐ ٢ ـ بعد السجن للمرة الثانية ☐

٣ ـ بعد السجن للمرة الثانية ☐ ٤ ـ بعد السجن للمرة الثالثة ☐

٥ ـ أخرى تذكر: ( )

٥ ـ المهنة قبل دخولك السجن:

١ ـ لا أعمل ☐ ٢ ـ موظفة حكومية ☐

٣ ـ موظفة في قطاع خاص ☐ ٤ ـ أعمال حرة ☐

٥ ـ طالبة ☐ ٦ ـ أخرى تذكر: ( )

٦ ـ الدخل الشهري:

١ ـ أقل من ١٠٠٠ ريال ☐ ٢ ـ من ١٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠ ريال ☐

٣ ـ من ٢٠٠٠ ـ أقل من ٤٠٠٠ ريال ☐ ٤ ـ من ٤٠٠٠ ـ أقل من ٦٠٠٠ ريال ☐

٥ ـ من ٦٠٠٠ – أقل من ٨٠٠٠ ريال ☐ ٦ ـ ٨٠٠٠ ريال فأكثر ☐

٧ ـ ما مصدر الدخل الذي كنت تعيشين عليه قبل الإيداع في السجن

١ ـ الراتب الشخصي ☐ ٢ ـ راتب الزوج ☐ ٣ ـ دخل الوالد ☐

٤ ـ الضمان الاجتماعي ☐ ٥ ـ جمعيات خيرية ☐ ٦ ـ هبات بعض الأقارب ☐

٧ ـ صدقات المحسنين ☐ ٨ ـ راتب الابن ☐ ٩ ـ راتب الابنة ☐

١٠ ـ أخرى تذكر: ( )

٨ ـ نوع المسكن الذي كنت تقيمين به قبل الايداع في السجن:

١ ـ منزل شعبي ☐ ٢ ـ شقة ☐ ٣ ـ دور بفلة ☐

٤ ـ فلة ☐ ٥ ـ قصر ☐ ٦ ـ بيت مسجد ☐

٧ ـ إسكان حكومي ☐ ٨ ـ إسكان شعبي ☐ ٩ ـ أخرى ( )

٩ ـ الحالة الاجتماعية للوالدين الآن:

١ ـ يعيشان معاً ☐ ٢ ـ مطلقان ☐ ٣ ـ الوالد متوفى ☐

٤ ـ الوالدة متوفاة ☐ ٥ ـ الوالدان متوفيان ☐

١٠ ـ كم عدد الإخوة الذكور ☐

١١ ـ كم عدد الإخوة الإناث ☐

١٢ ـ ما ترتيبك بين اخوانك ☐

١٣ ـ ما ترتيبك بين اخواتك ☐

١٤ ـ بيانات عن الخلفية الاجتماعية لأفراد الأسرة

القرابة	العمر	المستوى التعليمي	المهنة	الدخل الشهري
الوالد				
الوالدة				
الزوج				
الإخوة ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ				
الأخوات: ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ				

في حالة عدد الأخوة أو الاخوات أكثر من ذلك يكتب خلف الصفحة

١٥ ـ ما نوع العلاقة السائدة بين الوالدين؟

م	العبارة	دائماً	أحياناً	نادراً
١	احترام و تقدير متبادل			
٢	وجود خلافات بسيطة			
٣	مشاجرات كلامية وخلافات مستمرة			
٤	مشاجرات تصل إلى حد الضرب			
٥	خلافات تصل إلى حد الانفصال			
٦	عدم تفاهم			
٧	حب و استقرار			
٨	تسلط الوالد			
٩	تسلط الوالدة			

١٦ ـ مع من كنت تعيشين قبل إيداعك في السجن:

١ ـ مع كلا الوالدين ☐ ٢ ـ مع الوالد ☐ ٣ ـ مع الوالدة ☐

٤ ـ مع الزوج ☐ ٥ ـ أحد أقاربي ☐ ٦ ـ مع الابن ☐

٧ ـ مع الابنة ☐ ٨ ـ أخرى: ( )

١٧ ـ ما طبيعة العلاقة بينك وبين أفراد أسرتك قبل وبعد الايداع في السجن

أفراد الأسرة	نوع العلاقة قبل ايداعك السجن				نوع العلاقة بعد ايداعك السجن			
	جيدة	عادية	ضعيفة	لاتوجد	جيدة	عادية	ضعيفة	لاتوجد
والدك								
والدتك								
زوجك								
أخوانك								
أخواتك								
أبناؤك								
بناتك								

١٨ ـ ما نوع القضية التي أودعت بموجبها السجن حالياً؟

١ ـ سرقة ☐ ٢ ـ زنا ☐ ٣ ـ دعارة ☐

٤ ـ مسكر ☐ ٥ ـ مخدرات ☐ ٦ ـ قتل ☐

٧ ـ رشوة ☐ ٨ ـ تزوير ☐ ٩ ـ تهريب ☐

١٠ ـ تعاطي المخدرات ☐ ١١ ـ ترويج ☐ ١٢ ـ أخرى ( )

١٩ ـ هل سبق لأحد أقاربك دخول السجن؟

١ ـ نعم ☐ ٢ ـ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فمن هو:

م	دخول أحد الأقارب السجن	نعم	لا	كم مرة
١	الوالد			
٢	الوالدة			
٣	أحد الإخوة			
٤	إحدى الأخوات			
٥	أحد الأبناء			
٦	إحدى البنات			
٧	أحد الأقرباء			
٨	الزوج			

٢٠ ـ هل لديك صديقة سبق إيداعها في السجن:

١ ـ نعم ☐ ٢ ـ لا ☐

٢١ ـ هل توجد حالياً إحدى صديقاتك في السجن:

١ ـ نعم ☐ ٢ ـ لا ☐

٢٢ ـ ما الظروف الاجتماعية التي دفعتك لارتكاب الجريمة التي دخلت بسببها السجن أول مرة

١ ـ أصدقاء السوء ☐ ٢ ـ المخدرات ☐ ٣ ـ إهمال الوالدين ☐

٤ ـ الفراغ ☐ ٥ ـ خلافات الوالدين ☐ ٦ ـ وفاة أحد الوالدين ☐

٧ ـ الحرمان العاطفي ☐ ٨ ـ الهروب من الأسرة ☐ ٩ ـ أخرى ( )

٢٣ ـ مـا الظـروف الاقتصادية التي دفعتـك لارتكاب الجريمـة التي دخلت بسببها السجن أول مرة:

١ ـ عدم وجود دخل ثابت ☐ ٢ ـ الدخل لا يكفي ☐ ٣ ـ أعباء أسرية ☐

٤ ـ الفقر ☐ ٥ ـ البطالة ☐ ٦ ـ تقليد الآخرين ☐

٧ ـ الديون ☐ ٨ ـ أخرى: ( )

٢٤ ـ ما الأسـباب التي دفعتك إلى السـلوك الإجرامي مرة أخرى بعد تلقيك العقوبة:

م	العبارة	دائماً	أحياناً
١	ضعف الوازع الديني		
٢	وجود مغريات مادية		
٣	استمرار المشكلات الأسرية		
٤	ضعف الإرادة في التخلص من المخدرات		
٥	استمرار المشكلات الاقتصادية		
٦	الرغبة في مجاراة الأصدقاء		
٧	السجن و مخالطة السجينات صديقات السوء		
٨	نفس أسباب دخولي للسجن للمرة الأولى		
٩	العنوسة		
١٠	الغيرة والحقد		
١١	الشعور بالظلم و القهر		
١٢	نظرة المجتمع لي بأني خريجة سجون		

٢٥ ـ ما البرامج والإجراءات التي ترين أن تنفيذها سواء في السجن أو بعده يساهم في عدم عودتك للجريمة

١ـ برامج لمساعدة السجينات في مواجهة أسباب الجريمة ☐

٢ ـالتأهيل (النفسي الاجتماعي الاقتصادي) لضمان عدم العود ☐

٣ ـ تقوية الجانب والباعث الديني لدى السجينة ☐

٤ـ مساعدة الأسرة على تقبل السجينة ☐

٥ ـ أخرى: ( )

٢٦ ـ ما نمط جريمتك الأولى والتي عدت بها للسجن مرة أخرى:

م	نمط الجريمة الأولى	نعم	لا	نمط الجريمة التي عدت بها إلى السجن
١	أخلاقية			أخلاقية
٢	سرقة			سرقة
٣	مسكر			مسكر
٤	مخدرات			مخدرات
٥	قتل			قتل
٦	رشوة			رشوة
٧	تزوير			تزوير
٨	تهريب			تهريب
٩	أخرى: ( )			أخرى: ( )

٢٧ ـ ما تأثير دخولك السجن على أفراد الأسرة:

١ ـ عدم التقبل ☐ ٢ ـ الكراهية ☐ ٣ ـ تفكك الأسرة ☐

٤ ـ ضياع الأبناء ☐ ٥ ـ التفكير في قتلي للتخلص مني ☐

٢٨ ـ أي هؤلاء كانوا أكثر تجنياً لك بعد الإفراج عنك من السجن:

١ ـ والدك ☐ ٢ ـ زوجك ☐ ٣ ـ والدتك ☐

٤ ـ أقاربك ☐ ٥ ـ أخوانك ☐ ٦ ـ أخواتك ☐

٧ ـ أصدقائك ☐

٢٩ ـ بعد الإفراج عنك في جريمتك السابقة هل استمر اتصالك بصديقاتك القديمات:

١ ـ نعم ☐ ٢ ـ لا ☐

٣٠ ـ من كان له دور في عودتك للجريمة الحالية:

١ ـ إحدى أفراد الأسرة ☐ ٢ ـ إحدى الصديقات ☐

٣ ـ إحدى الأقارب ☐ ٤ ـ الزوج ☐

٥ ـ علاقة غير شرعية ☐ ٦ ـ مصدر آخر يحدد ☐

٣١ ـ ما طبيعة علاقتك بالنزيلات عند عودتك المتكررة للسجن:

١ ـ علاقة عابرة ☐ ٢ ـ للتسلية ☐

٣ ـ تكوين صداقات ☐ ٤ ـ خلافات ☐

٥ ـ تخطيط لمشاريع مستقبلية ☐ ٦ ـ أخرى: ( )

٣٢ـ كم مرة تم سجنك قبل هذه المرة:

١ ـ مرة واحدة ☐ ٢ ـ مرتين ☐ ٣ ـ ثلاث مرات ☐

٤ ـ أربع مرات فأكثر ☐

٣٣ـ كم المدة التي قضيتها خارج السجن بعد الإفراج عنك في المرة السابقة:

١ ـ أقل من سنة ☐ ٣ ـ من ٢ ـ أقل من ٣سنوات ☐

٢ ـ من ١ ـ أقل من٢سنة ☐ ٤ ـ من ٣ ـ أقل من ٤سنوات ☐

٥ ـ من ٤ ـ أقل من ٥سنوات ☐ ٦ ـ خمس سنوات فأكثر ☐

٣٤ـ كيف كانت نظرة المجتمع إليك بعد الإفراج عنك في المرة السابقة.

١ ـ الاحتقار ☐ ٢ ـ اللامبالاة ☐ ٣ـ الاحترام ☐

٤ ـ النبذ ☐ ٥ ـ التجنب ☐ ٦ ـ أخرى ( )

٣٥ـ أرجو توضيح مدى موافقتك على العبارات التالية بوضع علامة (√) في الخانة التي ترين أنها تناسبك مع وضعك الفعلي:

م	العبارة	نعم	لا
١	لا تتدخل أسرتي في أي شيء أعمله حتى ولو كان خطأ		
٢	منزلنا مليء بالمشكلات و الشجار و المخاصمة		
٣	تغضب أسرتي عندما يخطئ أحدنا		
٤	لا أحس بالأمن داخل أسرتي		
٥	أخاف من مواجهة أسرتي بعد جريمتي الأولى		
٦	أحس بالأمن داخل السجن أكثر من خارجه		
٧	كثير من أقاربي لا يتقبلني لأني دخلت السجن		

٨	أعتبر نفسي منحرفة		
٩	لم يعد يجرح أحساسي ما يصفني به الناس		
١٠	تعلمت السلوك الإجرامي من صديقات لي		
١١	بعض أفراد أسرتي سبق و أن دخلوا السجن		
١٢	أشعر منذ الصغر بأن أبي و امي يحبان أخوتي أكثر مني		
١٣	صديقاتي غالباً يتحدثن عن أشياء محرمة أو ممنوعة عندما يتقابلن		
١٤	أفعل مثل ما تقوم به صديقاتي حتى لا أخسرهن		
١٥	لو كان عندي مصدر دخل مستقل ما كان أحد استطاع إجباري على ما لا أريد		
١٦	إذا لم أقم بما قمت من عمل فلن أستطيع أن أجد ما أعيش منه		
١٧	أشعر برغبة شديدة في الحصول على المال بأي وسيلة كانت		
١٨	تأخري في الزواج يجعلني أبحث عن إشباع غرائزي حتى لو كان بطريق غير مشروع		
١٩	عندما أقدمت على هذا الفعل لم اعرف انه جريمة		
٢٠	دفعني لهذا الفعل رغبتي في التغلب على الفراغ و الملل		
٢١	أشعر بعدم تقبل المجتمع لي بعد خروجي من السجن		
٢٢	قطع الجميع علاقاتهم بي منذ دخولي السجن		
٢٣	أشعر بأن الآخرين سواء من حولي أو غيرهم يحتقرونني ويرفضون التعامل معي بعد خروجي من السجن		
٢٤	أشعر أنني ظلمت كثيراً بهذا السجن		
٢٥	أرى أن ما فعلته لا يستوجب السجن		
٢٦	أنا لست مذنبة و إنما تم تلفيق التهمة لي		